

نَقْدُ أَوْهَامِ صَلِّيقِ حَسَنِ خَانَ

المِسْتَقَى
إِبْرَاهِيمُ الْغِيّ الْوَاقِعُ فِي شِفَاءِ الْعِيّ

تَأْلِيفُ
الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِاتِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْحَيِّ الْكُفَوِيِّ
المتوفى سنة ١٢٠٤ هجرية رحمه الله تعالى

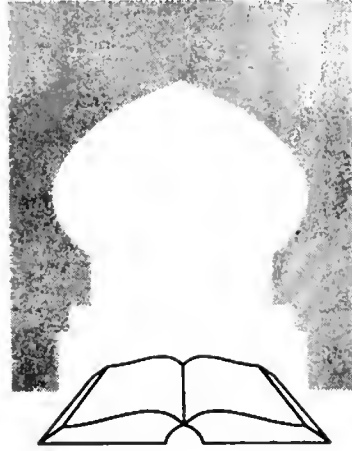
تَحْقِيقُ
صلاح محمد أبو الحجاج

قَدَّمَ لَهُ فَضِيلَةُ الْعِلْمَةِ
الشيخ ومجي سليمان غاوجي الألباني

دار الفتح
عمان - الأردن

دار الفتح

للطباعة والنشر والتوزيع
عمان - الأردن



في خدمة العلوم والشريعة

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

1421 هـ © 2000 م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
(٢٠٠٠/٨/٢٣٥٣).

رقم التصنيف: (٢٢٢,٠٩٢ لكن).

عنوان الكتاب: نقد أوهام صديق حسن
نخان.

المؤلف ومن هو في حكمه: الإمام محمد
عبد الحى اللكنوي.

المحقق: صلاح محمد أبو الحاج.

الموضوع الرئيسي: تراجم.

عدد الصفحات: ١٩٢ صفحة.

قياس القطع: ٢٤×١٧ سم.

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بدار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع

تطلب جميع منشوراتنا على العنوان التالي:

دار الفتح للنشر

ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف ٤٦٤٦١٩٩ (٠٠٩٦٢٦)
تلفاكس ٥١٥٠٩٠٤ (٠٠٩٦٢٦)
E-mail: alfath@go.com.jo

وتطلب منشوراتنا في بيروت من:

دار قرطبة، ص.ب ١٣-٥٠١٤ تلفاكس ٦٥٩٠٧٣ (٠٠٩٦١١)

هذه الرسالة

قال الإمام اللكنوي في وصفها:

«.. وَشَحَّتْهَا بِعِبَارَاتٍ لَطِيفَةٍ، وَكَلِمَاتٍ
نَظِيفَةٍ، وَوَشَّحَتْهَا بِإِشَارَاتٍ مُطَرِّبَةٍ، وَنُكَاتٍ
مُعْجِبَةٍ، وَلَمَّا طُبِعَتْ وَشَاعَتْ فِي الْأُمَصَارِ
وَالْقُرَى، جَاءَتْ إِلَيَّ مِنْ عِلْمَاءِ الْأَطْرَافِ
وَالْأَكْنَافِ مَكَاتِبُ تَتَرَى، تَشْهَدُ بِكَوْنِهَا عَدِيمَةَ
النَّظِيرِ فِي بَابِهَا، فَقِيْدَةَ الْأَمْثَالِ فِي أَمْثَالِهَا».

«تذكرة الراشد» ص ٦

كلمة بين يدي الكتاب

بقلم فضيلة العلامة

الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني

مفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كاتب وكتاب

الكاتب: هو العَلَمُ الفقيه، الورع العابد الذاكر، المحدث علامة زمانه، ونادرة الدهر في أيامه وبعد أيامه، الشيخ عبد الحي بن عبد الحلیم اللكنوي الأنصاري رحمه الله تعالى، ولد في بلدة باندا في العشر الأخير من ذي القعدة سنة أربع وستين بعد الألفين، أخذ العلم عن والده الشيخ العلامة محمد عبد الحلیم رحمه الله تعالى المتوفى سنة ١٢٨٥هـ.

١ - أخذ في حفظ القرآن في كنف والده في الخامسة من عمره، وأثناءه حصل على بعض الكتب الفارسية وتعلم الخط، وحين بلغ العاشرة من عمره كان قد أتم حفظ القرآن، وضملي إماماً في التراويح حسب العادة عند ذلك، وفي الحادية عشر من عمره أخذ في تحصيل العلوم، ففرغ من قراءة الكتب المدرسية في الفنون الرسمية من الصرف والنحو والمعاني والبيان والحكمة والطب والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام والحديث والتفسير إلى غير ذلك، وذلك حين بلغ عمره ١٦ سنة، وكلما فرغ من كتاب شرع في

تدريسه، وألقى الله تعالى في رَوْعِهِ من بدء التحصيل لذة التدريس والتصنيف، فصنف الدفاتر الكثيرة في الفنون العديدة، فصنّف في النحو والصرف والفقه والحديث وغير ذلك مما يأتي ذكره.

٢ - وقد منحه الله قوة الحفظ ومحبة العلم، ورزقه التوجّه إلى فن الحديث وفقهه وفهمه، والاشتغال بالمنقول أكثر من المعقول، ومن منحه تعالى له أنه جعله سالكاً بين الإفراط والتفريط كما قال: «لا تأتي مسألة معركة الآراء بين يديّ إلا ألهمت الطريق الوسط فيها، ولست ممن يختار طريق التقليد البحت، بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفته الأدلة الشرعية، ولا ممن يطعن عليهم ويهجر الفقه بالكلية»^(١).

ومن منحه تعالى له أن شرّفه بحج البيت الحرام مع والده في السنة التاسعة والسبعين، وفي العشرة الأخيرة من ذي الحجة ذهب إلى المدينة الطيبة وأقام بها ثمانية أيام.

ولقي في حجته هذه والتالية سنة ١٢٩٢هـ كبار العلماء، حيث اجتمع بالكثير منهم واستجازهم فأجازوه كما هو مذكور في ترجمته.

٣ - تأليفه: بلغت هذه التأليف حسب إحصاء المؤلف رحمه الله تعالى (١٠٧)، بين كتاب ورسالة، فألف أول ما ألف في علم الصرف، ثم علم النحو والحكمة، وفي علم المناظرة، وفي علم التاريخ، وفي علم الفقه والسير والحديث وغير ذلك، وتجد تلك الأسماء في ترجمة نفسه في مقدمة كتاب «الرفع والتكميل» بتعليق العلامة الحجة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، رحمهما الله رحمة واسعة.

قال الشيخ العلامة المؤرّخ عبد الحي الحسني في «نزّهة الخواطر» في تاريخ وفاة الشيخ عبد الحي: «وكانت وفاته لليلة بقيت من ربيع الأول سنة أربع وثلاث مائة، ودفن بمقبرة أسلافه، وكنت حاضراً ذلك المشهد».

(١) من ترجمة الإمام اللكنوي بقلمه في مقدمة «الرفع والتكميل» ص ٢٨.

الكتاب: هو «إبرز الغي الواقع في شفاء العي» يرد به على عصره الذي قال فيه: «هو العالم الجليل والفاضل النبيل، مجمع الكمالات الأنسية، منبع الفضائل الحميدة، النواب السيد صديق حسن خان دام إقباله، ابن المولوي السيد أولاد حسن القنوجي المرحوم».

وذكر في سبب تصنيفه أن له غرضين شريفين، أولهما: أن يتحفظ الخواص والعوام من الخرافات والأكاذيب والأوهام، وثانيهما: أن يتنبه مؤلفها ويتيقظ مصنفها فينقذ ما في تضاعيفها، ويزيل في النظر الثاني أغلاطها.

قال رحمه الله تعالى ص ١٧: وقد اختار صاحب «الإتحاف» - يعني الشيخ صديقاً - في تصانيفه عادات وطرقاً يجب أن يجتنب عنها، فمن ذلك أنه يقلد تقليداً جامداً لابن تيمية وتلامذته والشوكانى وأمثاله مع أنه من أشد المنكرين على المقلدين، ومن عاداته التي يجب الاحتراز عنها أنه يجعل ما يوافق رأيه - وإن كان مختلفاً فيه - مجمعاً عليه، وهذا من عادات ابن تيمية وتلامذته.

أقول: وكان منها تحامله على إمامه السابق أبي حنيفة رحمه الله تعالى، حتى قال إنه رحمه الله تعالى لم يرَ أحداً من الصحابة باتفاق أهل الحديث وإن عاصر بعضهم على رأي الحنفية! قال الشريف عبد الحي الحسني في «نزهة الخواطر» (٧: ١٢٤٩): وكان كثير النقل عن القاضي الشوكانى وابن القيم وشيخه ابن تيمية الحراني وأمثالهم، شديد التمسك بمختاراتهم، وكان له سوء ظن بأئمة الفقه والتصوف جداً، لا سيما أبا حنيفة، والعجب أنه كان يصلي على مذهب الأحناف فلا يرفع الأيدي في المواضع غير تكبيرة التحريم، ولا يجهر بآمين بعد الفاتحة، ولا يضع يده على صدره».

قال الشيخ نور الحسن ولد الشيخ الصديق في أبيه من كلام له عنه: إني لما رأيت السبحة بيده أول مرة عجبته وسألته عن ذلك، فأجابني أنه ألزم نفسه الاستغفار منذ أوصاه الشيخ فضل الرحمن المرآبادي... ثم قال: وغلبت عليه الحالات السنية ثم وثم حتى أنه وفق للتوبة عما كان عليه من سوء الظن بأئمة الفقه والتصوف، وكتب ذلك في آخر «مقالات الإحسان ومقامات العرفان»،

وهو ترجمة «فتوح الغيب» للشيخ الإمام عبد القادر الجيلاني. وتمام سيرته في «نزهة الخواطر» (١٢٤٦: ١٢٥٠)، و«نزهة الخواطر» هذا طبع مؤخراً بدار ابن حزم ببغداد بعنوان: «الإعلام بما في تاريخ الهند من الأعلام». من آداب العلماء:

لقد ردَّ الشيخ عبد الحي ردوداً علميةً على رسائل وكلمات كتبها الشيخ صديق في مصنفات عديدة، فانظر الآن إلى هذا الأدب: قال الشيخ عبد الحي الحسني: لما بلغ الشيخ صديقاً وفاة الشيخ عبد الحي تأسَّف بموته تأسُّفاً شديداً وما أكل الطعام في تلك الليلة، وصلى عليه صلاة الغيبة، نظراً إلى سعة اطلاعه في العلوم والمسائل. ونقل الشيخ عبد الفتاح أو غدة أنه حدثه حفيد صديق حسن خان أن السيد صديق حسن أمر بإغلاق بهوبال التي هو مَلِكُهَا ثلاثة أيام حزناً على الشيخ أبي الحسنات، وقال: «اليوم مات ذوق العلم»، وما كان بيننا من منافسات إنما كان للوقوف على المزيد من العلم والتحقيق». انظر مقدمة «الرفع والتكميل» ص ٣٨ وملاحظة الشيخ عبد الفتاح على مسألة إغلاق البلد لموت عالم، وهي مما يُنكر عليه سامحه الله تعالى.

أما بعد فلن أتكلَّم على موضوعات الكتاب ومسائله، بل أترك ذلك إلى القارئ، وأرجوه أن ينظر في حال الشيخ أبي الحسنات والشيخ صديق وما بلغا من العلم والإفادة، مع ما كانا عليه من التواضع وشدة الحرص على الحق، والاختلاف في مسائل دون أن يُفسد ذلك قلب أحدهما نحو الآخر، فما أحسن هذا الخلق، ما أفضل هذه الأمثلة والقُدوة.

والله الموفق الهادي

وصلَّى الله على سيد العلماء المتقين محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه

وإخوانه من العلماء العاملين وسائر المسلمين

وهبي سليمان غاوجي

عمان

١٧/ جمادى الأولى/ ١٤٢١ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أعلیٰ منار العلم، وزان به الثبلاء، وأنار بهداه بصائر الأتقياء، والصلاة والسلام على إمام العلماء والأولياء، وآله وصحابه نجوم الاهتداء، وعلى من تبعهم مستمسكاً بنهجهم، ومسترشداً بحالهم، إلى يوم الدين.

أما بعد :

فقد تعهّد الله بحفظ دينه فقال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ الذِّكْرُ وَلَئِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾، فأقام لحمل هذا الدين من كلّ خلف عدوله، يتلقّونه عمّن سبقهم، ويزيدون في تشييد بنيانه، وقد قيّض لشريعته من العلماء العاملين من يدفع عنها طعن الطاعنين، وعن أئمتها غمز الشائنين.

وهذا كتاب «إبراز الغي الواقع في شفاء العي» للإمام المحدث الفقيه المؤرّخ عبد الحيّ اللكنوي، ردّ فيه من خالف سنن الأئمة، وطريقة العلماء، فغمزهم وقدم فهمه على فهمهم، لتوهمه أنّ تحرير المسائل وتنقيح الدلائل وتحقيقها قد اجتمع لديه، وهذا المردود عليه هو الشيخ صدّيق حسن خان القنوجي، ملك بهوبال الهند، صاحب التصانيف الكثيرة.

وتنبهّا لذلك الكاتب، وخوفاً من اغترار الجهال به؛ أشار الإمام اللكنوي إلى مسامحات له تُبين حاله وتمنع الاقتداء به في مبادئ الأمور فضلاً عن تقليده في مهمّات الدين وتزيّد التمسك بتقليد الأئمة المجتهدين.

وقد ذَكَرَ له مسامحاتٍ في الوفياتِ ومعارضتها لبعضها في الكتابِ الواحدِ بل في الصفحاتِ المتقاربةِ فيه، ودَفَعَ غَمَزَهُ في أئمةِ الدِّينِ، وغيرَ ذلك من المسائلِ.

والنسخةُ التي اعتمدتُ عليها في تحقيقه، حصلتُ عليها من مكتبةِ الأوقافِ العامَّةِ في بغداد، وهي طبعةٌ حجريةٌ طُبعتْ في أوَّلِ شعبانَ سنةَ (١٣٠١هـ). وهذه النسخةُ المطبوعةُ بعث بها المؤلف - رحمه الله تعالى - هديةً إلى السيدِ نعمانِ الآلوسي ابنِ الإمامِ أبي الثناء الآلوسي صاحبِ التفسيرِ المشهور كما هو مثبت في آخر ورقةٍ منه بخطِ السيدِ نعمانِ الآلوسي، وعبارته: «أرسله لي حضرةُ مؤلفه طالَ بقاؤه، وأنا الفقيرُ السيدُ نعمانُ آلوسي زاده البغداديّ ١٧ شوال سنة ١٣٠٢».

ونسبةُ هذا الكتابِ ثابتةٌ إلى مؤلفها بما سبق وبنسبته إياه لنفسه في غير ما تصنيفٍ من تصانيفه، ومنها: «غيثُ الغمام» (ص ١٦)، و«دفعُ الغواية» (ص ١٤٠)، و«طَرَبُ الأماثل» (ص ١٨٢، ص ٢٩٦)، و«الآثارُ المرفوعة» (ص ١٤١)، ومقدمة «عمدة الرِّعاية» (ص ٣٠).

وعملي في الكتاب، كما هو بين يدي القارئ الكريم، هو عزوُ نصوصه إلى مظانها ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، مع مقابلتها بها، وإثباتُ الفروق ذاتِ البال بينها، وضبطُ كلماته وعباراته، وتفصيلُ مقاطعه وجُمَلِه، وتخريجُ أحاديثه، والإشارةُ إلى ما طُبِعَ من الكتبِ الواردةِ فيه مع ذكر معلومات الطبع، وصنعُ فهرسٍ ميسَّرٍ للانتفاع به.

وفي الختام أسأَلُ الله عزَّ وجل أن يتقبَّلَ هذا العملَ ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفعَ به عباده، وصلى الله وسلِّمَ وبارك على سيد المرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

صلاح محمد أبو الحاج

في عَمَّان ١٠ من جمادى الأولى ١٤٢٠هـ

الموافق ٢١ من شهر آب ١٩٩٩م



بسم الله الرحمن الرحيم

الک الحمد یارب علی ان هدیتنا الی سواد السبیل لشهدائک لآلہ الالات وصدک لاشتریک لک ولا نقیر لک ولا یش
 وشدان سیدنا و مولانا محمد احمدا ورسولک الفضل علی جمیع خلقک کبر تفضیل اللہ صلی علیہ وعلی آلہ وجمیعہ بمنعم
 احسان الی یوم یمیز فیہ العزیز من الذلیل وبعث فیقول العبد الراجی حیدرہ القوی ابو الحسنات محمد عیسیٰ المکرم
 سجاود الشہمن ذنبہ الجلی یخفی بین مولانا الحاج الحاج اعظم محمد عبد الحلیم او خدا شرفی دار النجیہ قد وصلت الی ربانہ فی
 بشفاؤہ العی عما اورودہ الشیخ عبدالحی شہنشاہ علی الاچوہ عرب بعض ایدادہ علی صاحب الاتقان الاکسیر الحکمہ غیر
 من تصانیف الحلیہ و ہوالعالم الخلیل والفاضل النبیل محمد الکملات الانسیۃ جمیع الفضائل السیدۃ النواب
 السید صدیق حسن خان بہادر دام اقبالہ ابن المولوی السید اولاد حسن القنوجی المرحوم وکنت
 اوردت علیہ فی تصانیف ماصد و عندنی تصانیفہ و مرغلہ اطعنا ووطننا و ما کان ردی البغضاء عندا بل جمایر بعض
 العلماء بعضا البطل الباطل م اظہار الحق و ہوا مخرج و ذلک لان تصانیفہ وان شہرت و کثرت وافادت الخلق
 و نفعتم کما نفع ذلک غیر منقوۃ ولا ہذبتہ یعلم طالعہ ان مولانا لم یقصہ فیہما الراجع الطبیب الیاس کبھی الغافل و کما
 لا یشیح الامور الی بحسب تحقیقہا و لا تحقیق الی رالتی بحسب تحقیقہا و فیہا مسائل شتہ شاذہ و دلائل مطروکہ و محدثہ
 و اعطایا حشۃ لاسیما فی تصانیفہ المتعلقۃ بتاریخ الموالید والوفیات و ذلک لئلا یرجم والطبقات من العلوم ان

مصنفی مسائل اشافه التي اختارها والدلائل النافذة التي اورد بها في رسالته ووزنه اظا
وعليه رحمة الله وبركاته الى يوم القيام اللهم صل على حاله ووفر صلاتك اعلنا و
سنا ومنه اعلم انه الى صاحب الاشافه وبنصره الذي لم يحسب ان يصح ان يجازي بذكر
الاصلاح الكلام ان لم يكن قايلا للصلوح وعدم قبول النسخ وان كان بشد يد الوطوح
والا فتنهم من الكلمات الزروية والاشافه الكبرية التي هي من مستزات ائمه ووقد طلب
المصنف ان يصل الى المطالعة فلما رأى ما في يد راجعه من الكلمات الشنيعة والكل الجارية من حرمه ولم
الايمن ان يلتفت اليه وهذا آخر الزلزال والحمد لله على التمام والصلوة على رسوله وعلى آله الطاهين وكنار
من شعبان من السنة السابعة والتسعين بعد الف والمائتين من الهجرة على صاحبها افضل الصلوة

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ايها الصالحين اريد بقرعة طبع ارسالي التي بين يديكم والجملة اشافه الساجدة يا ايها الصالحين

انواع في شفاها وهي كذا في النظم والبر القوام محاسنة قانع

البدقة وحياء العصر فخر الهند الى العنات هم بولوي

محمد عبد الحميد فيض الجبله وانسخه تحت ادارة

محمد حنين بدارني مطبع

المعروف بانوار محمد

في اول شعبان

من سنة ١٢٣٥

هجري

سوال

ادرسه لي حفرة
مؤلفه طالب بقاءه
وانا الفقير السيد نجان
الكورسي واره البغدادي
سوال

نَقْدُ أَوْهَامٍ
صَلَاةُ قُحْسَرِ خَانِ

المِسْتَقَى
إِبْدَارُ الْغَيِّ الْوَاقِعِ فِي شِفَاءِ الْعَيِّ

تَأْلِيفُ
الإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَيِّ الْكُفَوِيِّ
المتوفى سنة ١٣٠٤ هجرية رحمه الله تعالى

تحقيق
صلاح محمد أبو الحجاج

قدّم له فضيلة العلامة
الشيخ ومبي سليمان غاوي الألباني

دار الفتح
عمان - الأردن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمدُ يا ربَّ على أن هديتَنَا إلى سواءِ السَّبِيلِ، أَشْهَدُ أَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَلَا نَظِيرَ لَكَ، وَلَا مِثْلَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولَكَ الْمَفْضَلُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِكَ أَكْبَرُ تَفْضِيلٍ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمٍ يَتَمَيَّزُ فِيهِ الْعَزِيزُ مِنَ الذَّلِيلِ.

وبعدُ: فيقولُ العبدُ الرَّاجِي رَحْمَةَ رَبِّهِ الْقَوِي أَبُو الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْحَيِّ الْلُكْنَوِيِّ - تجاوز الله عن ذنبه الْجَلِيّ والخفي - ابنُ عبدِ الحليم، أدخله الله في دار النعيم:

قد وصلتُ إليَّ رسالةٌ مسمَّاةٌ^(١) بـ «شفاء العيِّ عمَّا أوردَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَيِّ» مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْأَجْوِبَةِ عَنْ بَعْضِ إِيرَادَاتِي عَلَى صَاحِبِ «الْإِتْحَافِ» وَ «الْإِكْسِيرِ» وَ «الْحِطَّةِ» وَغَيْرِهَا مِنَ التَّصَانِيفِ الْجَلِيلَةِ، وَهُوَ الْعَالِمُ الْجَلِيلُ وَالْفَاضِلُ النَّبِيلُ مَجْمَعُ الْكَمَالَاتِ الْإِنْسِيَةِ، مَنَبَعُ الْفَضَائِلِ الْحَمِيدَةِ، الثَّوَابُ السَّيِّدُ صِدِّيقُ^(٢)

(١) في الأصل: «مسمى».

(٢) ينتسب إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونسبه بكامله مذكور في آخر هذا الكتاب، وُلِدَ سنة ١٢٤٨ هـ ببلده بريلي موطن أجداده لأمه، وتوفي والده وهو في السادسة من عمره، فنشأ في حجر أمه ببلدة «قَنُوج» موطن آبائه، وتلقَّى بعضَ العلوم فيها، ثم ارتحل إلى دهلي وأتم تعليمه فيها.

وسافر إلى بهوبال طلباً للمعيشة، ففاز بثروة وافرة، حيث تزوج بملكة الهند، ولُقِّبَ بنواب عالي الجاه أمير بهادر، وكان المُلْكُ بيد الإنجليز في الهند، فعزلوه فترةً من الزمان ثم أعادوه.

حسن خان بهادر - دام إقباله - ابنُ المولوي السَّيد أولاد حسن القنَّوجي المرحوم.

وقد كنتُ أوردتُ عليه في تصانيفي ما صَدَرَ عنه في تصانيفه، وهو غلطٌ قطعاً أو ظناً، وما كان ردِّي له بُغضاً وعناداً، بل حسبما يَرُدُّ بعضُ العلماءِ بعضاً لإبطالِ الباطلِ وإظهارِ الحقِّ، وهو أمرٌ أحقُّ، وذلك لأنَّ تصانيفه وإن اشتهرت وكثُرَتْ، وأفادتِ الخلائقَ ونفعتْ، ولكنها مع ذلك غير مُنقَّحةٍ ولا مُهذَّبةٍ، يَعْلَمُ مَنْ طالعها أن مؤلفها لم يَقْصِدْ فيها إلا جَمَعَ الرُّطبَ واليابسَ، كجمع الغافلِ والتَّاعسِ، لا يُنقَحُ الأمورَ التي يجبُ تنقيحها، ولا تحقيقُ التي يَجِبُ تَحْقِيقُها.

وفيها مسائلُ بشعةٌ شاذةٌ ودلائلُ مطروحةٌ ومخدوشةٌ، وأغلاطٌ فاحشةٌ لا سيما في تصانيفه المتعلقةِ بتواريخِ المواليدِ والوفياتِ، وَذِكْرِ التَّراجمِ والطبقاتِ.

ومن المعلومِ أَنَّ مِثْلَ هذه الأمورِ مُفسِدةٌ لخلقِ الله، ومضلةٌ لعبادِ الله، والواجبُ على العلماءِ المتدينينَ أن يكفوا النَّاسَ عَن أمثالِ هذه الأمورِ

= سافر إلى الحجاز وحجَّ، وأخذ عن تلامذة الشوكاني من علماء اليمن، وأبرز شيوخه الشيخُ محمد إسحاق حفيد الشيخ العزيز المحدث الدهلوي، والشيخ القاضي حسين بن المحسن السبعي الأنصاري اليمني التلميذ الشيخ محمد بن ناصر الحازمي تلميذ الشوكاني، والشيخ عبد الحق بن فضل الهندي تلميذ الشوكاني كذلك. ألفَ العديدُ من المؤلفات، جمع فيها الغنَّ والسمن، ولم يكن فيها من المحققين، وأكثر فيها من التحامل على الأئمة الكبار كما سيظهر من هذا الكتاب. وعقبَ ولدين وبتناً، وتوفي سنة ١٣٠٧هـ.

انظر ترجمته في «الأعلام» (٦: ١٦٧-١٦٨)، وفي كتبه: «حسن الأسوة» (ص ٩-١١)، و«أحكام الوصية» (ص ٩-١٩)، وغيرها من كتبه، فقد أكثر من الترجمة لنفسه في كثيرٍ منها كـ«الحطة» و«أبجد العلوم» وغيرها.

السَّخِيفَةِ، وَيَحْفَظُوهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ الضَّعِيفَةِ، فَمِنْ ثَمَّ تَوَجَّهْتُ إِلَى إِبْرَازِ بَعْضِ
أَغْلَاطِهِ الصَّرِيحَةِ فِي تَصَانِيفِهِ الْمُتَفَرِّقَةِ لِعَرَضَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَتَحَفَّظَ الْخَوَاصُّ وَالْعَوَامُّ عَنِ الْخِرَافَاتِ وَالْأَكَاذِبِ وَالْأَوْهَامِ.
وثانيهما: أَنْ يَتَنَبَّهَ مُؤَلَّفُهَا، وَيَتَّقِظَ مُصَنَّفُهَا، فَيَنْقُذَ مَا فِي تَضَاعِيفِهَا،
وَيُزِيلَ فِي النَّظَرِ الثَّانِي أَغْلَاطَهَا.

ولم أَكْتُبْ تَصْنِيفاً مُسْتَقِلاً فِي إِبْرَازِ أَغْلَاطِهِ، وَلَا تَوَجَّهْتُ إِلَى جَمْعِ
مَسَامِحَاتِهِ، وَلَوْ شِئْتُ لَفَعَلْتُ، قَصِداً إِلَى أَنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ
وَأَلْهَى، وَقَدْ حَصَلَ الْغَرَضُ الْأَوَّلُ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - وَلَمْ يَحْصُلِ الثَّانِي،
وَكَانَ أَهْمُهَا، حَيْثُ لَمْ يَتَنَبَّهَ مُؤَلَّفُهَا، بَلْ تَوَجَّهَ إِلَى الْإِصْرَارِ بِمَا فِيهَا، وَالْجَوَابِ
عَمَّا أُورِدَ عَلَيْهَا، فَصُنِّفْتُ رِسَالَةً مذكورةً مُسَمَّاةً بـ «شَفَاءِ الْعِيِّ» بِإِشَارَتِهِ
وَبِعِلْمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ أَلَّفَهَا وَمَنْ هَذَّبَهَا، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي أَوَّلِهَا اسْمَ
مُؤَلَّفِهَا: أَبُو عَبْدِ النَّصِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْمٌ لَا وَجُودَ لِمُسَمَّاهُ فِي بِلَدِهِ
بِهَوْبَال^(١)، فَإِنْ كَانَ فَلَيْسَ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْفَضْلِ وَالْكَمَالِ، وَلَعَلَّهُ وَاحِدٌ مِنَ
طَلَبَةِ الْعُلُومِ غَيْرِ لَا تَقْ لَأَنَّ يُخَاطَبَهُ أَرْبَابُ الْعُلُومِ، وَالَّذِي أَظُنُّ فِيمَا سَمِعْتُ مِنْ
بَعْضِ الثَّقَاتِ أَنَّهُ أَلَّفَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بَشِيرُ السَّهْسَوَانِي^(٢)، مُؤَلِّفُ الرِّسَائِلِ فِي

(١) إمارة في «مالوه»، مساحتها ستة آلاف وسبعمئة وأربع وستون ميلاً مربعاً، وهي بأيدي أسرة
أفغانية من سلالة محمد بن نور محمد بن خان محمد بن خان محمد الميرازي، وليتها نواب
شاهجهان بيكهم بعد والدتها، حيث تزوجت بعدما توفي زوجها باقي محمد بالسيد صديق
حسن خان، ثم وليت بنتها نواب سلطان بيكهم (سنة ١٣١٩هـ) ... «نزهة الخواطر»
(٢٠١: ٢٠٢).

(٢) هو محمد بشير بن محمد بدر الدين السَّهْسَوَانِي (١٢٥٠-١٣٢٦هـ) من أصل الهند. مولده
في لكنهو، ونسبته إلى سَهْسَوَانٍ من أعمال ولاية «بدايون»، تعلَّم في دهلي، وعلمَ الفارسية
والعربية في كلية «آكره»، ودعاه النواب صديق حسن خان بهادر إلى «بهبوال» سنة
(١٢٩٥هـ)، ففوضَ إليه رئاسة المدارس الدينية فيها، فأقام نحو (٢٥) عاماً، وعادَ إلى
دهلي وتوفي بها، «الأعلام» (٦: ٥٣).

بحث زيارة القبر النبوي، فإن كان كذلك فهو مأخوذ بالعود إلى ما يحسبه ذنباً بعد التوبة، وذلك لأنني لما صَنَفْتُ رسالتي «الكلام المبرم» في نقض رسالته «القول المحقق المحكم»، وأدرجتُ في ديباجته اسمَ بعض تلامذتي، أوردَ عليَّ في رسالته «القول المنصور»: بأنَّ مثلَ هذا^(١) الصَّنِيع غيرُ جائز، فلمَّا أوردتُ عليه في «الكلام المبرور» بأنَّه قد ارتكب هو أيضاً عند مُقابلة بعض العلماء بمثله، ذَكَرَ في رسالة «المذهب المأثور»: أني قد تُبِتُ منه، فيالها من توبةٍ قد جَعَلَهَا شيئاً فَرِيّاً، واتخذَهَا ظَهْرِيّاً، حيثُ صَنَفَ هذه الرِّسالة بنفسِهِ، وأدرَجَ فيها^(٢) اسمَ أبي الفتح عبد النَّصير مع علمه قُبْحَ صَنِيعِهِ، وأيا ما كان؛ أَلْفَهُ الشَّيْخ السَّهْوَاني، أو رجلٌ آخرُ مُسَمَّى بَعْدِ النَّصير، فلا ريبَ في أنَّ صاحبَ «الإتحاف» قد اطَّلَعَ عليها^(٣) ورضيَ بها^(٤) كيف لا؟ وَمَنْ يَنْصُرُ وَيُجِيبُ عن الإِيراداتِ الوارِدةِ عليه، لا بدَّ أن يَطَّلَعَ المنصورُ عليه وَيَفْهَمَهُ.

وقد وقفتُ على بعضِ تحريراتِ صاحبِ «الإتحاف» كَتَبَهُ إلى بعضِ الأُحبابِ، فيه ما يَدُلُّ على أَنَّهُ واقِفٌ بهذا الرَّدِّ وراضٍ بهِ، وإذا كان هذا هكذا فليستُ أخاطبُ عبدَ النَّصيرِ ولا الشَّيْخ السَّهْوَاني في هذه المباحثِ، بل مُخاطَبَتِي لصاحبِ^(٥) «الإتحاف»؛ فإنني أنا وهو بحمدِ الله أخوانٍ في العلمِ والكمالِ، وإن فاقَ هو بالرِّياسَةِ والإقبالِ، ومباحثةُ الأخِ مع الأخِ أهونُ من المباحثةِ مع الأُجانبِ.

(١) في الأصل: «هذه».

(٢) في الأصل: «فيه».

(٣) في الأصل: «عليه».

(٤) في الأصل: «به».

(٥) في الأصل: «صاحب».

وقد كنتُ أردتُ أن أترك التعقباتِ عليه لَمَّا سمعتُ أَنَّهُ يَحْزَنُ منها،
وَيَحْمِلُهَا عَلَى التَّعَصُّبِ والعنادِ، ولكنَّهُ لَمَّا أَلْفَ واحدٌ من ناصريهِ هذه الرِّسالةِ
المستقلةِ بمقابلتي - فتأليفُهُ عَيْنُ تَأْلِيْفِهِ - دَعَانِي ذلك إلى تَأْلِيْفِ مُسْتَقِلٍ في
جوابِهِ، وسمَّيْتُ هذا التَّأْلِيْفَ بـ:

إِبْرَارُ الْعِيِّ الْوَاقِعِ فِي شِفَاءِ الْعِيِّ

ولَقَّبْتُهُ بـ:

حَفَظَ أَهْلَ الْإِنْصَافِ عَنْ مُسَامَحَاتِ مُؤَلِّفِ الْحِطَّةِ وَالْإِتْحَافِ

ولنقدَمَ مقدِّمةً تشتملُ على ذِكْرِ بعضِ مُسامحاتِ^(١) صاحبِ «الإِتْحَافِ»
في رسائلِهِ المُتفرقةِ، واختيارَاتِهِ غيرِ المرضيةِ، ليعلمَ النَّاظِرُونَ صِدْقَ ما
أَسبقنا ذِكرَهُ، وليتنبَّهَ مُؤَلِّفُهَا فَيَنْفَعِ تَأْلِيْفُهُ.

ولئن قامَ هو أو واحدٌ من ناصريهِ إلى الجوابِ عنها والإصرارِ عليها، أو
حَمَلَهُ سُوءُ الْخِصْومَةِ عَلَى تَأْلِيْفِ رِسَالَةٍ في إِبْرَازِ أَغْلَاطِي - وَأَنَا إِن شَاءَ اللهُ مِنْهَا
بَرِيءٌ -، وَجَدَ في المَرَّةِ الثَّالِثَةِ^(٢) أَضْعَافاً مُضَاعَفةً ورسائلَ مُتعددةً في أَغْلَاطِ
فاحشةٍ.

وبعد الفراغِ من المقدمةِ نتوجَّهُ إلى إِبْرَازِ ما في «شفاءِ العيِّ» من الغيِّ،
فنقولُ:

قد اختارَ صاحبُ «الإِتْحَافِ» في تصانيفِهِ عاداتٍ وطُرُقاً يَجِبُ أَنْ يَجْتَنِبَ
عنها، فَمِنْ ذَلِكَ:

(١) مقصوده منها أخطاؤه، ولكن أدبه الرفيع يمنعه من ذِكْرِهَا.

(٢) المَرَّةُ الأولى هي ذِكْرُ الإمام اللكنوي أخطاءه في تصانيفِهِ المتفرقةِ، والثانية هي ذِكْرُهَا في
هذا الكتاب، والثالثة - كما وَعَدَ - كانت في كتابه «تذكرة الراشد».

- أَنَّهُ يُقْلَدُ تَقْلِيداً جَامِداً لَابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَتِلَامِذَتِهِ^(١) وَلِلشُّوْكَانِي^(٢) وَأَمْثَالِهِ، مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَشَدِّ الْمُنْكَرِينَ عَلَى الْمُقْلِدِينَ، فَإِلَى اللَّهِ الْمَشْتَكِي مِنْ مِثْلِ هَذَا الصَّنْعِ! فَمَا الَّذِي حَرَّمَ تَقْلِيدَ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْأُئِمَّةِ الْمُتَّبِعِينَ وَأَبَاحَ تَقْلِيدَ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَحْدِثِينَ وَلَيْسُوا بِجَنْبِ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُتَّبِعِينَ إِلَّا كَعَصَافِيرِ بِجَنْبِ النَّاطِقِينَ، وَمَنْ طَالَعَ تَصَانِيفَهُ عَلِمَ هَذَا الْأَمْرَ، فَإِنَّهُ يُرَجِّحُ غَالِباً مَا رَجَّحُوهُ وَإِنْ كَانَ سَخِيفاً، وَيَكْتُبُ مَا سَطَّرُوهُ وَإِنْ كَانَ غُلَطاً فَاحْشاً.

ولنذكر في مثاله أموراً عديدة:

فمنها: أَنَّهُ افْتَرَى عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ^(٣) وَعَلَى الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَعَلَى الْجُمْهُورِ فِي بَحْثِ زِيَارَةِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِي كِتَابِهِ «رَحْلَةُ الصَّدِيقِ إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ»^(٤) وَخَلَطَ بَحْثاً بآخِرٍ، وَأَجْرَى الْخِلَافَ الْمَنْقُولَ فِي شِدِّ الرَّحَالِ بِقَصْدِ الزِّيَارَةِ فِي نَفْسِ الزِّيَارَةِ، وَسَتَّطَلَعَ عَلَى ذَلِكَ أَثْنَاءَ الْبَحْثِ عَمَّا فِي «شِفَاءِ الْعِيِّ»^(٥).

ومنها: أَنَّهُ رَجَّحَ عَدَمَ وَجُوبِ قِضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى الَّذِي تَرَكَهَا عَمداً فِي رِسَالَتِهِ «حَلَّ السُّؤَالَاتِ الْمَشْكَلَةِ»^(٦)، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الظَّاهِرِيِّ، وَمِنْشَأُ

(١) مِنْ أَشْهُرِ تِلَامِذَتِهِ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبِ الزَّرْعِيِّ الدِّمَشْقِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ (٦٩١-٧٥١هـ)، وَهُوَ الَّذِي هَذَّبَ كِتَابَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَنَشَرَ عِلْمَهُ، وَسَجَنَ مَعَهُ فِي قَلْعَةِ دِمَشْقَ، وَأُهْمِنَ وَعُذِّبَ بِسَبِيهِ، وَطِيفَ بِهِ عَلَى جَمَلٍ مُضْرُوباً بِالْمِصْصَى. «الْأَعْلَام» (٥٦: ٦).

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّوْكَانِي (١١٧٣-١٢٥٠هـ) مِنْ أَصْلِ صَنْعَاءَ، وَلِدَ بِهَجْرَةِ شُوكَانَ (مِنْ بِلَادِ خَوْلَابَ بِالْيَمَنِ)، وَنَشَأَ بِصَنْعَاءَ، وَوَلِيَ قِضَاءَهَا سَنَةَ (١٢٢٩هـ)، وَمَاتَ حَاكِماً بِهَا، «الْأَعْلَام» (٦: ٢٩٨).

(٣) فِي «رَحْلَةِ الصَّدِيقِ» (ص ١٤٦).

(٤) «رَحْلَةُ الصَّدِيقِ» (ص ٣٩-١٤٠). الْمَطْبَعَةُ الْهِنْدِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ. ١٩٦١م.

(٥) فِي صَفْحَةِ (٩٧).

(٦) وَهُوَ بِاللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ.

قَوْلُهُمْ أَنَّ قَضَاءَ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ بِالنَّوْمِ وَالنَّسْيَانِ قَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ فِي الشُّنَنِ، وَأَمَّا التَّارِكُ الْعَامِدُ فَلَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى وَجوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ.

وَهُمْ قَدْ جَمَعُوا عَلَى ظَاهِرٍ مَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَفَكَّرَ حَتَّى قَالُوا: إِنَّ حَدِيثَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»^(١)، أَنَّهُ لَوْ تَغَوَّطَ فِيهِ أَوْ بَالَ غَيْرَ الْغَاسِلِ وَالْمَتَوَضِّئِ يَجُوزُ فِيهِ الْغَسْلُ وَالتَّوَضُّؤُ لِعَدَمِ وَرُودِ النَّهْيِ، وَلَهُمْ مِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ يَأْبَى عَنْهُ الْعَقْلُ السَّلِيمُ، وَالْفَهْمُ الْمُسْتَقِيمُ.

وَقَدْ تَبِعَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ الشُّوْكَانِيُّ فِي بَعْضِ تَأْلِيْفَاتِهِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْإِتِّبَاعِ لَهُمْ، وَهَذَا مَذْهَبٌ شَاذٌ مُرَدُّدٌ مُخَالَفٌ لَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَلَّةِ وَحَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ، بَلْ وَلِلطَّبِيعَةِ الْوَقَّادَةِ وَالتَّنَفُّسِ الْمُدْرِكَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِذْكَارِ شَرْحِ مَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ»^(٢) عِنْدَ شَرْحِ حَدِيثِ التَّعْرِيسِ: فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ خُصَّ النَّائِمُ وَالتَّاسِي بِالذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٣)؟

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ (بَابُ الْبُولِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ) بِرَقْمِ (٢٣٩)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبُولِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ) بِرَقْمِ (٦٥٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (بَابُ فِي الْبُولِ فِي الْمُسْتَحِمِّ) بِرَقْمِ (٢٣٩)، وَالتَّسَانِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (بَابُ الْمَاءِ الدَّائِمِ) بِرَقْمِ (٥٨).

(٢) مَطْبُوعٌ بِاسْمِ «الاسْتِذْكَارِ الْجَامِعِ لِمَذَاهِبِ الْأُمَمِ» وَعُلَمَاءُ الْأَقْطَارِ فِيمَا تَضَمَّنَهُ الْمَوْطَأُ مِنْ مَعَانِي الرُّأْيِ وَالْآثَارِ وَشَرْحُ ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ: تَصْنِيفُ: الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرِو يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ التَّمَرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ (٣٦٨-٤٦٣هـ). حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْمُعْطِيِّ قَلْعَةُ جِي. دَارُ قُتَيْبَةِ وَدَارُ الْوَعْيِ. ط ١. ١٤١٣هـ.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ (بَابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ...) بِرَقْمِ (١٥٥٨) بِدُونِ لَفْظِ: «مَنْ نَامَ»، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ (بَابُ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا) بِرَقْمِ (٤٣٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ (بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنَسَاهُ) بِرَقْمِ (٤٦٥، ٤٦٦)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ (بَابُ مَنْ نَامَ عَنْ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا) بِرَقْمِ (٦٩٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١: ٣٠٢) فِي كِتَابِ الْوُتْرِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (٢: ٢٤٢) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قيل: خَصَّ النَّائِمَ وَالنَّاسِي لِيَرْتَفَعَ التَّوَهُُّمُ وَالظَّنُّ فِيهِمَا لِرَفْعِ الْقَلَمِ وَسُقُوطِ الْمَأْثَمِ عَنْهُمَا بِالنُّومِ وَالنَّسْيَانِ، فَأَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّ سُقُوطَ الْإِثْمِ عَنْهُمَا غَيْرُ مُسْقِطٍ لِمَا لَهُ فِيهِمَا مِنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عِنْدَ الذِّكْرِ لَهَا يَقْضِيهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

ولم يحتجْ إلى ذكرِ العامدِ معهما؛ لأنَّ العِلَّةَ المتوهمَةَ في النَّائِمِ وَالنَّاسِي لَيْسَتْ فِيهِ^(١)، وَلَا عُذْرَ لَهُ فِي تَرْكِ فَرَضِ.

وَسَوَّى^(٢) اللَّهُ فِي حُكْمِهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ بَيْنَ حُكْمِ الصَّلَاةِ الْمَوْقُوتَةِ وَالصِّيَامِ الْمَوْقُوتِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُقْضَى بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهِ، فَنَصَّ عَلَى النَّائِمِ وَالنَّاسِي فِي الصَّلَاةِ لِمَا^(٣) وَصَفْنَا، وَنَصَّ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ فِي الصَّوْمِ.

وَأَجْمَعْتَ الْأُمَّةَ وَنَقَلْتَ الْكَافَّةَ فِيمَنْ لَمْ يَصُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ عَمْدًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِفَرَضِهِ - وَإِنَّمَا تَرَكَهُ أَشْرًا وَبَطْرًا تَعَمَّدَ ذَلِكَ ثُمَّ تَابَ مِنْهُ - أَنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا.

فَالْعَامِدُ وَالنَّاسِي فِي الْقَضَاءِ لِلصَّلَاةِ سَوَاءٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْإِثْمِ كَالْجَانِي عَلَى الْأَمْوَالِ الْمُتَلَفِ لَهَا عَمْدًا وَنَاسِيًا سَوَاءٌ إِلَّا فِي الْإِثْمِ، بِخِلَافِ رَمِي الْجَمَارِ فِي الْحَجِّ الَّتِي لَا تُقْضَى فِي غَيْرِ وَقْتِهَا لِعَامِدٍ وَلَا نَاسٍ؛ لَوْجُوبِ الدَّمِّ فِيمَا يَنْوُبُ عَنْهَا، وَبِخِلَافِ الصَّحَايَا.

وَالصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ كِلَاهُمَا فَرَضٌ وَاجِبٌ، وَدِينٌ ثَابِتٌ، يُؤَدِّيَانِ أَبَدًا، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ الْمُؤَجَّلُ لِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -:

(١) وقع في الأصل: «له»، والتصويب من «الاستذكار».

(٢) وقع في الأصل: «حوى»، والتصويب من «الاستذكار».

(٣) وقع في الأصل: «لما»، والتصويب من «الاستذكار».

«دينُ الله أحقُّ أن يُقضى»^(١).

وإذا كان النَّائِمُ والنَّاسِي للصَّلَاةِ - وهما معذوران - يقضيانها^(٢) بعدَ خروجِ وقتها، كان المتعمدُ لتركها أولى بأن لا يسقطَ عنه فرضُ الصَّلَاةِ، وأن يُحكَمَ عليه بالإتيانِ بها؛ لأنَّ التَّوْبَةَ من عصيانه هي أداؤها وإقامتها مع النَّدمِ على ما سَلَفَ من تركِها لها في وقتها.

وقد شدَّ بعضُ أهلِ الظَّاهرِ وأقَدَمَ على خلافِ جُمهورِ عُلَماءِ المسلمين وسبيلِ المؤمنين، فقال: ليس على المتعمدِ في تركِ الصَّلَاةِ في وقتها أن يأتي بها في غير وقتها؛ لأنَّهُ غير نائم ولا ناسٍ، وإنَّما قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَامَ عن صلاةٍ أو نسيها»^(٣)، والمتعمدُ غيرُ النَّاسِي، وظنَّ أنَّه يَسْتَتِرُ^(٤) في ذلك بروايةٍ شاذةٍ جاءت عن بعضِ التَّابعين، شدَّ فيها عن جماعاتِ المسلمين، وهو محجوجٌ في العقول. انتهى كلامه ملخصاً^(٥).

ثمَّ قال ابنُ عبدِ البر^(٦) بعدَ ذِكْرِ الأحاديثِ الدَّالَّةِ على وجوبِ القضاءِ مطلقاً^(٧) ولو كان التَّارِكُ عامداً: وأجمعوا على أنَّ للعاصي أن يتوبَ من ذنبه

(١) رواه البخاري في كتاب الصوم رقم (١٨١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاء رجلٌ إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال: يا رسولَ الله، إنَّ أُمِّي ماتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَذَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أن يُقضى». ومسلم في كتاب الصيام رقم (١٩٣٦). والنسائي في كتاب مناسك الحج رقم (٢٥٩١). وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور (٢٨٧٨)، وأحمد في مسند بني هاشم (١٨٦٨، ١٩٠١، ٢٢٢٠، ٣٢٤٥).

(٢) وقع في الأصل: «يقضيان»، والتصويب من «الاستدكار».

(٣) سبق تخريجه (ص ١٩).

(٤) وقع في الأصل: «يستند»، والتصويب من «الاستدكار».

(٥) من «الاستدكار» (٣٠١-٣٠٢).

(٦) من «الاستدكار» (١: ٣٠٧).

(٧) من تلك الأحاديثِ الدَّالَّةِ على وجوبِ القضاء:

١ - «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر».

بالتَّذَمُّ عليه واعتقادِ تَرْكِ العودِ عليه، وَمَنْ لَزِمَهُ حَقُّ اللَّهِ أَوْ لِعِبَادِهِ لَزِمَهُ الخُروجُ منه، وقد شَبَّهَ رسولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - حَقَّ اللَّهِ بِحقوقِ الآدميينَ وقال: «دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى». انتهى.

ثُمَّ قال^(١) بعد إلزامه مَنْ تَفَوَّهَ بهذا من الظَّاهِرِيَّةِ بِأصولهم وأقوالِ إمامهم: فما^(٢) أَرى هذا الظَّاهِرِيَّ إِلَّا وقد خَرَجَ عن قولِ جماعةِ العلماءِ مِنَ السَّلَفِ والخلفِ وخالفَ جميعَ فرقِ الخلفِ والسَّلَفِ وشَدَّ عنهم، ولا يكونُ إماماً في العلم مَنْ أَخَذَ بالشَّاذِّ في العلمِ.

وقد أَوْهَمَ في كِتَابِهِ أَنَّ لَهُ سَلَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ تَجَاهَلًا مِنْهُ أَوْ جَهْلًا، وكلُّ ما ذُكِرَ في هَذَا المعنى فَغَيْرُ صحيحٍ ولا له حُجَّةٌ في شيءٍ مِنْهُ. انتهى ملخصاً.

فَظَهَرَ بهذا أَنَّ قَوْلَ الشُّوكَانِيِّ تَبِعًا لِبَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خِرَافَاتِ الْكَلَامِ، لَا لَهُ قَرَارٌ عَلَى أَصُولِ الظَّاهِرِيَّةِ، وَلَا عَلَى أَصُولِ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ بَرَمَتِهِ عِنْدَ مَنْ لَهُ أَدْنَى عَقْلٍ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَمْرُ الثَّقَلِ إِلَّا بِالْعَقْلِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وإجماع مَنْ قَبْلَ مُتَفَوِّهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَحَرَامٌ عَلَى حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ أَنْ يَذْكُرُوا رَأْيَهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا لِرَدِّهِ ولإظهارِ الصَّوَابِ، فَضْلًا عَنْ تَرْجِيحِهِ وتَأْصِيلِهِ وتقويته وتنقيحِهِ، وَلَنْ يُصْلِحَ الْعَطَارُ مَا يُفْسِدُهُ الدَّهْرُ.

= ٢ - أن رسول الله لم يصل هو ولا أصحابه يوم الخندق صلاة الظهر والعصر حتى غربت الشمس لشغله بما نصبه المشركون.

٣ - حديث: «لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة».

٤ - حديث: «سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن ميعادها، قالوا أفنصلِّيها معهم؟ قال: نعم».

(١) أي ابن عبد البر في الاستذكار (١: ٣٠٩-٣١١).

(٢) وقع في الأصل: «ما»، والتصويب من الاستذكار.

ومنها: أَنَّهُ رَجَّحَ عَدَمَ وجوبِ الزَّكَاةِ في أموالِ التَّجَارَةِ، وأَحْسَنَ إِحْسَاناً عظيماً على أربابِ التَّجَارَةِ في «مسكِ الختامِ شرحِ بلوغِ المرامِ»^(١)، وشرحَ رسالةَ الشُّوكَانِيِّ تبعاً للشُّوكَانِيِّ، وهو قولٌ مخالفٌ لجمهورِ العلماءِ من الخَلَفِ والسَّلَفِ، فَإِنَّهُمْ يُوجِبُونَ الزَّكَاةَ في عَرُوضِ التَّجَارَةِ إِلَّا دَاوُدَ الظَّاهِرِيَّ، فَإِنَّهُ خَالَفَهُمْ كَمَا ذَكَرَهُ التَّوَوِيُّ في «شرحِ صحيحِ مُسْلِمٍ»^(٢) وغيره^(٣).

وهو قولٌ شاذٌّ ضعيفٌ، وقد شهدت الأخبارُ المرفوعةُ والآثُرُ الموقوفةُ بوجوبِ الزَّكَاةِ فيها، وليس هذا موضعَ بَسْطِهما، ويكفي في ذلك قَوْلُهُ تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٤) الآية، فالحذرُ الحذرُ من مثلِ هذهِ الفُتْيَا المُخَالَفَةِ لظاهرِ القرآنِ ولأخبارِ النَّبِيِّ ﷺ، وضعفُ بعضها عندنا ضَعْفٌ غيرُ مُضِرٍّ للاحتجاجِ، ولآثارِ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ وابْنِ عُمَرَ وغيرهما.

وهناك مسائلٌ كثيرةٌ تبعَ فيها ابنَ تيمِيَّةَ والشُّوكَانِيَّ مع ضَعْفِ أقوالِهِم فيها.

وفيما ذَكَرْنَا - وبطريقِ النَّمُودَجِ - كفايةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهَا.

— وَمِنْ عَادَاتِهِ الَّتِي يَجِبُ الاحْتِرَازُ عَنْهَا: أَنَّهُ يَجْعَلُ مَا يُوَافِقُ رَأْيَهُ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفاً فِيهِ مَعَ عِلْمِهِ بِكَوْنِهِ مُخْتَلَفاً فِيهِ: مُجْمَعاً عَلَيْهِ، وهذا من عاداتِ ابنِ تيمِيَّةَ

(١) وهو باللغة الفارسية، في مجلدين.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٥٨: ٧). تحقيق خليل مأمون شيحا. دار المعرفة. ١٠. ١٩٩٤.

(٣) خصَّ هذه المسألة بتأليف مستقل العلامة عبد الله بن صديق الغماري سَمَّاهُ: «الإِنارة بأدلة وجوب زكاة التجارة»، حيث نقل الإجماع فيه عن ابن المنذر والزرقاني في «شرح الموطأ» وقال: ظاهر ما أوردناه أَنَّ زكاةَ التجارة واجبةٌ بالكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلَفِ، ولم يُنكَر وجوبها إلا الظاهرية، وهم معروفون بالشَّدُوذِ، فلا عبرةً بخلافهم وبالله التوفيق. ونصَّ فيه أَنَّ السَّيَّارات التي تتخذ للتجارة، تجبُ الزكاة في أثمانها أو قيمتها إذا حال عليها الحول، لأنها عروضُ تجارة. دار الكتبي. ١٠. ١٩٩٠ م.

(٤) سورة البقرة، آية (٢٦٧).

وتلامذته، والنَّاسُ على دينِ مُلوِكِهِم، وأمثله في تصانيفه كثيرةٌ، ولنكتفِ بذكرٍ واحدٍ منهما، وهو أنَّه قال في رسالته «أبجد العلوم»^(١) في ترجمة الإمام أبي حنيفة: إِنَّهُ لم يَرِ أحداً مِنَ الصَّحَابَةِ باتِّفاقِ أهلِ الحديثِ وإنْ عاصرَ بعضهم على رأيِ الحنفيةِ. انتهى.

وفيه:

أما أولاً: فهو أنَّ عَدَمَ رؤيةِ الصَّحَابَةِ مطلقاً ليس مُتفقاً عليه بين المحدثين، بل هو مُختلفٌ فيه بينهم، والمعتمدُ هو ثبوتُ الرؤيةِ لأنسٍ رضي الله عنه عندهم كما حَقَّقته في رسالتي «إقامة الحجَّة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة»^(٢) بذكر عبارة: الذهبي، والولي العراقي، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، وابن سَعْدٍ، والياضي، وابن الجوزي، وعلي القاري، والتوزبشتي، والجزري، وغيرهم. وأرجو من المنصف أن لا تَبْقَى له شبهةٌ في تابعيته بعد الاطلاع على تلك العبارات.

وأما المتعسفُ فكلامه خارجٌ عن بحثِ الثقات، فغايةُ ما في الباب أن يكون رأي مؤلف «أبجد العلوم» مائلاً إلى عَدَمِ تابعيته لِمَا عَرَضَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الشُّبْهِ، لكنَّه لا يقتضي أن يَرْتَفَعَ خلافُ المحدثين في الباب، ويُنسَبُ إليهم الاتفاقُ فيما اختلفوا فيه البتة.

وأما ثانياً: فهو أنَّ صاحب «الأبجد» قد نَقَلَ بنفسه في رسالته «الحطة» عبارة السيوطي المشتملة بعبارة الولي العراقي وابن حجر العسقلاني المفيدة^(٣)

(١) «أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم» للفتنوجي (٣: ١٢١). دار الكتب العلمية.

(٢) (ص ٨٣-٨٩) تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٩٦٦م.

(٣) في الأصل: «المفيد».

لتابعيته، فَمَا بِالْهُ جَعَلَ عَدَمَ تَابِعِيَّتِهِ فِي «الْأَبْجَد» مُتَّفَقًا عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَلَعَلَّهُ نَسِيَ مَا كَتَبَهُ سَابِقًا أَوْ تَعَمَّدَ بِهِ مُغَالَطًا أَوْ عَادَ مِنْ مَرَاتِبِ «الْحِطَّة» إِلَى مَنَازِلِ «الْأَبْجَد» مُتَنَازِلًا! وَأَيًّا مَا كَانَ فَمِثْلُهُ عَجِيبٌ مِنْ مِثْلِهِ، وَاللَّهُ يَعْفو عَنَّا وَعَنْهُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا^(١): فَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَإِنْ عَاصَرَ... إلخ، مُشْتَمِلٌ عَلَى تَدْلِيلٍ يَجِبُ أَنْ يَخْتَرَزَ مِثْلُهُ عَنْ مِثْلِهِ، فَإِنَّهُ يُوْهِمُ أَنْ إِبْثَاتَ الْمَعَاصِرَةِ مُخْتَصٌّ بِالْحَنْفِيَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَجَمِيعُ الْعُقَلَاءِ وَالْمُؤَرِّخِينَ قَائِلُونَ بِمَعَاصِرَتِهِ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَيْفَ لَا وَقَدْ وَلِدَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْأَصَحِّ الْأَشْهُرِ سَنَةَ ثَمَانِينَ، وَكَانَ ذَلِكَ الْعَصْرُ عَصْرَ الصَّحَابَةِ بِالْيَقِينِ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَهُوَ أَنَّ عِبَارَتَهُ هَذِهِ تُوْهِمُ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ مُقْتَصِرُونَ عَلَى إِبْثَاتِ الْمَعَاصِرَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ بَلْ كُلُّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى رُؤْيِيهِ لِلصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ، فَجَمَعَ مِنْهُمْ نَفْوَها كَجَمْعٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَجَمَعَ مِنْهُمْ أَثْبَتَهَا وَقَالُوا: هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَتِينُ.

وَلَقَدْ اقْشَعَرَ جِلْدِي وَتَوَحَّشَ فَوَادِي حِينَ رَأَيْتُ عِبَارَةَ «الْأَبْجَد»، وَحَكَمَ كُلُّ مَنْ فَهِمَهَا أَنَّهَا تَجَاوَزَتْ عَنِ الْحَدِّ، وَهُوَ الَّذِي أزعجني إِلَى جَمْعِ نَبْدٍ مِنْ مَسَامِحَاتِهِ فِي تَصَانِيفِهِ لئَلَّا يَغْتَرَّ الْجَاهِلُونَ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي تَأْلِيفَاتِهِ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُجَنِّبَنِي وَيَجَنِّبَهُ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَغَالِطَاتِ، وَيُوفِّقُنَا لِاِكْتِسَابِ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ.

— وَمِنْ عَادَاتِهِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُصَنِّفِينَ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا: أَنَّ كَلَامَهُ فِي مَوْضِعٍ يُعَارِضُ كَلَامَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ أَمْرًا طَبْعِيًّا لِلْبَشَرِ، وَالسَّلَامَةُ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ التَّعَارُضِ مُخْتَصَّةٌ بِخَالِقِ الْقُوَى وَالْقَدَرِ، إِلَّا أَنَّ مَنْ لَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَنَا».

اهتمامٌ بنشر العلم والتأليف يَجِبُ عليه الاهتمامُ بِقدر وسعهِ الشَّريف، كيف لا وهو مسؤولٌ يوم القيامةِ عن كُلِّ ما كَتَبَهُ، ومناقشٌ في كُلِّ ما سَطَرَهُ.

والتَّخالفُ من عالم بين كلاميه في تأليفين ليس بمستبعدٍ غايةَ البعدِ، إنَّما المُستبعدُ تَخالفُهُما في تأليف واحدٍ وفي صفحتين مُتقاربتين أو في صفحةٍ واحدةٍ، ومثل هذا وَجَمْعُ الرُّطْبِ واليابسِ يَجْعَلُ المُعتَبَر غير معتبرٍ، والمعتمد غير معتمد.

— وَمِنْ عَادَاتِهِ: أَنْ يَنْقَلَ فِي تَصَانِيفِهِ كُلِّ ما وَجَدَ فِي الْمُنْقُولِ عَنْهُ، وَيَكْتُبَ كُلِّ ما وَجَدَ فِيما أَخَذَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ غَلْطاً صَرِيحاً يَطْلُعُ عَلَيْهِ الطَّلَبَةُ؛ أَوْ مُسْتَحِيلًا عَقْلِيًا أَوْ عَادِيًا يَعْلَمُهُ الْكَمَلَةُ، وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ ظَاهِرَانِ عَلَى مَنْ طَالَعَ تَصَانِيفَهُ، لَا سِيَّمَا تَصَانِيفَهُ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالتَّرَاجِمِ وَالطَّبَقَاتِ، الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى ذِكْرِ تَوَارِيخِ الْمَوَالِيدِ وَالْوَفَايَاتِ، وَهَمَا قَبِيحَانِ جَدًّا، مُوحِشَانِ لِنَاضِرِ تَأْلِيفَاتِهِ عَامًّا وَخَاصًّا، وَلَا يَنْفَعُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنَّهُ نَاقِلٌ مِنْ «كَشَفِ الظُّنُونِ» أَوْ «الْبِسْتَانِ»، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ الشَّأْنِ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الثَّقَلِ الصَّرْفِ لَيْسَ إِلَّا مِنْ شَأْنِ الْغَافِلِينَ، لَا مِنْ شَأْنِ الْعَالَمِينَ الْهَادِينَ.

ولنذكر من بعض رسائله بعضَ أغلاطِهِ ومُعارضَاتِهِ، إيقاظاً للنائمين، وإزالةً لوحشة الهائمين، وليس الغرضُ منه تَنْقِصُهُ وَذِكْرُ مَعَايِبِهِ، حاشاهُ عن ذلك، بل ما أسلفنا ذِكرَهُ^(١).



(١) من اغترار الجاهلين بكلامه، وتحامله على العلماء.

ذِكْرُ بعضِ المسامحاتِ والمعارضاتِ الواقعة في «إتحاف النبلاء»^(١) في المقصدِ الأوَّلِ منه

الأوَّلُ

قال في المقصدِ الأوَّلِ في بابِ الألفِ: «الابتهاج بأذكار المُسافر الحاج»^(٢) للشيخِ شمسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيِّ^(٣)، والمتوفى سنة ستين وثمانمئة. انتهى.

وهذا خطأ! فَإِنَّ وفاةَ السَّخَاوِيِّ كانت بعدَ تسعمئة، ذَكَرَهُ في «النور السَّافر في أخبار القرن العاشر»^(٤) وَأَرْخَ وفاته سنة اثنتين بعدَ تسعمئة كما نقلتُ قَدَرًا من كلامِهِ في «التعليقات السنِّية على الفوائد البهية»^(٥).

وقال ابنُ رُوزْبَهان في «شرح شمائل الترمذي»: الشَّيْخُ أَبُو الْخَيْرِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ السَّخَاوِيِّ الْمِصْرِيِّ، رحالة الزَّمان وحافظُ العصر، فريدُ عصره، لازمَ المشايخ، وصاحبُ الحافظِ ابْنِ حَجَرٍ سنين مُتطاولة، وأثنى عليه الحافظُ في كتبه سيما في الطَّبَقَاتِ، وأصلُهُ من سَخَا قَصَبَةٍ من

(١) اسمه «إتحاف النبلاء المتقين بإحياء مآثر الفقهاء المحدثين» وهو باللغة الفارسية.

(٢) مطبوعٌ بتحقيق الشيخِ رضوان محمد رضوان، بالقاهرة، وقفتُ على طبعه مصورةً منه ليس عليها معلومات طبع.

(٣) ذَكَرَ للكنوجي مسامحة أخرى في السَّخَاوِيِّ في رقم (٢).

(٤) (ص ١٨)، وهو لشمس الشُّموس محيي الدين عبد القادر بن شيخ عبد الله العيدروس. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٨٥ هـ.

(٥) (ص ٣٨). مطبعة السعادة بمصر. ط ١. ١٣٢٣ هـ.

أعمال مصر، وكانت ولادته بالقاهرة، وله تصانيفٌ تنيفٌ على أربعمئة مجلدٍ كما ذكر لي، وفَصَّلَ كثيراً منها في إجازته، وكان له مئةٌ وعشرون شيخاً في «صحيح البخاري»، صَحِبَتْهُ بالمدينة الطَّيِّبَةِ، ولازمته دَرْساً وإفادَةً وقراءةً وسماعاً، وكان يَرَحُلُ كُلَّ زَمَانٍ إِلَى الحجاز، وَيَسْكُنُ بها سِنِينَ وَيُجَاوِزُ فِي الحَرَمَيْنِ وَيُصَنِّفُ تصانيفَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مِصرَ، وارتحلَ في آخر عُمْرِهِ إِلَى الحجاز، واستوطنَ مكةَ وتوفي بها في نَيْفٍ وتسعمئة. انتهى ملخصاً.

الثَّانِي

قال في صفحةٍ أخرى: «الأجوبة المُرضية فيما سُئِلَ عنه من الأحاديث النَّبَوِيَّة»^(١) للشيخ مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ السَّخَاوِيِّ، المتوفى سنة اثنتين وتسعمئة^(٢). انتهى.

وفيه أَنَّهُ مُناقَضٌ لما ذَكَرَهُ قُبَيْلُهُ^(٣) مِنْ أَنَّهُ مات سنة ستين وثمانمئة!

الثَّالِثُ

قال: «أذكارُ الصلاة» لزين المشايخ مُحَمَّد بنِ القاسمِ البَقَّالِي الخوارزمي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمئة. انتهى.

وفيه أَنَّ وفاته كانت سنة سِتٍ وسبعين وخمسمئة على ما نصَّ عليه الكفوي في «طبقات الحَنَفِيَّة»^(٤) وغيره.

(١) مطبوعٌ في ثلاث مجلدات بتحقيق د. محمد إسحاق. دار الرّاية. الرياض. ط ١. ١٤١٨ هـ.

(٢) وكذلك أرَخَ القنوجي وفاته سنة (٩٠٢ هـ) في «التاج المكلل من جواهر الطراز الآخر والأول» (ص ٤٤٠). المطبعة الهندية العربية. ١٩٦٣ م.

(٣) أي كما مرَّ معنا في رقم (١).

(٤) «الفوائد» (ص ١٦٢).

الرَّابِعُ

قال عند ذِكْرِ الأربعينيات: أربعين للشيخ مُحَمَّد بن عليّ البركلي الرومي^(١)، المتوفى سنة ستين وتسعمئة. انتهى^(٢).

هذا مخالف لما أرَّخَهُ الثَّقَات، قال عبدُ الغني بنُ إسماعيل النَّابلسي في «الحديقة الندية» شرح كتاب البركلي المسمى بـ «الطريقة المحمّدية» مترجماً له: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أفندي الرومي البركلي، نشأ في طلب العلم والمعارف حتَّى برَعَ فيها، واشتغلَ على محيي الدِّين أخي زاده، وصارَ مُلازماً من المولى عبد الرَّحْمَن أحدُ قضاة العسكر في زمن السُّلطان سُليمان، ثُمَّ غَلَبَ عليه الزُّهْدُ والصَّلَاحُ، واتَّصَلَ بِخِدْمَةِ الشَّيْخِ عبدِ اللهِ القراماني، ثُمَّ أمرَهُ شيخُهُ بالعودة إلى الاشتغالِ بِدراسةِ العلوم، فانتفعَ به خَلْقٌ كثيرٌ، وحَصَلَ بينه وبين عطاءٍ مُعَلِّم السُّلطان سليم محبةً، فَبَنَى عطاءٌ مدرسته بقصبة بركل - بفتح الباء - وعينَ له في كُلِّ يومٍ ستين درهماً، وله مؤلفات: «شرح مُختصر الكافية» للبيضاوي، و«متن في علم الفرائض»، و«الطريقة المحمّدية» وهو من أَجَلِّ تأليفاته، تُوفِّي في الجمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وتسعمئة. انتهى كلامه ملخصاً^(٣).

وكذا أرَّخَهُ صاحبُ «كشف الظنون» عند ذكر «الطريقة المحمّدية»^(٤).

(١) ذكر للكنوي مسامحات أخرى في البركلي في الرقمين (٥٢، ٦٠).

(٢) أرَّخَهُ بهذا التاريخ صاحبُ «كشف الظنون» عند ذكر الأربعين (١: ٥٤). دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٢ م.

(٣) من «الحديقة الندية شرح الطريقة المحمّدية» (١: ٣) لعبد الغني النابلسي. طبعة بولاق بمصر.

(٤) (١: ٢١٤) و(١: ٨٥٠).

الخامس

قال: أربعين الدَّارْقُطْنِي: هو أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِي، الحافظُ البَغْدَادِي^(١)، المتوفى سنة خمسٍ وثلاثين وثلاثمئة^(٢). انتهى.

وهذا خطأ فاحشٌ، فإنَّ وفاته كانت سنة خمسٍ وثمانين وثلاثمئة، كما ذَكَرَهُ السَّمْعَانِي فِي كتاب «الأنساب» حيث قال بعدما ذَكَرَ أَنَّ الدَّارْقُطْنِي بضم القاف نسبة إلى دارِ قُطن محلَّةٌ كبيرةٌ ببغداد: كان أحدَ الحُفَاطِ المتقنين، [وكان يضرب المثل به في الحفظ]^(٣) سَمِعَ أَبُو الْقَاسِمِ البَغَوِي، وأبا بكر ابن داود السجستاني وخلقا كثيراً، وعنه الحافظ أَبُو نُعَيْمٍ صاحبُ «حلية الأولياء» وغيره، قال أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» في وصفه: كان فريداً عصره وإماماً وقته، أثنى عليه علماء الأثر، عارفاً بالأثر والعلل وأسماء الرجال وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة والثقة والعدالة وصحة الاعتقاد، وكان يُتَقَنُ سِوَى الحديث فنوناً، وكانت ولادته سنة ستٍ وثلاثمئة، وتوفي في ذي القعدة سنة خمسٍ وثمانين وثلاثمئة. انتهى ملخصاً^(٤).

وكذا أَرَخَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «العبر بأخبار من غير»^(٥)، واليافعي في «مرآة الجنان»^(٦) وذكراً ترجمته ووفاته في حوادث سنة خمسٍ وثمانين، وابن الأثير

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أخرى في الدارقطني في رقم (١٣، ٥١).

(٢) أَرَخَ وفاته القنوجي في «التاج» (ص ٨٣) سنة (٣٨٥هـ).

(٣) في الأصل: «ضرب المثل في الحفظ»، والتصويب من «الأنساب».

(٤) من «الأنساب» (٢: ٤٣٧-٤٣٩) للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ). مؤسسة الكتب الثقافية. ط ١. ١٩٨٨م.

(٥) «العبر بأخبار من غير» (٣: ٢٨-٢٩) للإمام الذهبي. تحقيق: د. صلاح الدين المنجد. الكويت. ١٩٦٠م.

(٦) «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» (٢: ٤٢٤) للإمام أبو محمد عبد الله بن سعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ). مصورة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت عن الطبعة الهندية.

في «الكامل»^(١) وابن الشحنة في «روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر»^(٢)، وابن خلكان في تاريخه^(٣)، والتَّاجُ السَّبْكي في «طبقات الشافعية»^(٤) وغيرهم في تصانيفهم.

السَّادِسُ

قال: أربعين طاشكبري زاده أحمد بن مصطفى الرُّومي، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمئة. انتهى^(٥).

وهذا عجيب! فإنَّ أحمد هذا قد أتمَّ تصنيفَهُ «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»^(٦) في رمضان سنة خمس وستين وتسعمئة على ما ذكرَهُ صاحبُ «كشف الظنون» عند ذكره، فكيف يصحُّ موته سنة ثلاث وستين؟! وأرَّخَ صاحبُ «الكشف» هناك^(٧) وفاته سنة ثمان وستين^(٨).

-
- (١) في «الكامل في التاريخ» (٧: ١٧٤) لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.
- (٢) (ص ١٨٤-١٨٥) وهو مطبوع باسم «روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر» تأليف الشيخ محب الدين أبي الوليد محمد بن محمد ابن الشحنة (ت ٨١٥هـ). حققه: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٧م.
- (٣) المسمَّى «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» (٣: ٢٩٨) وابن خلكان هو أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (٦٠٨-٦٨١هـ). حققه: د. إحسان عباس. دار الثقافة ببيروت.
- (٤) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣١٢) لتاج الدين السبكي. ط ٢. دار المعرفة.
- (٥) أرَّخَهُ بهذا التاريخ صاحب «كشف الظنون» عند ذكر «الأربعين» (١: ٥٦).
- (٦) قال الإمام اللكنوي في «طرب الأمانات بتراجم الأفاضل» (ص ١٩٤) عن «الشقائق النعمانية»: «هو كتابٌ نفيسٌ، أوردَ فيه تراجم جماعة من علماء الروم ومشايخهم مرتباً على طبقات حسب طبقات دول السلاطين من زمان عُثمان الغازي الذي بويع سنة (٦٦٩هـ)». مطبعة دبده أحمدي. ١٣٠٣هـ.
- (٧) أي عند ذكر «الشقائق» (٢: ١٠٥٧)، وكذلك عند «الفرائض» له (٢: ١٢٥٠).
- (٨) أرَّخَ وفاته الإمام اللكنوي في «التعليقات السنية على الفوائد البهية» (ص ٧٢) سنة (٩٦٨هـ). مطبعة دار السعادة بمصر. ١٢٣٢هـ.

السَّابِعُ

قال: عند ذِكْرِ شُرَّاحِ أَرْبَعِينَ النَّوِيِّ: وشرحُ مُلا عليّ قاري المكيّ الحنفي^(١) المتوفى سنة أربع وأربعين وألف. انتهى.
وهذا زلةٌ فاحشةٌ، فإنَّ وفاته على ما في «خلاصة الأثر»^(٢) سنة أربع عشرة وألف، وقد أرخَ هذا المؤلفُ في رسالته «الحطة» وفاته سنة ستَّ عشرة وألف، فيالها من مُناقضةٍ بينة!

الثَّامِنُ

ذَكَرَ مِنْ شُرَّاحِ أَرْبَعِينَ النَّوِيِّ: الزينَ عبدَ الرَّحْمَنِ الشَّهيرِ بابنِ رجبِ الحنبلي^(٣)، وأرَّخَ وفاته سنة خمسٍ وتسعينٍ وسبعمئة^(٤).
وهذا مخالفٌ لما أرَّخَ هو في رسالته «الحطة»^(٥) عند ذكرِ شُرَّاحِ «صحيح البخاري» أنَّه توفي سنة خمسٍ وتسعينٍ وتسعمئة.

التَّاسِعُ

قال: «إرشاد السَّاري شرح صحيح البخاري»^(٦) للعلامة شهابِ الدِّينِ

-
- (١) ذَكَرَ للكنونجي مسامحاتٍ أُخرى في القاري في الأرقام (٣٨، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ٧٧).
(٢) «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (٣: ١٨٦) للمُحتبي. وقال في ترجمته: لما بلغ خبر وفاة عليّ القاري علماء مصر صلُّوا عليه بجامع الأزهر صلاة الغيبة في مَجْمَعٍ حافلٍ يجمعُ أربع آلاف نسمة فأكثر. اهـ. وانظر «التعليقات السنية» (ص ٨).
(٣) ذَكَرَ للكنونجي مسامحاتٍ أُخرى في ابن رجب في الأرقام (٣٥، ٤٠، ٧٦، ٨٢).
(٤) وهو الصواب.
(٥) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص ١٨٩) لصديق حسن خان. دار الكتب العلمية. ط ١.
١٩٨٥ م.
(٦) مطبوعٌ في عشر مجلدات. دار الكتب العلمية.

أحمد بن مُحَمَّد أبي بكر المصري القَسْطَلَانِي الشَّافِعِي^(١)، المتوفى سنة عشرين وتسعمئة. انتهى.

وهذا مع كونه مُخَالَفاً لِمَا أَرَّخَ به وفاته في «الحطة»^(٢) غير صحيح، قال مُحَمَّد بن عبد الباقي الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية»: أحمد بن مُحَمَّد ابن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد القَسْطَلَانِي المصري، وُلِدَ كما ذَكَرَهُ شيخُه الحافظ السَّخَاوِي في «الضوء اللامع» بمصرَ ثاني عشرَ ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمئة، وأخذَ عن الشهاب العبادي، والبرهان العجلوني، والفخر، والشيخ خالد الأزهرى النحوي، والسَّخَاوِي، وغيرهم، وقرأ «صحيح البخاري» على الشَّهَاوِي في خمسة مجالس، وَحَجَّ مِرَاراً، وجاور بمكة مرتين، وكان يعظُ بالغمري وغيره للجَمِّ الغفير، ولم يكن له في الوعظ نظير. انتهى كلام السخاوي.

وتُوفِّي ليلة الجمعة بالقاهرة سابع محرم سنة ثلاثٍ وعشرين وتسعمئة، وله عدَّةُ مؤلفات. انتهى كلامه^(٣).

العَاشِرُ

قال: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للحافظ العلامة شيخ الإسلام خادم الكتاب والسُّنة مُحَمَّد بن علي الشُّوكَانِي^(٤)، المتوفى سنة خمسين ومئتين وألف^(٥). انتهى.

(١) ذَكَرَ للكنوجي مسامحةً أُخْرَى في القسطلاني في رقم (٢٣).

(٢) أَرَّخَ وفاته في «الحطة» (ص ١٩٢): سنة (٩٢٣هـ).

(٣) من «شرح المواهب اللدنية» (١: ٣-٤) بتحقيق: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط ١٩٩٦ م.

(٤) ذَكَرَ للكنوجي مسامحاتٍ أُخْرَى في الشُّوكَانِي في رقم (٥٨)، ورقم (١) من الخاتمة.

(٥) وفي «أبجد العلوم» (٣: ٢٠٥) أَرَّخَ القنوجي وفاته سنة (١٢٥٠هـ).

هذا مخالف لما ذكره في المقصد الثاني من هذا الكتاب عند ذكر ترجمة الشوكاني: أنه مات يوم الأربعاء سادس عشر^(١) الجمادى الأخرى سنة خمس وخمسين ومئتين وألف!

الحادي عشر

قال: «أسماء رجال الكتب الستة» للحافظ ابن التّجار مُحَمَّد بن محمود ابن الحسن بن هبة الله، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمئة، وأيضاً للشيخ سراج عُمَر بن عليّ المعروف بابن المُلقّن^(٢) المتوفى سنة أربع وأربعمئة. وهذا مع كونه مخالفاً لما أرخ [به]^(٣) وفاة ابن المُلقّن في هذا الكتاب غير مرّة: خطأ فاحش! فإنّ ابن المُلقّن وفاته في ابتداء المئة التاسعة.

قال السّخاوي في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»: عُمَر بن عليّ ابن أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله سراج الدّين أبو حفص [الواديّاشي]^(٤) الأندلسي، التّكروري الأصل، المصري الشّافعي، ويعرف بابن المُلقّن، وُلِدَ في الرّبيع الأوّل سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة بالقاهرة، وكان أصل أبيه أندلسياً، فتحول بالتّكرور وأقرأ أهلها القرآن، وتميّز في العربية وحصل مالا، ثمّ قدِم القاهرة فأخذ عنه الأسنوي ثمّ مات، فأوصى بابنه عُمَر إلى الشّيخ

(١) في الأصل: «عشري».

(٢) ذكّر للتّونجي مسامحةً أخرى في ابن الملقن في رقم (٧٩).

(٣) غير موجودة في الأصل.

(٤) في الأصل «العماد ياشي» والتصويب من «الضوء اللامع»، وهي تقال بالياء بدل الهمزة

(الواديّ آشي) تسهلاً، وهو نسبة إلى واديّ آش بالأندلس من كورة البيرة بينها وبين غرناطة

أربعون فرسخاً، وهي الآن مدينة صغيرة من ولاية غرناطة، كما في «برنامج الواديّ آشي»

(ص ٩) لمحمد بن جابر الواديّ آشي. تحقيق: محمد محفوظ. ط ٣. ١٩٨٢. دار الغرب

الإسلامي.

عيسى المغربي، رجلٌ صالحٌ كان يُلقَن القرآنَ بجامع طولون، فتزوج بأمه، ولذا عُرِفَ الشَّيْخُ به حيثُ قيلَ له ابنُ الملقَّن، ونشأ في كفالة زوجِ أمِّه، وحفظَ القرآنَ وعدَّةَ كُتُبٍ. وتفقَّهَ بالتَّقِي السبكي، والجمال الأسنائي، والعزَّ بن جماعة، وأخذ في العربية عن أبي حيَّان، وابنِ هشام، وابنِ الصائغ، وسَمِعَ الحديثَ على السَّراج مُحَمَّد بنِ مُحَمَّد بنِ نُمَيْر الكاتب، وأبي الفتح ابنِ سيدِ النَّاسِ، والقُطْبِ الحلبي، والعلاء مُغلطاي، ودَخَلَ الشام سنة سبعين فأخذَ عن ابنِ أميلة وغيره من مُتأخري أصحابِ الفخر، وأجاز له المِزِّي وغيره من مصر ودمشق، واشتغل بالتصنيف وهو شابٌّ، فمن تصانيفه: «تخريج أحاديث الرَّافعي» في سبعِ مُجلداتٍ، ومختصره «الخلاصة» في مجلد، ومختصره «المنتقى» في جزء، و«تخريج أحاديث وسيط الغزالي»، وتخريج أحاديث المَهذَّب المسمَّى بـ «المحرَّر المذهب»، و«تخريج أحاديث منهاج الأصول»، و«تخريج أحاديث مُختصر ابن الحاجب»، و«شرح العمدة المسمَّى بـ «الإعلام»، وقطعة من «شرح البخاري»، وقطعة من «شرح المنتقى» لابن تَيْمِيَّة، و«طبقات الشافعية» إلى سبعين وسبعمئة، و«طبقات المُحدِّثين»، و«شرح المنهاج الفرعي ولغاته» في مجلد، والاعتراضات عليه، و«شرح التنبيه»، و«الخلاصة في الحديث»، و«أمنية النبيه فيما يَرِدُ على تصحيح النَّووي والتنبيه»، و«شرح الحاوي الصغير» في مجلدين لم يوضع مثله، و«تصحيحه» في مجلد، و«شرح التبريزي» في مجلد، و«شرح زوائد مسلم على البخاري»، و«زوائد أبي داود على الصحيحين»، و«زوائد الترمذي على الثلاثة»، و«زوائد النَّسائي عليها»، و«زوائد ابن ماجه على الخمسة سَمَاءُ» ما تَمَسُّ إلى الحاجةُ على سنن ابن ماجه»، و«شرح أربعين النووي»، و«الخصائص النَّبَوِيَّة»، و«طبقات القراء»، و«طبقات الصوفية»، و«تلخيص

الوقوف على الموقوف»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، وغيره، واشتهرت تصانيفه في الآفاق، وكان يُقال إنها بلغت ثلاثمئة تصنيف، ومات ليلة الجمعة سنة أربع وثمانمئة. انتهى ملخصاً^(١).

الثاني عشر

قال: «إصلاح غلط المحدثين»^(٢) للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي^(٣)، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمئة^(٤). انتهى.
وهذا مخالف لما أرخ وفاته في «الحطة»^(٥) عند ذكر شراح «صحيح البخاري»: أنه مات سنة ثمان وثلاثمئة!

الثالث عشر

قال: «إلزامات على الصحيحين»^(٦) لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني^(٧)، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمئة^(٨). انتهى.
هذا مخالف لما أرخه سابقاً عند ذكر الأربعين أنه مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمئة!

(١) من «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٦: ١٠٠-١٠٥) للسخاوي. دار مكتبة الحياة.

(٢) مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن في مؤسسة الرسالة بيروت. ط ٢. ١٩٨٥ م.

(٣) ذكر للفتنوجي مسامحات أخرى في الخطابي في رقم (٧٤)، ورقم (٧) من الخاتمة.

(٤) وهو الصواب.

(٥) (ص ١٨٤).

(٦) مطبوع باسم «الإلزامات والتتبع على الصحيحين» تحقيق: مقبل الوادعي. دار الكتب

العلمية. ط ٢. ١٩٨٥ م.

(٧) ذكر للفتنوجي مسامحات أخرى في الدارقطني في الرقمين (٥، ٥١).

(٨) وهو الصواب.

الرَّابِعَ عَشَرَ

قال: «ألفية في أصول الحديث»^(١) للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي^(٢)، المتوفى سنة خمس وثمانمئة. انتهى.

هذا مخالف لما أرخ به وفاته عند ذكر «تخريج أحاديث الإحياء» أنه مات سنة ست وثمانمئة، وذلك هو الموافق لتصريحات المعتمدين، قال السخاوي في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»: عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، الزين أبو الفضل الكردي الأصل، المهراني المصري الشافعي، ويُعرف بالعراقي، قال ولده: انتسبنا بعراق العرب. وإلا فهو كردي الأصل، ولد في حادي عشر الجمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمئة، ومات ليلة الأربعاء ثامن شعبان سنة ست وثمانمئة بالقاهرة. انتهى ملخصاً^(٣).

وله في «الضوء اللامع» ترجمة طويلة حسنة، وكذا أرخ وفاته السيوطي في «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»^(٤)، والحافظ ابن حجر، وغيرهما، وقد ذكرتُ نبذاً من حاله في «التعليقات السننية على الفوائد البهية»^(٥).

الخامس عشر

ذكر من شراح الألفية: زكريا بن محمد الأنصاري^(٦)، وأرخ وفاته سنة ثمان وعشرين وتسعمئة.

(١) وهو «التبصرة والتذكرة» مطبوع بتحقيق: عباس التتاني في المطبعة الأهلية.

(٢) ذكر للكنوزي مسامحات أخرى في العراقي في الرقمين (١٦، ٢٤).

(٣) من «الضوء اللامع» (٤: ١٧١-١٧٧).

(٤) (١: ٢٠٤).

(٥) (ص ٢٢٢)، والتاريخ لوفاته فيها سنة (٨١٩هـ)، وهو مكتوب بالأرقام، فيمكن أن يكون خطأ مطبعياً.

(٦) ذكر للكنوزي مسامحة أخرى في شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في رقم (٢٤).

وهو مناقضٌ لِمَا أَرَخَّ به وفاته عند ذكرِ شُراح «جامع مسلم» أَنَّهُ ماتَ سنة ستٍ وعشرين^(١)، وقد ترجمَهُ السَّخَاوِيُّ في «الضوء» بترجمةٍ طويلةٍ وملخصها: أَنَّهُ شيخُ الإسلامِ زكريا بنُ مُحَمَّدٍ بنِ أَحْمَدَ بنِ زكريَّا زَيْنُ الدِّينِ القَاهِرِيُّ الأزهرِيُّ الشافعيُّ القاضي، وُلِدَ سنة ستٍ وعشرينَ وثمانمئةً بسنيكة، وتحولَ إلى القَاهِرَةِ سنةَ إحدى وأربعين، وأَخَذَ العِلْمَ عن^(٢) البلقيني، والشَّمسِ الوفائي، والشَّهابِ ابنِ المجددي، والحافظِ ابنِ حَجَرٍ، والشرفِ المناوي، والكافياجي، وابنِ الهمام، والشُّمْنِيِّ، وغيرهم.

وتصدَّى للتدريس في حياةِ شيوخه، وشرَحَ عدَّةً من الكتبِ، منها: آدابُ البحثِ سَمَاءُ «فتح الوهاب بشرح الآداب»، وفصول ابن الهائم سَمَاءُ «غاية الوصول إلى علم الفصول»، وآخرُ سَمَاءُ «منهج الوصول»، وألفية ابن الهائم المسَمَّاةُ «بالكفاية»، و«تنقيح اللباب» للولي العراقي، و«مختصر الروضة» لابن المقرئ، و«مقدمة التجويد» لابن الجزري، و«مختصر إيساغوجي»، و«القصيدة المنفرجة»، وغيرها. واشتهر من تصانيفه كثيراً: «شرحُ البهجة الوردية»، وله شرح «ألفية العراقي» مأخوذاً من شرح السَّخَاوِيِّ، ورأيتُ على هوامشِ نسخةٍ من «الضوء» التي كان عليها خطُ السَّخَاوِيِّ بمواضعٍ مكتوباً بيد جَارِ الله بن فهد المَكِّي: بعدَ المؤلفِ عَزَلَ القاضي زكريَّا عن القضاء في أوَّلِ سنةٍ ستٍ وتسعمئة، ثُمَّ عَرَضَ عليه فأعرضَ عنه بكفٍّ بصره، وانتفعَ به النَّاسُ، واشتهرتْ مؤلفاته وتُمِيزَتْ تلامذته، وألحقَ الأحفادُ بالأجدادِ وعَمَّرَ حتَّى جاوزَ المئة أو قاربها، وماتَ يومَ الجمعة رابعَ ذي الحِجَّةِ عام ستٍ وعشرين، وحزنَ النَّاسُ عليه كثيراً لمحاسنِهِ الزائدة^(٣) وأوصافِهِ الشَّهيرة. انتهى.

(١) في «الحطة» (ص ٢٠٥).

(٢) في الأصل: «عن العلم».

(٣) في الأصل: «الزوائد».

السَّادِسَ عَشَرَ

ذَكَرَ أَنَّهُ شَرَحَ «الْأَلْفِيَّةَ» مُؤَلَّفَهَا^(١) شَرْحاً كَبِيراً وَخَتَمَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً، وَسَمَّاهُ بـ «فَتْحِ الْمَغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْحَدِيثِ»^(٢).
وَفِيهِ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَشَرْحِ السَّخَاوِيِّ، وَهُوَ أَحْسَنُ شَرْوَحِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي «النُّورِ السَّافِرِ فِي أَخْبَارِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ».

السَّابِعَ عَشَرَ

قَالَ عِنْدَ الْأَمَالِيِّ: «أَمَالِي الْقُضَاعِيِّ فِي الْحَدِيثِ» هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامَةَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَكْمُونَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ^(٣)، الْمَتَوَفَى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِئَةً. انْتَهَى.
ثُمَّ ذَكَرَ فِي صَفْحَةٍ أُخْرَى عِنْدَ ذِكْرِ «الْإِنْبَاءِ» لِلْقُضَاعِيِّ: أَنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِئَةً^(٤)!

وَهَذَا تَنَاقُضٌ فَاضِحٌ وَتَعَارُضٌ لَائِحٌ!

الثَّامِنَ عَشَرَ

ذَكَرَ «الْأَمَالِيُّ» لِأَبِي الْقَاسِمِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَسَاكِرِ الدَّمَشْقِيِّ^(٥)، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِئَةً^(٦).

(١) أَبِي الْعِرَاقِيِّ، وَذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ فِيهِ فِي الرَّقْمَيْنِ (١٤، ٢٤).

(٢) مَطْبُوعٌ عِدَّةُ طَبْعَاتٍ مِنْهَا طَبْعَةٌ تَحْقِيقٌ: صِلَاحٌ عَوِيضَةٌ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ. ط ١. ١٩٩٣ م.

(٣) ذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْقُضَاعِيِّ فِي رَقْمِ (٥٠، ٥٨).

(٤) هَذَا التَّارِيخُ مُوَافِقٌ لِمَا أَرَّخَهُ بِهِ الْأَسْنَوِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (٢: ١٥٧)، وَابْنُ قَاضِي شَهْبَةِ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (١: ٢٣٤)، وَالزَّرْكَلِيُّ فِي الْأَعْلَامِ (٦: ١٤٦)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٥) ذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ عَسَاكِرٍ فِي رَقْمِ (١٩، ٢١).

(٦) وَهَذَا التَّارِيخُ الَّذِي أَرَّخَهُ لَوْفَاتِهِ فِي «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٣: ١٠٤) وَ«التَّاجِ الْمَكْمَلِ» (ص ٨٦).

وهذا مناقضٌ لِمَا أَرَّخَهُ به عند ذِكْرِ «تاريخ دمشق»، وسيأتي - إن شاء الله - ذِكرُهُ.

التَّاسِعَ عَشَرَ

ذَكَرَ في فصلِ النَّاءِ عند ذِكْرِ تواريخِ دمشق: أَنَّ أعظمها تاريخَ الحافظ أبي الحسنِ عليٍّ بنِ حسين، المعروف بابنِ عساكر الدَّمَشْقِيِّ^(١)، المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمئة في ثمانين مجلداً^(٢). انتهى.

ثمَّ قال: قال ابنُ خَلْكان في «تاريخه»: قال لي شيخنا الحافظ زكي الدين أبو مُحَمَّدٍ عبدُ العظيم المنذري، حافظُ مصرَ، وقد جَرَى ذِكرُ هذا التَّاريخِ، وأُخْرِجَ منه مجلداً، وطالَ الحديثُ في أمرِهِ واستعظامِهِ: ما أَظُنُّ هذا الرَّجُلَ إلا عَزَمَ على وضعِ هذا التَّاريخِ من يومٍ عقلَ على نفسه، وشرَعَ في الجمعِ من ذلك الوقت، وإلا فالعمرُ يقصرُ عن أن يجمعَ فيه الإنسانُ مثلَ هذا الكتابِ بعد الاشتغال والتَّنبيه، ولقد قال الحقُّ، ومن تَعَرَّفَ عليه عَرَفَ حَقِّيَّةَ هذا القولِ. انتهى.

وهذا ممَّا يقضي العجبَ العجبَ! فَإِنَّ عبارَتَهُ شاهدةٌ على أَنَّ لـ «تاريخ دمشق» هذا ومؤلفِهِ ابنَ عساكرَ ذِكرًا في «تاريخ ابن خَلْكان»، وأنَّ ابنَ خَلْكان وشيخَهُ المنذري مدحاهُ، ومن المعلومِ المصَرَّحِ في «طبقات الشافعية» لابنِ شُهَبَةَ، و«مرآة الجنان» للياضي^(٣)، وغيرهما: أَنَّ وفاةَ المنذري سنة ست وخمسين وستمئة، وأنَّ وفاةَ ابنِ خَلْكان سنة إحدى وثمانين

(١) ذَكَرَ للفتوح مسامحاتٍ أُخرى في ابنِ عساكر في الرقمين (١٨، ٢١).

(٢) طُبِعَ «تاريخ دمشق» في سبعين مجلداً، بتحقيق: محب الدين العمري في دار الفكر. ط ١. ١٩٨٨ م.

(٣) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهَبَةَ (٢: ١٤١)، و«مرآة الجنان» (٤: ١٣٩-١٤٠).

وستمئة^(١)، فكيف لا يستبعد مع ذلك وقوع وفاة ابن عساكر سنة إحدى وسبعين وسبعمئة^(٢)!

والذي في «تاريخ ابن خلكان»^(٣) أنَّ وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمئة، وعبارته: الحافظ أبو القاسم عليُّ بن أبي مُحَمَّد الحَسَن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، المعروف بابن عساكر الدَّمَشْقِيّ، كان محدث الشَّام في وقته، ومن أعيان الفقهاء الشَّافعيّة، غلبَ عليه الحديث فاشتهرَ به وبالع في طلبه إلى أن جَمَعَ منه ما لم يتفق لغيره، ورَحَلَ وطَوَّفَ وجابَ البلادَ ولقي المشايخَ، وكان رفيقَ الحافظِ أبي سَعْدِ عبد الكريم ابن السَّمْعاني في الرُّحلة، وكان حافظاً ديناً جَمَعَ بين المتون والأسانيد، سَمِعَ ببغدادَ سنة عشرين وخمسمئة من أصحابِ البرمكي والتَّنُوخي والجوهرى، ثُمَّ رَجَعَ إلى دِمَشقَ، ثُمَّ رَحَلَ إلى خراسان ودَخَلَ نيسابورَ وهراتَ وأصبهانَ، وصنَّفَ التَّصانيفَ المفيدة، وخرَّجَ التَّخاريجَ، صنَّفَ «التاريخ الكبير» لدِمَشقَ في ثمانين مجلداً، أتى فيه العجائب على نسق «تاريخ بغداد».

وقال لي شيخنا الحافظُ عبدُ العظيم المنذري... إلى آخر ما نقله، ثم قال: وكانت ولادةُ الحافظ في أوَّلِ المحَرَّم سنة تسع وتسعين وأربعمئة، وتوفي ليلةَ الاثنين الحادي والعشرين من رجب سنة إحدى وسبعين وخمسمئة بدمشق، ودُفِنَ عند أهلِهِ ووالده بمقابر باب الصغير^(٤).

(١) في «طبقات الشافعية» (٢: ٢١٤) لابن قاضي شُهبة. الدار السلفية.

(٢) أرَّخَ وفاته ابنُ قاضي شُهبة في «طبقات الشافعية» (٢: ١٤) سنة (٥٧١هـ).

(٣) المسمَّى: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» (٣: ٣٥٩).

(٤) وقبره لا يزال حتى الآن ظاهراً بدمشق عند مقبرة باب الصغير.

وتُوفِّي وَلَدُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ الْمَلْقَبُ بِهَاءِ الدِّينِ فِي التَّاسِعِ مِنْ صَفَرِ
سَنَةِ سِتْمِئَةٍ بِدَمَشَقَ، وَدُفِنَ خَارِجَ بَابِ النَّصْرِ، وَمَوْلَدُهُ بِهَا لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ
جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ.

وتوفي أخوه الفقيه المحدث الفاضل صائغ الدين هبة الله بن الحسن بن
هبة الله يوم الأحد الثالث والعشرين من شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمئة،
ومولده على ما ذكره الحافظ بهاء الدين أخوه في العشر الأول من رجب سنة
ثمان وثمانين وأربعمئة. انتهى كلامه.

وهناك ابن عساكر آخر ذكره ابن خلكان أيضاً^(١)، وهو ابن أخي الحافظ
أبي القاسم بن عساكر السابق ذكره، وهو أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن
الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي، الملقب بفخر الدين، ولد
سنة خمسين وخمسمئة، ودرس بالقدس زماناً وبدمشق، وتوفي في عاشر
رجب يوم الأربعاء سنة عشرين وستمئة بدمشق. انتهى.

وكذا أَرَّحَ وفاة ابن عساكر الحافظ المذكور سنة إحدى وسبعين
 وخمسمئة: الذهبي في «العبر بأخبار من غبر»^(٢)، والياضي في «مرآة
الجنان»^(٣)، والتقي بن شُهْبَةَ الدَّمَشْقِيَّ في «طبقات الشافعية»^(٤)،
والقاضي مجير الدين الحنبلي في «الأنس الجليل في تاريخ القدس
والخليل».

(١) في «وفيات الأعيان» (٣: ٣١٥).

(٢) (٤: ٢١٢).

(٣) (٣: ٣٩٣-٣٩٤).

(٤) (٢: ١٤).

العشرون

قال: «تاريخ الذهبي»^(١) هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد^(٢) المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمئة^(٣). انتهى.

وهذا مخالف لما صرح به الثقات، فقد صرح ابن شعبة في «طبقات الشافعية»: أن وفاته سنة ثمان وأربعين، وقد نقلت قدراً من ترجمته في «التعليقات السنية على الفوائد البهية»^(٤).

وفي «فوات الوفيات» للصلاح الكتبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي الحافظ، أتمن الحديث ورجاله ونظر علة وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأبان الإبهام في تواريخهم والإلباس، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وقف الشيخ كمال الدين بن الزمكاني^(٥) على تاريخه الكبير المسمى بـ «تاريخ الإسلام» جزءاً بعد جزء، وقال: هذا كتاب جليل.

ومن تصانيفه «تاريخ الإسلام» في عشرين مجلداً، و«تاريخ النبلاء» عشرين مجلداً، و«الدول الإسلامية»، و«طبقات القراء»، و«طبقات الحفاظ» مجلداً، و«ميزان الاعتدال» ثلاث مجلدات، «المشبه في الأسماء والأنساب» مجلد، «نبأ الدجال» مجلد، «تذهيب التهذيب» مجلد، «اختصار سنن البيهقي» خمس مجلدات، «تنقيح أحاديث التعليق» لابن الجوزي، «المستحلى اختصار

(١) مطبوع باسم «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي. ط ٢. ١٩٩٠ م.

(٢) ذكر للفتوح مسامحة أخرى في الذهبي في رقم (٢٢).

(٣) وأرخ الفتوح وفاته في «أبجد العلوم» (٣: ١٠٠) و«التاج المكلل» (ص ٤١٢): سنة (٧٤٨ هـ).

(٤) (ص ١٣)، والموجود في هذه الطبعة أن وفاته (٧٤٠ هـ)، وهي مكتوبة بالأرقام.

(٥) هو العلامة الإمام البار محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري (٦٦٧-٧٢٧ هـ)، انتهت

إليه رئاسة الشافعية في عصره. «الأعلام» (٦: ٢٨٤).

المُحَلِّي»، «المغني في الضعفاء»، و«العبر بأخبار من غبر»، «اختصار المستدرک» للحاكم مجلدان، «اختصار تاريخ ابن عساكر» عشر مجلدات، «اختصار تاريخ الخطيب» مجلدان، «اختصار تاريخ نيسابور» مجلد، «الكبائر» جزء، «تحريم الأدبار» جزآن، «أخبار السد»، «أحاديث مختصر ابن الحاجب»، «توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق» مجلد، «نعم السمر في سيرة عمر» مجلد، «التبيان في مناقب عثمان» مجلد، «فتح الطالب في أخبار علي بن أبي طالب»، «معجم أشياخه» هو ألف وثلاثمئة شيخ، «اختصار كتاب الجهاد» لابن عساكر مجلد، «ما بعد الموت» مجلد، «اختصار كتاب القدر» للبيهقي ثلاثة أجزاء، «هالة البدر في عدد أهل بدر»، «اختصار تقويم البلدان» لصاحب حماة، «نفذ الجعبة بأخبار شعبة»، «قض نهارك بأخبار ابن المبارك»، «أخبار أبي مسلم الخراساني».

وكان مولده في الربيع الأول سنة ثلاث وسبعين وستمئة، وتوفي في سنة ثمان وأربعين وسبعمئة. انتهى ملخصاً^(١).

قلت: طالعت من تصانيفه «الكاشف مختصر تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال»، و«تذكرة الحفاظ»، و«سير النبلاء»، و«العبر»، و«كتاب العرش»، وغيرها، وكلهما مفيدة وافية شاملة على تحقیقات شامخة.

الحادي والعشرون

أَرَّخَ عند ذِكرِ «تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث الأُطيط» للحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي^(٢) وفاته^(٣) سنة إحدى وسبعين وخمسمئة^(٤).

(١) من «فوات الوفيات» (٣: ٣١٥-٣١٦) تأليف محمد بن شاکر الکتبی (ت ٧٦٤هـ)، تحقیق

د. إحسان عباس. دار صادر.

(٢) ذِکرُ للفتوح مسامحات أخرى في ابن عساكر في الرقمين (١٨، ١٩).

(٣) في الأصل: «وفات».

(٤) وهو الصواب.

وهذا مناقضٌ لِمَا أَرَّخَهُ به سابقاً من أَنَّهُ ماتَ سنةَ إحدى وسبعينَ وسبعمئةٍ.

الثَّانِي والعَشْرُونَ

أَرَّخَ وفاةَ الذَّهَبِيِّ^(١) عندَ ذِكْرِ «التَّجْرِيدِ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ»^(٢) سنةَ ثمان وأربعينَ وسبعمئة^(٣).

وهو مناقضٌ لِمَا أَرَّخَهُ به عندَ ذِكْرِ «التَّارِيخِ» أَنَّهُ ماتَ سنةَ سِتِّ وأربعينَ، وما أَرَّخَهُ عندَ ذِكْرِ «تَذَكُّرَةِ الْحُقَافِ» أَنَّهُ ماتَ سنةَ سَبْعِ وأربعينَ.

الثَّالِثُ والعَشْرُونَ

أَنَّهُ أَرَّخَ وفاةَ القسطلاني^(٤) عندَ ذِكْرِ «تَحْفَةِ السَّامِعِ وَالْقَارِي بِخْتَمِ صَحِيحِ الْبُخَّارِيِّ» سنةَ ثلاثَ وعشرينَ وتسعمئة^(٥).

وقد أَرَّخَ سابقاً عندَ ذِكْرِ «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» سنةَ عشرينَ.

الرَّابِعُ والعَشْرُونَ

أَرَّخَ وفاةَ العراقي^(٦) عندَ ذِكْرِ «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ»^(٧) سنةَ سِتِّ وثمانمئة^(٨). وقد أَرَّخَ سابقاً سنةَ خمسٍ.

(١) ذَكَرَ لِلْفَنُوجِيِّ مَسَامِحَةً أُخْرَى فِي الذَّهَبِيِّ فِي رَقْمِ (٢٠).

(٢) مَطْبُوعٌ فِي مَجْلَدَيْنِ، تَحْقِيقُ صَالِحَةُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، فِي بَوْمَبَايَ بِمَطْبَعَةِ شَرْفِ الدِّينِ الْكُتَيْبِيِّ وَأَوَّلَادِهِ. ١٩٦٩ م.

(٣) وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٤) ذَكَرَ لِلْفَنُوجِيِّ مَسَامِحَةً أُخْرَى فِي الْقِسْطَلَانِيِّ فِي الرِّقْمِ (٩).

(٥) وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٦) ذَكَرَ لِلْفَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْعِرَاقِيِّ فِي رَقْمِ (١٤، ١٦).

(٧) الْمُسَمَّى «الْمَغْنِي عَنْ حَمْلِ الْأَسْفَارِ فِي الْأَسْفَارِ فِي تَخْرِيجِ مَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْأَخْبَارِ» مَطْبُوعٌ بِمَفْرَدِهِ بِعَنَايَةِ أَشْرَفِ بْنِ عَبْدِ الْمَقْصُودِ فِي مَكْتَبَةِ دَارِ طَبْرِيقَةِ الرِّيَاضِ. ط ١. ١٩٩٥ م.

(٨) وَهُوَ الصَّوَابُ.

الخامس والعشرون

ذَكَرَ عند ذِكْرِ تَخَارِيجِ أَحَادِيثِ «الإحياء» أَنَّ لَزِينَ الدِّينِ قَاسِمَ بْنَ قُطْلُوبُغَا الحَنْفِي^(١) كِتَابًا سَمَّاهُ بـ «تُخْفَةُ الأَحْيَاءِ فِيمَا فَاتَ مِنْ تَخَارِيجِ أَحَادِيثِ الإحياء»، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةُ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً.

وَقَدْ أَرْخَ قُبَيْلَهُ وَفَاتَهُ عند ذِكْرِ «تُخْفَةُ الأَحْيَاءِ فِيمَا فَاتَ مِنْ تَخَارِيجِ الإحياء» لَابِنِ قُطْلُوبُغَا الحَنْفِي سَنَةُ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً!

وهذه مناقضةٌ بينة! وقد ذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ فِي «الضوء اللامع» وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةُ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً، وَقَالَ فِي تَرْجَمَتِهِ: قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا زَيْنُ الدِّينِ الحَنْفِي، هُوَ إِمَامٌ عَلَامَةٌ قَوِي المُشَارَكَةِ فِي فُنُونٍ، كَثِيرُ الأَدَبِ، وَاسِعُ البَاعِ فِي اسْتِحْضَارِ مَذْهَبِهِ مُتَقَدِّمٌ فِي هَذَا الفَنِّ، طَلَّقَ اللِّسَانَ، قَادِرٌ عَلَى المُنَازَرَةِ وَإِفْحَامِ الخِصْمِ، لَكِنْ حَافِظَتُهُ أَحْسَنُ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَقَدْ انْفَرَدَ مِنْ عُلَمَاءِ مَذْهَبِهِ الَّذِينَ أَدْرَكَنَاهُمْ بِالتَّقَدُّمِ فِي هَذَا الفَنِّ، وَصَارَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ^(٢) مَعَ تَوْقِفِ الكَثِيرِ مِنْهُمْ فِي شَأْنِهِ، وَعَدَمِ إِنْزَالِهِ مَنَزَلَتَهُ، جَرِيًّا عَلَى عَادَةِ العَصْرِيِّينَ.

وَتَعَلَّلَ الشَّيْخُ بَعْدَهُ أَمْرَاضَ، بِمَرَضٍ حَادٍ، وَبِجَبْسِ البَوْلِ وَالحِصَاةِ، وَتَنَقَّلَ لَعْدَةً أَمَاكِنَ إِلَى أَنْ تَحَوَّلَ قُبَيْلَ مَوْتِهِ بِقَاعَةٍ بِحَارَةٍ الدِّيلِمِ، وَمَاتَ فِيهَا فِي الرَّبِيعِ الآخرِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً، وَسَمِعْتُ مَعَهُ وَلَدِي المَسْلَسِلَ بِالأُولَى، وَكَتَبْتُ عَنْهُ مِنْ نَظْمِهِ وَفَوَائِدِهِ، بَلِ قرَأْتُ عَلَيْهِ شَرْحَ «أَلْفِيَةِ العِرَاقِي». انتهى^(٣).

(١) ذَكَرَ لِلقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ قُطْلُوبُغَا فِي رَقْمِ (٦٣)، وَرَقْمِ (٣) مِنَ الخَاتَمَةِ.

(٢) وَعِبَارَةُ «الضوء اللامع» هِيَ: وَصَارَ بَيْنَهُمْ مِنْ أَجَلَةِ شَأْنِهِ.

(٣) مِنْ «الضوء اللامع» (٦: ١٨٤-١٨٥).

وَذَكَرَ أَيْضاً^(١) أَنَّهُ وُلِدَ^(٢) سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِمِئَةٍ بِالْقَاهِرَةِ، وَمَاتَ أَبُوهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَكُتِبَ عَرْضاً عَلَى الْعَزَّ بْنِ جَمَاعَةَ، وَتَكَسَّبَ بِالْخِيَاطَةِ مَدَّةً وَبَرَعَ فِيهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْإِشْتَغَالِ، وَأَخَذَ عِلْمَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّجَّاحِ أَحْمَدَ الْفَرْغَانِي قَاضِي بَغْدَادَ، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، وَالسَّرَاجِ قَارِئَ الْهَدَايَةِ، وَالْمَجْدِ الرَّومِي، وَعَبْدَ السَّلَامِ الْبَغْدَادِيَّ، وَعَبْدَ اللَّطِيفِ الْكِرْمَانِي، وَاشْتَدَّتْ عَنَانِيَّتُهُ بِمَلَازِمَتِهِ ابْنَ الْهُمَامِ بِحَيْثُ سَمِعَ عَلَيْهِ غَالِبَ مَا كَانَ يُقْرَأُ عِنْدَهُ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ أَيْضاً^(٣) أَنَّ مِنْ تَصَانِيفِهِ شَرْحَ قَصِيدَةِ ابْنِ فَرَجٍ فِي الْإِصْطِلَاحِ، وَ«شَرْحَ مَنْظُومَةِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ»، وَ«حَوَاشِي أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ»، وَ«حَوَاشِي عَلَى نَخْبَةِ ابْنِ حَجَرٍ»، وَ«تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْعَوَارِفِ»، وَ«أَحَادِيثَ الْإِخْيَارِ شَرْحَ الْمُخْتَارِ»، وَ«أَحَادِيثَ الْبَزْدَوِيِّ»، وَ«أَحَادِيثَ الْإِحْيَاءِ»، وَ«أَحَادِيثَ الشِّفَاءِ»، وَ«أَحَادِيثَ أَبِي اللَّيْثِ»، وَ«أَحَادِيثَ جَوَاهِرِ الْقُرْآنِ» لِلْغَزَالِيِّ، وَ«أَحَادِيثَ مِنْهَاجِ الْعَابِدِينَ» لَهُ، وَ«أَحَادِيثَ شَرْحِ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ»، وَ«نَزْهَةَ الرَّائِضِ فِي أدْلَةِ^(٤) الْفَرَائِضِ»، وَ«تَرْتِيبَ مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ» لِابْنِ الْمُقْرِيءِ، وَ«تَبْوِيبَ مَسْنَدِهِ» لِلْحَارِثِيِّ، وَ«الْأَمَالِي عَلَى مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ»، وَ«عَوَالِي أَبِي اللَّيْثِ»، وَ«عَوَالِي الطُّحَاوِيِّ»، وَ«تَعْلِيقَ مَسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ»، وَ«أَسْمَاءَ رِجَالِ شَرْحِ مَعَانِي الْآثَارِ»، وَ«رِجَالَ مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ»، وَ«رِجَالِ كِتَابِ الْآثَارِ» لَهُ، وَ«رِجَالِ مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ»، وَ«تَرْتِيبَ الْإِرْشَادِ» لِلْخَلِيلِيِّ، وَ«تَرْتِيبَ «التَّمْيِيزِ» لِلْجَوْزْقَانِيِّ»، وَ«أَسْئَلَةُ الْحَاكِمِ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ، وَ«الْإِهْتِمَامَ الْكَلْبِيَّ بِإِصْلَاحِ ثِقَاتِ الْعَجَلِيِّ»، وَ«زَوَائِدَ الْعَجَلِيِّ»، وَ«زَوَائِدَ رِجَالِ الْمَوْطَأِ»، وَ«مَسْنَدَ الشَّافِعِيِّ»، وَ«سَنَنَ الدَّارَقُطْنِيِّ»

(١) فِي «الضَّوءِ اللَّامِعِ» (٦: ١٨٤-١٨٥).

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «دَارَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الضَّوءِ اللَّامِعِ».

(٣) فِي «الضَّوءِ اللَّامِعِ» (٦: ١٨٦-١٨٧).

(٤) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «أَوَّلِيهِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الضَّوءِ اللَّامِعِ» (٦: ١٨٦).

على الستة، و«تقويم اللسان في الضعفاء»، و«حواشي مُشْتَبِه النَّسْبَةِ» لابن حَجَر، و«الأجوبة عن اعتراض ابن أبي شَيْبَةَ على أبي حنيفة»، و«تلخيص سيرة مُغلطاي»، و«تلخيص دولة الترك»، و«تبصرة الناقد في كيد الحاسد»، و«ترصيع الجواهر النقي»، و«مُنْتَقَى في قضاة مصر»، و«تاج التراجم فيمن صَنَّفَ من الحَنَفِيَّةِ»، و«تراجم مشايخ المشايخ»، و«تراجم مشايخ شيوخ العصر»، و«شرح المصابيح» للْبَغَوِي، و«شرح مختصر القُدُورِيِّ»، و«شرح مختصر المنار»، و«شرح دُرَر البحار»، و«الأجوبة عن اعتراضات ابن العز على الهداية»، و«رفع الاشتباه عن مسألة المياه»، و«التجذات في السهو عن السجذات»، و«القول القائم في بيان حكم الحاكم»، و«القول المتبع في أحكام الكنائس والبيع»، و«تخريج الأقوال في مسألة الاستدلال»، و«تحرير الأنظار في أجوبة ابن العطار»، و«الأصل في الفصل والوصل»، و«شرح فرائض الكافي»، و«شرح مجمع البحرين»، و«شرح مختصر الكافي» لابن المجدي، و«شرح جامعة الأصول في الفرائض»، و«شرح ورقات إمام الحرمين»، و«شرح رسالة السيد في الفرائض»، و«الفوائد الجِلَّة في اشتباه القِبْلَةِ»، و«رسالة في البَسْمَلَةِ»، و«رسالة في رفع اليدين»، و«تعليق على القصارى في الصَّرف»، و«تعليق على شرح العزِّي في الصَّرف» للتفتازاني، و«تعليق على شرح العقائد»، و«أجوبة عن اعتراضات ابن [أبي] العز على الحَنَفِيَّةِ»، و«تعليق على الأندلسية في العروض»، و«شرح مخمَّسة عبد العزيز في العربية»، و«اختصار تلخيص المفتاح»، و«شرح مناظر النَّظر في المنطق» لابن سينا، و«أعمال في الوصايا»، و«أعمال في إخراج المجهولات»، و«تعليق على تقريب ابن حَجَر»، و«رسالة فيمن روى عن أبيه عن جدِّه»، و«غريب أحاديث شرح الأقطع على القُدُورِيِّ»، وغير ذلك.

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفه «فتاواه»، و«شرح مختصر المنار»، و«تحرير أقوال في صوم ست شوال»، و«القول القائم»، و«القول المتبع»، و«تخريج الأقوال»، وغيرَها، وكلَّها نافعةٌ جداً.

السَّادِسُ والعَشْرُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ تخريجِ أحاديثِ «الهداية» أن للشيخ جمال الدين يُوسُفَ الزَّيْلَعِي^(١) الحَنْفِي، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة تخريجاً واسمه «نصب الرّاية لأحاديث الهداية»^(٢). انتهى معرباً.

وفيه أن الزَّيْلَعِي هذا هو جمال الدين عبد الله بن يُوسُفَ الزَّيْلَعِي تلميذُ الفخر الزَّيْلَعِي شارح «الكنز» وغيره، نصَّ عليه السيوطي في «حسن المحاضرة»^(٣) وغيره، على ما بسطتهُ في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»^(٤).

السَّابِعُ والعَشْرُونَ

قال في صفحةٍ أخرى: «تخريج أحاديث الكشاف» للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يُوسُفَ الزَّيْلَعِي الحَنْفِي^(٥) المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمئة. وهذا مناقضٌ لما ذَكَرَهُ قبيله إن كان في ظنِّه أن مُخَرَّجَ أحاديث «الكشاف»، ومُخَرَّجَ أحاديث «الهداية» زَيْلَعِي واحدٌ، أو إن ظنَّ أنهما اثنان فهو غلطٌ مُتَّفَقٌ عليه.

(١) ذَكَرَ للكنوجي مسامحةً أخرى في الزيلعي في رقم (٢٧).

(٢) مطبوعٌ عدّة طبعات منها طبعة دار الكتب العلمية. ١٩٩٦م مع «الهداية» في ست مجلدات.

(٣) في «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» (١: ٢٠٣). طبع بمطبعة دار الوطن بالقاهرة - مصر.

(٤) (ص ٢٢٩).

(٥) ذَكَرَ للكنوجي مسامحةً أخرى في الزيلعي في رقم (٢٦).

الثَّامِنُ والعَشْرُونَ

ذَكَرَ بُعِيدُهُ أَنْ «الْكَشَاف»^(١) تَأَلَّفَ أَبِي الْقَاسِمِ جَارُ اللَّهِ مَحْمُودُ بْنُ عُمَرَ الزَّمْخَشَرِيِّ الْخَوَارِزْمِيَّ^(٢) الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ. انْتَهَى.

وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا أَرَّخَهُ الْكَفَوِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ»، وَعَلِيُّ الْقَارِي الْمَكِّيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ»، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَنْسَاب»^(٣)، وَالسِّيَوطِيُّ فِي «بَغِيَةِ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ النِّحَاةِ»^(٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْعَبْرِ بِأَخْبَارِ مَنْ غَبَرَ»^(٥)، وَالْيَافَعِيُّ فِي «مِرَاةِ الْجَنَانِ»^(٦)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْكَامِلِ»^(٧)، وَابْنُ الشَّحْنَةِ فِي «رَوْضَةِ الْمَنَاطِرِ»^(٨)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ بِجَرَجَانِيَةِ خَوَارِزْمَ لَيْلَةَ عَرَفَةَ.

وَقَوْلُ هَؤُلَاءِ الْكِبَارِ أَحَرَى بِالْقَبُولِ مِنْ قَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ تَرْجُمَةً الزَّمْخَشَرِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ»^(٩).

(١) اسْمُهُ «الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ وَعَيُونِ الْأَقَاوِيلِ فِي وَجُوهِ التَّأْوِيلِ» مَطْبُوعٌ عِدَّةُ طَبَعَاتٍ، مِنْهَا طَبْعَةٌ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدِ عَبْدِ السَّلَامِ شَاهِينَ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ. ط ١. ١٩٩٥ م.

(٢) ذَكَرَ لِلْفَنَوْنِجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (٦٤، ٨٢).

(٣) (١٦٣: ٣).

(٤) (٢٨٠: ٢). الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ. بَيْرُوت.

(٥) (١٠٦: ٤). وَفِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٥٦: ٢٠).

(٦) (٢٦٩: ٣).

(٧) (٨: ٩).

(٨) (ص ٢٠٩).

(٩) (ص ٢٠٩).

التاسع والعشرون

قال: «التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخاري في الصحيح» لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التميمي الأندلسي الباجي المالكي^(١)، المتوفى سنة أربع وسبعمئة^(٢). انتهى.

هذا خطأ فاحش! فإن وفاة الباجي سنة أربع وسبعين وأربعمئة، هكذا أرخه ابن خلكان في «تاريخه»^(٣)، والذهبي في «العبر بأخبار من غير»^(٤)، وفي «سير النبلاء»^(٥)، والياقيني في «مرآة الجنان»^(٦)، وغيرهم.

وله ترجمة طويلة في «سير النبلاء»، أوردت قدراً منها في «مقدمة التعليق الممجّد على موطأ محمد»^(٧)، فلتطالع.

الثلاثون

ذكر «التحقيق في أحاديث الخلاف» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي^(٨)، وأرخ وفاته سنة تسع وتسعين وخمسمئة^(٩).

(١) ذكر للكنوجي مسامحة أخرى في الباجي في رقم (٣٧).

(٢) وأرخ الكنوجي وفاته في «التاج المكلل» (ص ٥٦) سنة (٤٧٤هـ).

(٣) (٢: ٤٠٩).

(٤) (٣: ١٦٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١: ٥٤٤). مؤسسة الرسالة. ط ٤. ١٩٨٦م.

(٦) (٣: ١٠٨).

(٧) «التعليق الممجّد على موطأ محمد» (١: ٩٦) للإمام اللكنوي. بتحقيق: د. تقي الدين الندوي. دار القلم ودار السنّة والسيرة. ط ١. ١٩٩٢م.

(٨) ذكر للكنوجي مسامحات أخرى في ابن الجوزي في الرقمين (٤١، ٥٩).

(٩) وأرخ الكنوجي وفاته في «التاج المكلل» (ص ٦٥): سنة (٥٩٧هـ).

وهذا مُخَالَفٌ لِمَا أَرَحَهُ الذَّهَبِيُّ^(١) واليافعي^(٢) وغيرُهما من أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةً سَبْعَ وَتَسْعِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ.

وقال ابنُ خَلِّكَانَ فِي «تَارِيخِهِ»^(٣): أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ جَعْفَرَ الْجَوْزِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ التَّضَرِّ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ عَلَامَةً عَصْرِهِ، وَإِمَامَ وَقْتِهِ فِي الْحَدِيثِ وَصِنَاعَةِ الْوَعظِ.

وَصَنَّفَ فِي فَنُونٍ عَدِيدَةٍ مِنْهَا: «زَادَ الْمَسِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ»، وَلَهُ فِي الْحَدِيثِ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ، وَ«الْمُنْتَظَمُ فِي التَّارِيخِ»، وَلَهُ «الْمَوْضُوعَاتُ»، وَ«تَلْقِيحُ الْفُهُومِ»، وَ«لَقَطُ الْمَنَافِعِ فِي الطَّبِّ»، وَكَانَتْ وَلَادَتُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ سَنَةً ثَمَانٍ أَوْ عَشْرَةَ وَخَمْسَمِئَةٍ، وَتُوفِيَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثَانِي عَشَرَ رَمَضَانَ سَنَةً سَبْعَ وَتَسْعِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ بِبَغْدَادَ.

وَالْجَوْزِيُّ: بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَهَا زَايٌ مَعْجَمَةٌ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى قَرَضَةِ الْجَوْزِ مَوْطِنَ مَشْهُورٌ. انْتَهَى مُلَخَصًا.

وَفِي شَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ «لِلْمَوَاهِبِ اللَّدْنِيَّةِ» عِنْدَ بَحْثِ مَهْرِ حَوَاءَ عَلَى نَبِيْنَا وَعَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْعَلَامَةُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ، الْحَافِظُ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ الْوَاعِظُ.

قَالَ فِي «تَارِيخِ الْحَفَاطِ»: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا صَنَّفَ مَا صَنَّفَ، وَحَصَلَ لَهُ مِنَ الْحِظْوَةِ فِي الْوَعْظِ مَا لَمْ يَحْصُلْ لِأَحَدٍ قَطُّ، قِيلَ: حَضَرَهُ فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ مِئَةُ أَلْفٍ، مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثَالِثِ رَمَضَانَ سَنَةً سَبْعَ وَتَسْعِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ، وَقِيلَ

(١) فِي «الْعَبَرِ» (٤: ٢٩٧).

(٢) فِي «مِرْآةِ الْجَنَانِ» (٣: ٤٨٩-٤٩٠).

(٣) (٣: ١٤٠).

له الجوزي بجوزة كانت في دارهم لم يكن بواسط سواها. انتهى. وكان من قال: إلى الجوز يبيع أو غيره، لم يحرز. انتهى^(١).

الحادي والثلاثون

ذَكَرَ «التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح»^(٢) للحافظ أبي ذر أحمد بن إبراهيم بن مُحَمَّد الحلبي المشهور بسبط العجمي^(٣)، وأَرْخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمئة.

وفيه خطأ في اسمه وتاريخ وفاته، بل هو أبو الوفاء إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلٍ برهان^(٤) الدِّين الطَّرابِلْسِيُّ الْأَصْل، طرابلس الشَّام، الحلبي المولد والدَّار، الشَّافِعِي، وإنَّما قيل له سبط ابن العجمي؛ لأنَّ أُمَّهُ ابْنَةُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُوفِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ أَبِي حَامِدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَجْمِيِّ، وُلِدَ فِي ثَانِي عَشَرَ رَجَبٍ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِئَةً بِالْجَلُومِ بِالْفَتْحِ ثُمَّ التَّشْدِيدِ، وَمَاتَ أَبُوهُ وَهُوَ صَغِيرٌ جَدًّا فَكَفَلَتْهُ^(٥) أُمُّهُ وَانْتَقَلَتْ بِهِ إِلَى دِمَشْقَ، فَحَفِظَ بِهَا بَعْضَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ رَجِعَتْ بِهِ إِلَى حَلَبٍ فَنَشَأَ بِهَا. وَأَخَذَ الصَّرْفَ عَنِ الْجَمَالِ يَوْسُفَ الْمَلْطِيِّ الْحَنْفِيِّ. وَالتَّحْوِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَالْكَمَالِ بْنِ الْعَجْمِيِّ، وَطَرَفًا مِنَ الْبَدِيعِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَفَنَوْنَ الْحَدِيثِ عَنِ الصَّدْرِ الْيَاسُوفِيِّ، وَالزَّيْنِ الْعِرَاقِيِّ وَبِهِ انْتَفَعَ، وَعَنِ الْبَلْقِينِيِّ، وَابْنِ الْمُثَلَّقَنِ.

(١) من «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٣٤٢).

(٢) طبع كتاب باسم «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم» لأبي ذر أحمد ابن الإمام الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي (ت ٨٨٤هـ)، بتحقيق: مشهور حسن سلمان في دار الصميعي بالرياض. ط ١. ١٩٩٤م.

(٣) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي سَبْطِ ابْنِ الْعَجْمِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (٣٤، ٥٤).

(٤) فِي الْأَصْل: «و».

(٥) وَقَعَ فِي الْأَصْل: «فَكَفَلَتْ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الضَّوءِ اللَّامِعِ».

وحجَّ سنة ثلاث عشرة وثمانمئة، وكان الوقوف يوم الجمعة، وزار المدينة وبيت المقدس مراراً، ولما هَجَمَ تمرلنك بحلب طَلَعَ بكتبه إلى القلعة، وكان فيما سلبوه حتَّى لم يبقَ عليه شيء، بل أُسر وبقي معهم إلى أن رحلوا إلى دمشق، فرجع إلى وطنه، ووجد أكثر كتبه، واجتهد في فن الحديث اجتهداً كثيراً^(١) حتَّى قرأ «صحيح البخاري» أكثر من ستين مرّة، و«صحيح مسلم» نحواً من عشرين، وكتبَ تعليقاً على «سنن ابن ماجه»، وشرحاً مختصراً على «البُخاري» سمَّاه «التَّلْقِيح»، و«المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا»، و«نور التبراس على ابن سيد الناس»، و«حواشي صحيح مسلم» لكنها ذهبت في الفتنة، و«حواشي سنن أبي داود»، و«حواشي التجريد» و«الكاشف»، و«تلخيص المستدرک»، و«ميزان الاعتدال» سمَّاه «نثر الهميان في معيار الميزان»، لكنه كما قال ابن حَجَرٍ لم يُمعن النَّظَرَ فيه، و«حواشي مراسيل العلائي»، و«حواشي ألفية العراقي» وشرحها، وله «نهاية السؤل في رواة الستة الأصول»، و«الكشف الحثيث»، و«التبيين»^(٢) و«تذكرة الطالب المعلم في من يقال أَنَّهُ مخضرم»، «الاغبطا»، و«تلخيص مبهمات»^(٣) ابن بشكوال.

وكان إماماً علامةً حافظاً خيراً ديناً ورعاً، وافر العقل حسن الأخلاق محباً للحديث وأهله متعففاً عن التردّد لبني الدنيا، ومات مطعوناً سادس عشر شوال سنة إحدى وأربعين وثمانمئة، وهو يتلو القرآن، هذا خلاصة ما في «الضوء اللامع»^(٤) للسخاوي، وكفاك به قدوة، والتفصيل فيه.

(١) وقع في الأصل: «كبيراً»، والتصويب من «الضوء اللامع» (١: ١٤١).

(٢) اسمه «التبيين لأسماء المدلسين» كما من «الضوء اللامع».

(٣) وقع في الأصل: «مهمات»، والتصويب من «الضوء» (١: ١٤٢).

(٤) (١: ١٣٨-١٤٥).

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفه «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث»، و«التبيين لأسماء المدلسين»، و«الاغتراب بمن رُمي بالاختلاط».

الثاني والثلاثون

ذَكَرَ عند ذِكْرِ شروح «صحيح البخاري»: شرح أبي سليمان أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن خطاب البُستي، وأَرَخَ وفاته سنة ثمانٍ وثلاثمئة.

وهو خطأ، فإن وفاة الخطابي ليست في السَّنة المذكورة، بل في سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمئة على ما نصَّ عليه السمعاني في «الأنساب»^(١)، وابن خلكان في «تاريخه»^(٢)، والذهبي في «العبر»^(٣)، والياقعي في «تاريخه»^(٤) وغيرهم من الثقات، وقد ذَكَرْتُ نُبْذاً من ترجمته، وأن الصحيح في اسمه حَمْدٌ لا أحمد: في مقدمة «التعليق المُمَجَّد»^(٥)، فلتطالع.

الثالث والثلاثون

ذَكَرَ من شروحه، شرح قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي الحنفي، وأَرَخَ وفاته سنة خمسٍ وأربعين وسبعمئة.

وهذا مُناقضٌ لِمَا أَرَخَ به وفاته قبل ذلك عند ذِكْرِ «الاهتمام بتلخيص الإمام» أنه مات سنة خمسٍ وثلاثين!

(١) (٢: ٣٨٠).

(٢) (٢: ٢١٥).

(٣) (٣: ٣٩).

(٤) أي «مرآة الجنان» (٢: ٤٣٥-٤٣٦).

(٥) (١: ٩٨).

الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ

ذَكَرَ من شروح «صحيح البخاري»: شرح برهان الدين إبراهيم بن مُحَمَّدٍ الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي^(١)، وأَرْخَ وفاته سنة إحدى وأربعين وثمانمئة.

وهذا مناقض لما ذكره سابقاً من أنه مات سنة أربع وثمانين^(٢).

الخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ

ذَكَرَ من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرَّحْمَنِ بن أحمد الشَّهير بابن رجب الحنبلي^(٣)، وأَرْخَ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمئة.

وهذا عجبٌ عجيب! فإنه قد عَلِمَ أن ابن رجب هذا من تلامذة الشيخ ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم الحرَّاني، وقد تُوفي ابنُ تيمية سنة ثمان وعشرين وسبعمئة^(٤)، أفلا يُستبعدُ أن تلميذه عَمَرَ إلى أن مات قريب المئة الحادية عشرة^(٥)، ومن طالع تصانيف السيوطي والقسطلاني وغيرهما عَلِمَ كَذِبَ ذلك قطعاً، ولعلَّ الصَّواب ما أَرْخَهُ صاحبُ «الكشف»^(٦) عند ذِكْرِ «لطائف المعارف» لابن رَجَبٍ أَنَّهُ مات سنة خمس وتسعين وسبعمئة^(٧).

(١) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أخرى في سبط ابن العجمي في الرقمين (٣١، ٥٤).

(٢) وهو الصواب.

(٣) ذَكَرَ للقنوجي مسامحاتٍ أخرى في ابن رجب في الأرقام (٨، ٤٠، ٧٦، ٨٢).

(٤) ولد ابن رجب سنة (٧٣٦هـ)، وهذا يعني أنه لم يدرك ابن تيمية الذي توفي سنة (٧٢٨هـ).

(٥) في الأصل: «عشر».

(٦) (٢: ١٥٥٤).

(٧) وهو الصواب.

السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ

ذَكَرَ من شَرْحِهِ الإمامَ فخر الإسلام عَلَيَّ بنِ البَزْدَوِي الحَنَفِي^(١)،
المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمئة!

وهذا خطأ فاحشٌ يتعجبُ منه الطلبةُ أيضاً فضلاً عن الكملة، فإن مَنْ
قَرَأ «التَّوْضِيحَ»، و«التَّلْوِيحَ»، و«الهِدَايَةَ»، وَغَيْرَهَا يَعْلَمُ قطعاً أن البَزْدَوِي
مُقَدَّمٌ عَلَى أصحابها، وهم قد مَضَوْا قَبْلَ المِثَّةِ التَّاسِعَةِ، بل بَعْضُهُمْ قَبْلَ
المِثَّةِ الثَّامِنَةِ، وَبَعْضُهُمْ قَبْلَ المِثَّةِ السَّابِعَةِ، فكيف تكون وفاة البَزْدَوِي فِي
المِثَّةِ التَّاسِعَةِ، أَفْتَرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ المَوْتِ؟! أَوْ خُلِدَ فِي الدُّنْيَا إِلَى يَوْمِ
الْفُوتِ؟!

وقد أَرَّخَ الكَفَوِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الحَنَفِيَّةِ» وَفَاتَهُ سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ
وَأَرْبَعِمِئَةٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ قَدْرًا مِنْ حَالِهِ فِي «مَقْدَمَةِ الهِدَايَةِ»^(٢)، وَفِي «الْفَوَائِدِ
الْبَهِيَّةِ»^(٣).

السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ

ذَكَرَ من شَرْحِهِ القَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ سَلِيمَانُ الْبَاجِي^(٤)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةُ
أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ^(٥).

وهذا مُنَاقِضٌ لِمَا ذَكَرَهُ سَابِقاً أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ!

(١) ذَكَرَ للكنوزي مسامحةً أُخْرَى فِي البَزْدَوِي فِي رَقْمِ (٧٥).

(٢) (١٤:٣). مَكْتَبَةُ تَهَانَوِي. ١٤٠٠هـ.

(٣) (ص ١٢٤).

(٤) ذَكَرَ للكنوزي مسامحةً أُخْرَى فِي الْبَاجِي فِي رَقْمِ (٢٩).

(٥) وَهُوَ الصَّوَابُ.

الثَّامِنُ والثَّلَاثُونَ

ذَكَرَ مِنْ شُرَاحٍ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» عَلِيًّا الْقَارِي الْمَكِّي^(١)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ!

وهذا مخالفٌ لما في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»^(٢) وغيره، أَنَّهُ تُوْفِيَ سَنَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ تَرْجَمَتَهُ فِي «التعليقات السنية على الفوائد البهية»^(٣).

التَّاسِعُ والثَّلَاثُونَ

ذَكَرَ مِنْ شُرُوحٍ «جامع الترمذي» شرح^(٤) الحافظ أبي بكر بن العربي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْبِيلِي^(٥)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ! وهذا مخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الثَّقَاتُ كَابْنِ خُلَكَانٍ^(٦)، وَالذَّهَبِيِّ^(٧)، وَالْيَافَعِيِّ^(٨)، وَابْنِ بَشْكُوَالٍ^(٩) وَغَيْرِهِمْ^(١٠)، أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ.

(١) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْقَارِي فِي الْأَرْقَامِ (٧، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ٧٧).

(٢) (١٨٦: ٣).

(٣) (ص ٨).

(٤) الْمُسَمَّى: «عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ»، مَطْبُوعٌ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ. ١٩٨٠ م.

(٥) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَةً أُخْرَى فِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي رَقْمِ (٦١).

(٦) فِي «وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٤: ٢٩٧).

(٧) فِي «الْعِبَرِ» (٤: ١٢٥) لَكِنَّهُ أَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ ٥٤٦ هـ.

(٨) فِي «مَرَاةِ الْجَنَانِ» (٣: ٢٧٩-٢٨٠).

(٩) فِي كِتَابِ «الصَّلَةِ فِي تَارِيخِ الْأَنْدَلُسِ وَعِلْمَانِهِمْ وَمُحَدِّثِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ وَأَدْبَائِهِمْ» (٢: ٥٥٩).

وَابْنِ بَشْكُوَالٍ هُوَ: الشَّيْخُ الْعَالِمُ أَبُو الْقَاسِمِ خَلْفَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْقُرْطُبِيِّ (٤٩٤-٥٧٨ هـ). حَقَّقَ «الصَّلَةَ» السَّيِّدُ عَزَّتْ الْعِطَارُ. مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي. ط ٢. ١٩٩٤ م.

(١٠) أَرَّخَ وَفَاتَهُ الْإِمَامُ اللَّكْنَوِيُّ فِي «التَّعْلِيقِ الْمُجَمَّدِ» (١: ٩٧) سَنَةَ ٥٤٣ هـ.

الأزبُعُونَ

ذَكَرَ مِنْ شُرَاحِهِ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ^(١)،
وَأَرَخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ^(٢).

وهذا مناقضٌ لما مرَّ منه سابقاً أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَتَسْعِمِئَةٍ.

الحادي والأزبُعُونَ

ذَكَرَ «جامع المسانيد والألقاب» لابن الجوزي^(٣)، وَأَرَخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ سَبْعٍ
وَتَسْعِينَ وَخَمْسِمِئَةٍ^(٤).

وهذا مخالفٌ لِمَا مرَّ منه سابقاً أَنَّهُ تُوُفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتَسْعِينَ.

الثاني والأزبُعُونَ

ذَكَرَ «جامع المسانيد»^(٥) لِعِمَادِ الدِّينِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُمَرَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ
كَثِيرِ الدَّمَشَقِيِّ^(٦)، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَسِتْمِئَةٍ!

وهذا خطأٌ فاحشٌ! فَإِنَّ وَلَادَتَهُ بَعْدَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَوَفَاتَهُ فِي الْمِئَةِ
الثَّامِنَةِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»: «وُلِدَ

(١) ذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ رَجَبٍ فِي رَقْمِ (٨، ٣٥، ٧٦، ٨٢).

(٢) وهو الصواب.

(٣) ذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ الْجُوزِيِّ فِي رَقْمِ (٣٠، ٥٩).

(٤) وهو الصواب.

(٥) اسمه «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» حَقَّقَهُ: عَبْدُ الْمَعْطِيِّ قَلْعُهُ جِي، مَطْبُوعٌ فِي
(٣٧) مَجْلَدًا. دَارُ الْفِكْرِ. ١٩٩٤م.

(٦) ذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ كَثِيرٍ فِي رَقْمِ (٦٢)، وَالرَّقْمَيْنِ (١٢، ٢) فِي
الخاتمة.

ابن كثير سنة سبعمئة أو بعدها بيسير، ومات أبوه سنة ثلاثٍ ونشأ هو بدمشق، وسمع من: ابن الشحنة، وابن الزراد، وإسحاق الآمدي، وابن عساكر والمزي، وطائفة. واشتغل في الحديث مطالعةً في متونه ورجاله، فجمع التفسير، وشرع في كتاب كبير في الأحكام ولم يكمل، وجمع التاريخ الذي سماه بـ «البداية والنهاية»، وعمل «طبقات الشافعية»، وخرّج أحاديث أدلة «التنبيه» وأحاديث «مختصر ابن الحاجب»، وشرع في شرح «البخاري»، ولازم المزي، وقرأ عليه «تهذيب الكمال»، وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية؛ ففتن بحبه؛ وامتحن بسببه، وكان كثير الاستحضار، وسارث تصانيفه في حياته، ولم يكن على طريقة المحدثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل ونحو ذلك من فنونهم، وإنما هو من محدثي الفقهاء، وقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصلاح.

قال الذهبي في «المعجم»: الإمام المفتي البارع المحدث ابن كثير، فقيه متقن، محدث مفسر، له تصانيف مفيدة^(١).

مات سنة أربع وسبعين وسبعمئة. انتهى كلام ابن حجر^(٢).

وفي «طبقات ابن شعبة»: إسماعيل بن كثير بن ضوء بن كثير القرشي الدمشقي، مولده سنة إحدى وسبعمئة، وتفقه على الشيخين برهان الدين الفزاري وكمال الدين ابن قاضي شعبة، ثم صاهر^(٣) أبا الحجاج المزي ولازمه، وأقبل على الأصفهاني، وأقبل على حفظ المتون ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال والتاريخ حتى برع وهو شاب، وصنف في صغره كتاب «الأحكام» على أبواب «التنبيه»، والتاريخ المسمى بـ «البداية والنهاية»،

(١) انتهى كلام الذهبي في «المعجم المختص بالمحدثين» (ص ٥٦هـ).

(٢) من «الدرر الكامنة» (١: ٣٧٤).

(٣) وقع في الأصل: «صاحب»، والتصويب من «طبقات ابن قاضي شعبة».

وصَفَّ كتاباً في جمع المسانيد العشرة، واختصر «تهذيب الكمال» سمّاه «التكميل»، و«طبقات الشافعية» ورَتَبَهُ على الطبقات لكنَّهُ ذَكَرَ فيه خلائق ممن لا حاجة لطلبة العلم إلى معرفة أحوالهم؛ فلذلك جمعنا هذا الكتاب. وشرح قطعة من «البخاري» وقطعة من «التنبيه»، ولي بعد موت السبكي دار الحديث بالأشرفية مُدَّةَ يسيرة.

قال الحافظ شهاب الدين بن حجر: كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وتوفي في شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمئة، ودُفِنَ بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية. انتهى^(١).

قلت: قد طالعت تاريخه، وهو نفيس جداً مشتمل على بسط بسيط في أحوال العلماء والسلاطين والوقائع والحوادث.

الثالث والأربعون

ذَكَرَ «حاوي الأرواح إلى بلاد الأفراح»^(٢) لابن القيم^(٣)، وأرخ وفاته سنة اثنتين وخمسين وسبعمئة.

وهو مخالف لما أرخه عند ذكر «جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام»^(٤) له أنه مات سنة إحدى وخمسين، وهذا هو الموافق لما ذكره الشيوطي في «بغية الوعاة في طبقات النحاة»^(٥) وغيره.

(١) من «طبقات الشافعية» (٣: ١١٣-١١٥) لابن قاضي شعبة.

(٢) مطبوع بتحقيق علي صبح المدني في مطبعة المدني. القاهرة. ١٩٦٤ م. وله طبعات أخرى كثيرة.

(٣) ذَكَرَ للكنوزي مسامحة أخرى في ابن القيم في رقم (٨١).

(٤) مطبوع بتحقيق محمد حامد الفقي في المطبعة المنيرية. ١٩٣٨ م.

(٥) (١: ٦٣).

الرَّابِعُ وَالْأَزْبَعُونَ

ذَكَرَ «الحصن الحصين»^(١) للشمس مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجَزَرِي^(٢)، وَأَرَخَ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمئة.

وهو خطأ فاحش! فإنه وَلِدَ بعد هذه السَّنة، ووفاته في المئة التاسعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة، كما ذَكَرَهُ أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكبرى زاده في «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»^(٣)، وقد ذَكَرْتُ نُبْذاً من ترجمته وترجمة أولاده في «التعليقات السنية»^(٤).

وفي «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» لمجير الدِّين الحنبلي: شمس الدِّين أَبُو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجَزَرِي الدَّمَشَقِي الشَّافِعِي، مولده ليلة السبت سادسَ عشرَ رمضانَ سنة إحدى وخمسين وسبعمئة، واعتنى بالقراءات فأتقنها ومَهَّرَ فيها، وله مُصنَفاتٌ منها: كتابُ «النشر في القراءات»، و«ذيل طبقات القراء» للذهبي، و«الحصن الحصين»، و«التَّوضيح في شرح المصابيح» وغيرها، وجميعُ مصنَفاتِهِ مُفيدةٌ نافعةٌ.

وَعَيَّنَ لقضاء الشَّام فلم يتم له ذلك، وولي تدريس الصلحية بعد نجم الدِّين ابن جماعة، ثُمَّ تَوَجَّهَ من القدس إلى بلادِ الرُّوم، ثُمَّ سافرَ إلى بلادِ فارسٍ وولي قضاء شيراز، وحضرَ القاهرةَ سنة سبعٍ وعشرين وثمانمئة، ثُمَّ

(١) مطبوعٌ عدَّةُ طبعاٍ منها طبعةٌ بهامش «خزينة الأسرار جلييلة الأذكار» لمحمد حقي النازلي في مكتبة القاهرة، ١٩٠٠م. وله مختصر لابن الجزري نفسه أيضاً باسم «عدَّة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين». مطبوع في المكتبة العلمية. بيروت، ١٩٧٩م.

(٢) ذَكَرَ للتَّنْجِي مسامحاتٍ أخرى في الجزري في الأرقام (٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨).

(٣) (ص ٢٦). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥م.

(٤) (ص ١٤٠).

سافرَ إلى شيراز، وتوفي هناك نهارَ الأضحى سنة ثلاثٍ وثلاثينَ وثمانمئة. انتهى^(١).

قُلْتُ: طالعتُ من تصانيفه «الحصن الحصين»، ومختصره المسمَّى بـ«العدة»، وشرحه المسمَّى بـ«مفتاح الحصن» وغير ذلك، وذكرَ في آخر «الحصن» أَنَّهُ فرَغَ من تصنيفه يومَ الأحدِ الثاني والعشرينَ من ذي الحِجَّةِ سنة إحدى وتسعينَ وسبعمئة... إلخ.

الخامس والأربعون

ذَكَرَ في ذِكْرِ «الحصن» أَنَّ الجَزْرِيَّ لَمَّا فرَّ حينَ طلبه تيمُور تحصَّنَ بهذا الحصن.

وهذا يُقضى منه العَجَبُ! فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ تُوْفِي سنة أربع وثلاثينَ وسبعمئة، كيف يصحُّ طلبُ تيمورَ وفرارهُ منه؟! فَإِنَّ وَقْعَةَ تيمورَ في تلك البلادِ كانت في آخرِ الثَّامِنَةِ وابتداءِ المِئَةِ التَّاسِعَةِ لا في ابتداءِ الثَّامِنَةِ، أَفترأهُ طلبهُ بعدَ موته، وَفَرَّ منه في قبره؟!!

السادس والأربعون

ذَكَرَ بعدَ سطورٍ عديدةٍ ما معرَّبه أَنَّهُ فرَغَ من تأليفِ «الحصن» يومَ الأحدِ الثاني والعشرينَ من ذي الحِجَّةِ سنة إحدى وتسعينَ وتسعمئة بالمدرسة التي أنشأها برأس عقبة الكتان داخلَ دمشق... إلخ.

وهذا أعجبُ من الأولين! فَإِنَّهُ لَمَّا كانت وفاتهُ سنة أربع وثلاثينَ وسبعمئة، فكيف يصحُّ إتمامه «الحصن» في السَّنةِ الحاديةِ والتَّسعينَ بعدَ التسعمئة؟! ولعلَّه ظَنَّ أَنَّهُ صَتَفَهُ في قبره!

(١) في «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» (١٠٩: ٢-١١٠) لقاضي القضاة أبو اليُمَن مجير الدين الحنبلي. مكتبة المحتسب. عمان. ١٩٧٣ م.

السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ

هذا يدلُّ على أنَّه لم يتفق له مُطالعةُ «الحصن الحصين»، فضلاً عن استفادة بركاته، فإنَّ المؤلفَ بنفسه ذَكَرَ في آخره أنَّه أتمه سنةً إحدى وتسعينَ وسبعمئةً.

الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ بعد سطورٍ عديدةٍ أنَّ شَرَحَ «الحصن الحصين» المسمَّى بـ«مفتاح الحصن» شرحٌ مفيدٌ لمؤلفه، وَفَرَّغَ منه سنةً إحدى وثلاثينَ وثمانمئةً بعد تأليف «الحصن» بأربعين سنةً. انتهى ملخصاً معرباً.

وهذا يُفضي إلى العجبِ على العجبِ، فإنَّه لَمَّا ذَكَرَ سابقاً أنَّه فَرَّغَ من تأليف «الحصن» سنةً إحدى وتسعينَ وتسعمئةً، وأَنَّهُ ماتَ سنةً أربعٍ وثلاثينَ وسبعمئةً، فكيفَ يُمكنُ فراغُه من تأليف «الحصن» بعد تأليف «الحصن» نحو أربعين سنةً؟ وإلى الله المشتكى من مثل هذه الزَّلَّاتِ المتتابعةِ في سطورٍ مُتقاربةٍ! وَمَن بَلَغَ إلى هذه المرتبةِ مِنَ الغفلةِ حَرُمَ عليه أخذُ القلمِ باليدِ وتسويدُ الورقة!

التَّاسِعُ وَالْأَرْبَعُونَ

ذَكَرَ «دَرَّ السَّحَابَةِ فِي وَفَيَاتِ الصَّحَابَةِ»^(١) لرضيَّ الدِّين حسن بن مُحَمَّدٍ الصَّغَانِي، وَأَرَّخَ وفاته سنةً خمسَ وستمئةً.

وهو غلطٌ مخالفٌ لِمَا في «طبقات الحنفية»، و«طبقات النحاة»^(٢) للسيوطي، و«سُبْحَةِ المَرَجَانِ»، وغيرها، أَنَّهُ ماتَ سنةً خمسَ وستمئةً.

(١) مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ سامي مكي العاني في مطبعة المعارف. بغداد. ١٩٦٩هـ.

(٢) أي «بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة» (١: ٥٢٠) وَتَصَحَّفَتْ فيها وفاته إلى (٦٠٥هـ)، ونصَّ صاحب «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢: ٨٣)، والزركلي في «الأعلام» (٢: ٢١٤) أن وفاته سنة (٦٥٠هـ).

ولتُطَلَّبَ تَرْجَمَتُهُ من رسالتي «الفوائد البهية»، ومن رسالتي التي أنا مُشْتَغِلٌ في هذه الأيام بجمعها «إنباء الخِلاَن بأبناء علماء هندوستان»^(١).

الخَمْسُونَ

ذَكَرَ «دقائق الأخبار» لمحمد بن سلامة أبي^(٢) عبد الله القُضَاعِي^(٣)، وأَرَخَ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمئة^(٤).

وهو مخالفٌ لِمَا أَرَخَ به وفاته عند ذِكْرِ «الأمالي» أَنَّهُ تُوفِيَ سنة ثمان وخمسين وثلاثمئة.

الحادي والخمسون

ذَكَرَ «سنن الدارقطني»^(٥) عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الحَافِظِ البَغْدَادِيِّ^(٦)، وأَرَخَ وفاته سنة خمسٍ وثمانين وثمانمئة.

وهذا أمرٌ يضحكُ عليه الطُّلبةُ فضلاً عن الكَمَلَةِ! فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَاطِبَةً يَعْلَمُونَ أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ لَمْ يُدْرِكِ الْمِئَةَ الثَّاسِعَةَ، بَلْ وَلَا الثَّامِنَةَ، وَلَا السَّابِعَةَ، وَلَا السَّادِسَةَ، وَلَا الْخَامِسَةَ، مَعَ أَنَّهُ أَرَخَ وفاته عند ذِكْرِ «الأربعين» سنة خمسٍ وثلاثين وثلاثمئة، وأَرَخَ عند ذِكْرِ «الإلزامات على الصَّحَّاحِينَ» سنة خمسٍ وثمانين وثلاثمئة، وهذه أقوالٌ متناقضةٌ لَا يُدْرَى مَا هُوَ الصَّحَّاحُ مِنْهَا؟!

(١) وهي لم تتم، وتشتمل على ثلاثة رسائل له هي: «خير العمل في تراجم فرنكي محل»، و«النصيب الأوفر في تراجم علماء المئة الثالثة عشر»، و«تراجم السابقين من علماء الهند».

(٢) في الأصل: «أبو».

(٣) ذَكَرَ للكنوجي مسامحاتٍ أُخْرَى في القُضَاعِي في الرِّقْمَيْنِ (١٧، ٥٨).

(٤) وهو الصواب.

(٥) مطبوعٌ عدَّة طبعاتٍ منها طبعَةٌ في المطبع الأنصاري بدلهلي. ١٨٩٢ هـ.

(٦) ذَكَرَ للكنوجي مسامحاتٍ أُخْرَى في الدارقطني في الرِّقْمَيْنِ (٥، ١٣).

وقد ذَكَّرنا ترجمته سابقاً فتذكَّرهُ^(١).

الثاني والخمسون

ذَكَرَ «شرح حديث الأربعين» للبركلي الرومي^(٢)، وأَرَّخَ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمئة^(٣).

وهذا مخالفٌ لِمَا مرَّ منه عند ذِكْرِ «الأربعين» أَنَّهُ مات سنة ستين وتسعمئة!

الثالث والخمسون

ذَكَرَ «شرح حديث عبادة» للشيخ ابن أبي جمرة، وأَرَّخَ وفاته سنة خمس وسبعين وستمئة.

وهذا مُخالفٌ لِمَا أَرَّخَ به جَمْعٌ من المعترين، قال عبد الوهاب الشعراني في «طبقات الأولياء»: منهم: الشَّيْخُ عبدُ الله بن [أبي]^(٤) جمرة الأندلسي المرسى، القدوة الرباني، قَدِمَ مصرَ وله زاويةٌ بخطِّ جامع المقسم، وكان ذا تمسُّكٍ بآثار النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وحَالِهِ، وهِمَّتُهُ عَلَى العبادة وشهرتهُ كبيرة بالإخلاص والفرار من النَّاسِ، وابتلي بالإنكار عليه حين قال: أَنَّهُ يَرَى رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يقظةً ومشافهةً، وقامَ عليه بعضُ النَّاسِ، فانقطعَ في بيتهِ إِلَى أن ماتَ سنة خمس وخمسين وستمئة. انتهى.

(١) ذَكَرَ الإمام اللكنوي أن الصواب في وفاته سنة خمس وثمانين وثلاثمئة.

(٢) ذكر للفتوحي مسامحاتٍ أخرى البركلي في الرقمين (٤)، (٦٠).

(٣) وهو الصواب.

(٤) سقطت من «الأصل».

وَذَكَرَ السَّيُوطِيُّ وَفَاتَهُ سَنَةُ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ حَيْثُ قَالَ فِي «حَسَنَ الْمَحَاضِرَةِ فِي أَخْبَارِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ»: «الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ الْمُقْرِنِيِّ الْمَالِكِيِّ الْعَالِمُ الْبَارِعُ وَالنَّاسِكُ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: كَانَ قَوَّالًا بِالْحَقِّ أَمَارًا بِالْمَعْرُوفِ، مَاتَ بِمِصْرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَتِسْمِئَةً. انْتَهَى.

وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْبَاقِي الزَّرْقَانِي فِي «شَرْحِ الْمَوَاهِبِ اللَّذَنِيَّةِ»: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ الْمُقْرِنِيِّ الْمَالِكِيِّ الْبَارِعُ النَّاسِكُ، مَاتَ بِمِصْرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَتِسْمِئَةً.

وَفِي «التَّبَصِيرِ» فِي تَعْدَادِ مَنْ هُوَ بِجِيمٍ وَرَاءَ: الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ الْمَغْرِبِيِّ نَزِيلُ مِصْرَ، كَانَ عَالِمًا عَابِدًا شَهِيرَ الذِّكْرِ، شَرْحَ مُنْتَخَبٍ لَهُ مِنْ «الْبُخَارِيِّ»، نَفَعَ اللَّهُ بَرَكَتَهُ، وَهُوَ مِنْ بَيْتٍ كَبِيرٍ بِالْمَغْرِبِ شَهِيرَ الذِّكْرِ. انْتَهَى.

الرَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ

ذَكَرَ مِنْ شُرُوحِ «شِفَاءِ عِيَاضٍ»^(١) شَرْحَ أَبِي ذَرٍّ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْحَلْبِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِئَةً. وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ فِي نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ مَتَا ذِكْرُهُ^(٢)، وَمُعَارَضٌ بِمَا أَرَّخَهُ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِ شُرَاحِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِمِئَةً.

الْخَامِسُ وَالْخَمْسُونَ

ذَكَرَ مِنْ شُرَاحِ «الشِّفَاءِ» كَمَالَ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي شَرِيفِ الْقُدْسِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَتِسْعِمِئَةً.

(١) مطبوع مع شرحه «نسيم الرياض» للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) في أربعة مجلدات، وبهامشه «شرح الشفاء» لعلي القاري (ت ١٠١٤هـ)، ومستقلًا غير ما طبعة.

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْحَلْبِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (٣١، ٣٤).

وهذا ليس بصحيح، فقد ذَكَرَ ترجمته مطولة تلميذه مجير الدين الحنبلي القدسي في «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل»^(١)، وأَرَّخَ ولادته سنة اثنتين وعشرين وثمانمئة، وذكر في اسمه ونسبه أنه: كمال الدين أبو المعالي مُحَمَّد بن الأمير ناصر الدين مُحَمَّد بن أبي بكر علي بن أبي شريف القدسي الشافعي، وَذَكَرَ أَنَّهُ تَلَمَّذَ^(٢) على ابن الهمام صاحب «فتح القدير»، وعلى الحافظ ابن حَجَرٍ، والسَّعْدِ الدِّيَرِيِّ، وغيرهم. وَأَنَّهُ دَخَلَ في القاهرة سنة إحدى وثمانين واستوطنها، وَصَنَّفَ: «الإسعاد بشرح الإرشاد»، و«الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع» في الأصول، و«الفرائد في شرح العقائد النسفية»، و«المسامرة شرح المسامرة» لابن الهمام في الكلام، وقطعة على «البيضاوي»، وقطعة على «البخاري»، وقطعة على «صفوة الزُّبْد». وَذَكَرَ في «كشف الظنون»^(٣) وفاته سنة خمس وتسعمئة.

السَّادِسُ وَالْخَمْسُونَ

ذكر أن من شروح «الشفا» شرح أبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن مرزوق التلمساني المالكي، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمئة. وهذا مخالف لما مرَّ منه عند ذِكْرِ شُروح «صحيح البخاري»^(٤)، وشرح العلامة أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي، شارح «البردة»، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمئة.

(١) قال الإمام اللكنوي عنه: إنه أشهر تصانيفه، وهو تاريخٌ لطيفٌ طالعه بتمامه في جمادى سنة ١٢٨٦ هـ. كذا في «طرب الأمثال» (ص ٢٩٤).

(٢) تَلَمَّذَ لفلان وعنده: كان تلميذاً له. كما في «المعجم الوسيط» (١: ٨٧).

(٣) (١٨٠٣: ٢) و(١٦٦٦: ٢)، وعند ذِكْرِه كتاب «صوب الغمامة في إرساله العمامة» (١٩٣: ١) له أَرَّخَ وفاته سنة (٩٠٣ هـ).

(٤) وأيضاً في «الحطة» (ص ١٩٠).

السَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ

ذَكَرَ مِنْ شُرُوحِ «شَمَائِلِ التَّرْمِذِيِّ»^(١) شَرْحَ عَلِيِّ الْقَارِي الْمَكِّي^(٢)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ!
وهذا مُخَالَفٌ لِمَا أَرَّخَهُ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِ شُرَاحِ «أَرْبَعِينَ النُّووي» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَلْفٍ^(٣).

الثَّامِنُ وَالْخَمْسُونَ

ذَكَرَ «شَهَابُ الْأَخْبَارِ»^(٤) لِلْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ جَعْفَرَ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَكْمُونِ الْقُضَاعِيِّ الشَّافِعِيِّ^(٥)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعَمِئَةَ^(٦).
وهذا مُخَالَفٌ لِمَا أَرَّخَهُ عِنْدَ ذِكْرِ «أَمَالِي الْقُضَاعِيِّ» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثَمِئَةَ!

التَّاسِعُ وَالْخَمْسُونَ

ذَكَرَ «صِفَةُ الصَّفْوَةِ»^(٧) لِابْنِ الْجُوزِيِّ^(٨)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسَمِئَةَ^(٩).

(١) فِي الْأَصْلِ: «التَّرْزِي».

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْقَارِي فِي الْأَرْقَامِ (٧، ٣٨، ٦٥، ٦٩، ٧٧).

(٣) الصُّوَابُ فِي وَفَاتِهِ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ (١٠١٤ هـ).

(٤) مَطْبُوعٌ بِاسْمِ «مُسْنَدِ الشَّهَابِ». تَحْقِيقُ: حَمْدِي عَبْدِ الْمَجِيدِ السَّلْفِيِّ. مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ. ١٩٨٥ م.

(٥) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْقُضَاعِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (١٧، ٥٠).

(٦) وَهُوَ الصُّوَابُ.

(٧) مَطْبُوعٌ عِدَّةُ طَبْعَاتٍ مِنْهَا طَبْعَةٌ خَرَّجَ أَحَادِيثُهَا مُحَمَّدُ رَوَّاسُ قَلْعِهِ جِي. دَارُ الْوَعْيِ. ١٩٦٩ م.

(٨) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ الْجُوزِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (٣٠، ٤١).

(٩) وَهُوَ الصُّوَابُ.

وهذا مُخَالَفٌ لِمَا أَرَّخَهُ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِ «التَّحْقِيقِ» أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةً تِسْعَ وَتِسْعِينَ .

السُّتُونُ

ذَكَرَ «الطَّرِيقَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ»^(١) لِلْبَرْكَلِيِّ^(٢) ، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَتِسْعَمِئَةٍ^(٣) .

وهذا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ مِنْهُ عِنْدَ ذِكْرِ «الأربعين» لَهُ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ سِتِينَ وَتِسْعَمِئَةٍ .

الحادي والسُّتُونُ

ذَكَرَ «عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ شَرْحَ جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ» لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ^(٤) ، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ .

وهو مع كونه مُخَالَفًا لِمَا ذَكَرَهُ عِنْدَ ذِكْرِ «جَامِعِ التَّرْمِذِيِّ»^(٥) أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ: غَيْرُ صَحِيحٍ فِي نَفْسِهِ أَيْضًا عَلَى مَا مَرَّ ذِكْرُهُ^(٦) .

(١) مطبوعة مع شرحها المسمى بـ «الحديقة الندية» للعلامة عبد الغني النابلسي الحنفي ومع شرحها للإمام أبي سعيد الخادمي .

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْبَرْكَلِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (٤ ، ٥٢) .

(٣) وهو الصواب .

(٤) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَةً أُخْرَى فِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي رَقْمِ (٣٩) .

(٥) وأيضاً في «الحطة» (ص ٢٠٩) .

(٦) من أن وفاته كانت سنة ثلاثٍ وأربعين وخمسمئة .

الثاني والسُّتُون

ذَكَرَ عِنْدَ ذِكْرِ «علوم الحديث» لابن الصلاح، أَنَّهُ اختَصَرَهُ^(١) العمادُ ابنُ كثير^(٢)، وَأَرَخَ وَفَاتَهُ سَنَةً أَرْبَعَ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً^(٣).
وهذا مخالفٌ لما مرَّ منه عِنْدَ ذِكْرِ «جامع المسانيد» له، أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةً أَرْبَعَ وَتَسْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً!

الثالث والسُّتُون

ذَكَرَ عَوَالِي أَحَادِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَنَّهُ خَرَّجَهُ الشَّيْخُ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا الْحَنْفِي^(٤)، وَأَرَخَ وَفَاتَهُ سَنَةً تِسْعَ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً^(٥).
وهذا معارضٌ لِمَا ذَكَرَهُ عِنْدَ ذِكْرِ «تحفة الأحياء» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةً تِسْعَ وَتَسْعِينَ!

الرَّابِعُ والسُّتُون

ذَكَرَ «الفائق في غريب الحديث»^(٦) للعلامة جَارِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ

(١) اشتهر هذا المختصر باسم «الباعث الحثيث» وسبب ذلك أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ الرِّزَاقِ حَمَزَةَ سَمَّاهُ بِهِ فِي طَبْعَتِهِ الْأَوَّلَى لَهُ، فَاشْتَهَرَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ، كَمَا أَفَادَهُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِهِ لَهُ، حَيْثُ سَمَّى شَرْحَهُ لَهُ «الباعث الحثيث» شرح اختصار علوم الحديث» جمعاً بين الاسم المشتهر ودلالته على المختصر. وهو مطبوعٌ في دار الكتب العلمية.

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ كَثِيرٍ فِي رَقْمِ (٤٢)، وَالرَّقْمَيْنِ (٢، ١٢) مِنَ الْخَاتَمَةِ.

(٣) وهو الصواب.

(٤) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ قُطْلُوبُغَا فِي رَقْمِ (٢٥)، وَرَقْمِ (٣) مِنَ الْخَاتَمَةِ.

(٥) وهو الصواب.

(٦) مطبوعٌ بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، طُبِعَ فِي دَارِ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ.

الزَّمَخْشَرِي^(١)، وَأَرَّخَ وفاته سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة^(٢).

وهذا مُخالفٌ لما أَرَّخَهُ به عند ذِكْرِ تخريج أحاديث «الكشاف» أَنَّهُ مات سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمئة!

الخَامِسُ وَالسُّتُونُ

ذَكَرَ «فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد»^(٣) لعلِّي القاري^(٤)، وَذَكَرَ أَنَّهُ قال في آخره: قد وَقَعَ الفراغُ من تسويده في الحرم الشريف المَكِّي في شهر صفر، فَتَمَّ بالخير عام ثمانٍ وخمسين بعد الألف، خَتَمَ الله لنا بالحسنِ وبلغنا بالمقام الأسنى. انتهى.

وهذا عجيبٌ جداً!

أما أولاً: فلأنَّهُ لا وجودَ لهذه العبارة التي ذَكَرَها في آخر «الفرائد».

وأما ثانياً: فلأنَّهُ أَرَّخَ وفاة القاري في «الحطة» و«الإتحاف» تارة سنة أربع وأربعين وألف، وتارة سنة ست عشرة وألف، فهَلَّا تَنَبَّهَ على أَنَّهُ [إن] مات في تلك السنة^(٥) كيف خَتَمَ «الفرائد» في تلك السنة؟!

السَّادِسُ وَالسُّتُونُ

ذَكَرَ كتاب «الإشراف في مسائل الخلاف» للحافظ أبي بكرٍ مُحَمَّدٍ بن إبراهيم بن المنذر، المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمئة.

(١) ذَكَرَ للفتوح مسامحاتٍ أخرى في الزَّمَخْشَرِي في الرقمين (٢٨، ٨٦).

(٢) وهو الصواب.

(٣) مطبوعٌ بتحقيق مشهور حسن سلمان في دار عمار. عمان. ١٩٩٠م.

(٤) ذكر للفتوح مسامحاتٍ أخرى في القاري في الأرقام (٧، ٣٨، ٥٧، ٦٩، ٧٧).

(٥) قالها الإمام اللكنوي تأكيداً على عَدَمِ إمعان الفتوح للنظر، أما الصواب فهو أن وفاته كانت سنة (١٠١٤هـ) كما في «خلاصة الأثر» (٣: ١٨٦).

وهذا مع كونه مخالفاً لِمَا ذَكَرَهُ عند ذكر «الأوسط في السنن والإجماع» لابن المنذر أَنَّهُ توفي سنة تسع أو عشر^(١) وثلاثمئة: غيرُ صحيحٍ في نفسه، فإنَّ وفاة ابن المنذر كانت سنة عشر^(٢) بعد ثلاثمئة أو سنة تسع، نصَّ عليه ابنُ خُلِكَان^(٣) واليافعي^(٤) وغيرُهما.

السَّابِعُ وَالسُّتُونَ

ذَكَرَ «المختلف والمؤتلف» لعلاء الدِّين عَلِيٍّ بنِ عُثْمَانَ المارديني الحنفي^(٥)، وَأَرَّخَ وفاته سنة خمسٍ وسبعمئة! وهو مخالفٌ لِمَا أَرَّخَهُ به عند ذِكْرِ «علوم الحديث» لابن الصَّلَاح أَنَّهُ مات سنة خمسينَ وسبعمئة، وذلك هو المذكور في «طبقات الحنفية» للكنفوي وغيره، وقد ذكرتُ ترجمته في «الفوائد البهية»^(٦).

الثَّامِنُ وَالسُّتُونَ

ذَكَرَ مُسْنَدَ أَبِي عبد الرَّحْمَنِ بَقِيَّ بنِ مَخْلَدٍ القرطبي الحافظ، وَأَرَّخَ وفاته سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة، وقال ما معرَّبه: أن ابن حزم قال: إنه في هذا «المسند» روى عن ألفٍ وثلاثمئة صحابيٍّ، ورَّبَّهُ على أبواب الفقه. انتهى.

(١) في الأصل: «عشرة».

(٢) في الأصل: «عشرة».

(٣) في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٠٧).

(٤) في «مرآة الجنان» (٢: ٢٦١-٢٦٢).

(٥) ذَكَرَ للكنفوي مسامحةً أخرى في المارديني في الرقم (٨٤).

(٦) (ص ١٢٣).

وهذا عجيبٌ جداً! فإنَّ ابنَ حزمٍ من رجالِ المِئَةِ الرَّابِعَةِ والخامسة، فإنَّ ولادتهُ كانت في رمضان سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمئة، ووفاتهُ في شعبان سنة ستٍ وخمسين وأربعمئة نصَّ عليه ابنُ خلكان^(١) وغيره، فكيف لا يُستبعدُ أن يَصِفَ ابنُ حزمٍ مُسنَدَ مَنْ ماتَ في المِئَةِ الثَّامِنَةِ على ما ذَكَرَهُ؟! وقد ذَكَرَ اليافعي^(٢) وغيره أنَّ وفاةَ بقيِّ سنة ستٍ وسبعين وميتين.

التَّاسِعُ والسُّتُونُ

ذَكَرَ من شروح «المشكاة»^(٣) شرح علي القاري المَكِّي^(٤)، وأَرَخَ وفاتهُ سنة أربعَ عشرة^(٥) بعد الألف^(٦).

وهذا معارضٌ بما ذَكَرَهُ سابقاً أنه مات سنة أربع وأربعين! وبما ذَكَرَهُ في موضعٍ آخر أنه مات سنة ستَ عشرة! وبما ذَكَرَهُ سابقاً^(٧) أنه أتمَّ «فرائدَ القلائد» عام ثمانٍ وخمسين وألف!

السَّبْعُونُ

ذَكَرَ من شُراح «المصابيح» قُرَّةُ بنُ يعقوبَ بنِ إدريسَ الحَنَفِيَّ القرماني، المتوفَّى سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانمئة.

(١) في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٢٨).

(٢) في «مرآة الجنان» (٢: ١٩٠).

(٣) المسمَّى «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» مطبوع عدَّة طبعات منها طبعة بتحقيق: صدقي محمد العطار. دار الفكر. ١٩٩٢ م.

(٤) ذَكَرَ للفتوح مسامحاتٍ أُخرى في القاري في الأرقام (٧، ٣٨، ٥٧، ٦٥، ٧٧).

(٥) في الأصل: «أربعة عشر».

(٦) وهو الصواب.

(٧) في رقم (٦٥).

وفيه أنه ليس هو قُرّة بن يعقوب بل هو يعقوب بن إدريس المُشْتَهَر بقُرّة يعقوب، وقد ذَكَرْتُ ترجمته في «الفوائد»^(١).

الْحَادِي وَالسَّبْعُونَ

ذَكَرَ فِيهِ «مُسْنَدُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»^(٢)، وَأَرَخَ وَفَاتَهُ سَنَةُ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثُمِئَةً.

وهذا خطأ فاحشاً! فَإِنَّ وَفَاتَهُ سَنَةُ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْيَافِعِيُّ فِي «مَرَاةِ الْجَنَانِ»، وَذَكَرَ فِي تَرْجُمَتِهِ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْهُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: انْتَهَى عِلْمُ الْحَدِيثِ إِلَى أَرْبَعَةِ: أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ أَسْرَدُهُمْ لَهُ، وَابْنُ مَعِينٍ وَهُوَ أَجْمَعُهُمْ لَهُ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَهُوَ أَعْلَمُهُمْ بِهِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَهُوَ أَفْقَهُهُمْ بِهِ. انْتَهَى^(٣).

وَفِي «تَذَكُّرَةِ الْحُفَاطِ» لِلذَّهَبِيِّ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْعَبْسِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ صَاحِبُ «الْمُسْنَدِ»، وَ«الْمُصَنَّفِ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ، سَمِعَ مِنْ: شَرِيكِ الْقَاضِي، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَابْنِ عَيْنَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَطَبَقْتَهُمْ. وَعَنْهُ: أَبُو زُرْعَةَ، وَالْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَبَقِي بْنُ مَخْلَدٍ، وَالبَغَوِيُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: صَدُوقٌ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَخِيهِ عُثْمَانَ، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: ثَقَّةٌ حَافِظٌ، وَقَالَ الْفَلَّاسُ: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَكَذَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ.

(١) (ص ٢٢٦).

(٢) ذَكَرَ لِلْكُتُوجِيِّ مَسَامِحَةً أُخْرَى فِي ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي رَقْمِ (٧٢).

(٣) مِنْ «مَرَاةِ الْجَنَانِ» (٢: ١١٦).

وقال صالحُ بنُ مُحَمَّدٍ: أعلمُ من أدركتُ بالحديثِ وعِللِهِ عليُّ ابنُ المديني، وأحفظهم له عند المذاكرة أبو بكر بن أبي شيبة، قال البخاري: مات سنة خمسٍ وثلاثين ومِئتين. انتهى ملخصاً^(١).

الثاني والسبعون

ذكر «مُصنّف ابن أبي شيبة»^(٢)، وأرّخ وفاته سنة خمسٍ وثلاثين ومِئتين. وهذا وإن كان صحيحاً في نفسه، لكنّه مُعارضٌ بما ذكره عند ذكرِ «المسند»^(٣).

الثالث والسبعون

ذَكَرَ في باب الواو: «وظائف النبي» لمُلا عبد الغني بن أحمد بن عبد القدوس الحنفي. وهذا خطأ من كاتبه، فإن اسمَهُ عبدُ النبي لا عبدُ الغني، ولتُطلب ترجمته من رسالتي «إنباء الخلان».



(١) من «تذكرة الحُفَاط» (٢: ٤٣٢)، رقم (٤٣٩). دار الكتب العلمية. ١٣٧٤ هـ.

(٢) مطبوعٌ عدّة طبعاتٍ منها طبعةٌ بتحقيق: عمر العمري في دار عالم الكتب. ١٩٨٨ م.

(٣) ذَكَرَ للفتنوجي مسامحةً أخرى في ابن أبي شيبة في رقم (٧١).

ذِكْرُ قَدْرِ مِنَ الْمَسَامِحَاتِ الوَاقِعَةِ فِي «الْحِطَّةِ فِي ذِكْرِ الصَّحَاحِ السِّتَةِ»

الرَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ

ذَكَرَ عِنْدَ شُرَاحٍ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ^(١)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثُمِئَةٍ^(٢)!

وهذا خطأ، فَإِنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثُمِئَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ»^(٣)، وَابْنُ خَلِّكَانَ^(٤)، وَالذَّهَبِيُّ^(٥) وَغَيْرُهُمْ، وَكَذَا أَرَّخَهُ صَاحِبُ «كَشَفِ الظُّنُونِ»^(٦) عِنْدَ ذِكْرِ شُرَاحٍ «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

وَذَكَرَ عِنْدَ ذِكْرِ شُرَاحٍ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» وَفَاتَهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثُمِئَةٍ^(٧) فَلَمْ يُصَبِّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ تَرْجَمَتَهُ وَأَنَّ الصَّحِيحَ فِي اسْمِهِ حَمْدٌ لَا أَحْمَدُ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِي لِمَوْطَأِ مُحَمَّدٍ الْمَسْمِيِّ بِـ «التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ»^(٨).

(١) ذكر للكنوزي مسامحاتٍ أُخرى في الخطَّابي في الرقمين (١٢، ٧).

(٢) في «الحِطَّة» (ص ١٨٤).

(٣) (٣٨٠: ٢).

(٤) في «وفيات الأعيان» (٢: ٢١٥).

(٥) في «العبر» (٣: ٣٩).

(٦) أَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ (٣٨٨هـ) عِنْدَ شُرَاحٍ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١: ١٠٠٤)، وَ «إِصْلَاحُ غُلُطِ الْمُحَدِّثِينَ»

(١٠٨: ١)، وَ «شَرْحُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى» (٢: ١٠٣٢)، وَ «كِتَابُ الْجِهَادِ» (٢: ١٤١٠)، وَ

«كِتَابُ الْعِزْلَةِ» (٢: ١٤٣٩)، وَ «مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (٢: ١٧٣٩)، وَاضْطَرَبَ فِي ذِكْرِ

اسْمِهِ فَمَرَّةً يَذْكُرُهُ: أَحْمَدُ، وَمَرَّةً: حَمْدُ.

(٧) أَرَّخَ وَفَاتَهُ (٣٣٨هـ) عِنْدَ شُرَاحٍ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (١: ٥٤١).

(٨) (١: ٩٩).

الخَامِسُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ شُرَاح «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: فَخَرَّ الْإِسْلَامَ عَلَيَّ بَنَ مُحَمَّدٍ
الْبَزْدَوِي الْحَنْفِيُّ، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةُ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِئَةً^(١).
وهذا خطأ فاحشٌ على ما مرَّ ذَكَرَهُ سَابِقاً^(٢).

السَّادِسُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ من شُرَاحه ابن رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ^(٣)، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةُ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ
وَتِسْعِمِئَةً^(٤).
وهو أيضاً خطأ فاحشٌ كما مرَّ ذَكَرَهُ^(٥).

السَّابِعُ والسَّبْعُونَ

ذَكَرَ من شُرُوح «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» شَرَحَ عَلِيُّ الْقَارِي الْمَكِّي^(٦)، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ
سَنَةُ سِتٍّ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ^(٧).
وهو مع كونه مُخَالَفاً لِمَا ذَكَرَهُ في الْمَقْصِدِ الثَّانِي من «إِتْحَافِ الثُّبَلَاءِ» أَنَّهُ
مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ، وَلِمَا ذَكَرَهُ في مَوْضِعٍ من الْمَقْصِدِ الْأَوَّلِ مِنْهُ أَنَّهُ

(١) في «الحطّة» (ص ١٩٤).

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَةً أُخْرَى في الْبَزْدَوِيِّ في رَقْم (٣٦)، وَأَنَّ الصَّوَابَ في وَفَاتِهِ سَنَةُ
٤٨٢ هـ).

(٣) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى في ابن رَجَبٍ في الْأَرْقَامِ (٨، ٣٥، ٤٠، ٨٢).

(٤) في «الحطّة» (ص ١٨٩).

(٥) من أَنَّ الصَّوَابَ في وَفَاتِهِ سَنَةُ ٧٩٥ هـ).

(٦) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى في عَلِيِّ الْقَارِيِّ في الْأَرْقَامِ (٧، ٣٨، ٥٧، ٦٥، ٦٩).

(٧) في «الحطّة» (ص ٢٠٦).

مات سنة أربع وأربعين، ولما مرَّ منه ذكره فيه أنه أتمَّ بعضَ تأليفاته سنة ثمان وخمسين غير صحيح في نفسه أيضاً على ما مرَّ ذكره^(١).

الثامن والسبعون

ذكر عند ذكر شروح «مُسْلِم»: وعلى «مُسْلِم» كتاب لمحمد بن أحمد ابن عبَّاد الخلاطي الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين وميتين^(٢). وهذا خطأ فاحش، بل هو محمد بن عبَّاد الخلاطي المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمئة.

التاسع والسبعون

ذكر ابن المُلقن من مختصري «مسند أحمد بن حنبل»، وأرخ وفاته سنة خمس وثمانمئة^(٣). وفيه ما فيه كما مرَّ ذكره^(٤).

الثمانون

ذكر في الفصل الخامس من الباب الأول: اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة يُقالُ بلغت رواياته إلى سبعة عشر حديثاً... إلخ^(٥).

(١) من خطه في ذلك، والصواب أن وفاته سنة (١٠١٤هـ).

(٢) في «الحطة» (ص ٢٠٦).

(٣) في «الحطة» (ص ٢٢٤).

(٤) ذكر للكنوزي مسامحة أخرى في ابن المُلقن في رقم (١١)، وأن الصواب في وفاته هو سنة (٨٠٤هـ).

(٥) في «الحطة» (ص ٧٣).

وهذا وإن كان مذكوراً في «مقدمة تاريخ ابن خلدون»، وأخذَ كلامه بتمامه هنا ونقله برمته لكنّه قولٌ مردودٌ، والظاهرُ أنّه ليس من ابنِ خلدون بل من غلطِ الكتاب، ولذا نبّه عليه مُصححُ نسخة «مقدمة ابنِ خلدون» المطبوعة بمصر سنة أربع وسبعين من هذه المئة، وكتبَ على قولِهِ سبعةَ عشرَ حديثاً: الَّذِي فِي شَرْحِ الزَّرْقَانِي عَلَى «الموطأ» حكايةُ أقوالٍ خمسةٍ في أحاديثه، أوّلها: (٥٠٠)، وثانيها: (٢٠٠)، وثالثها: (ألف ونيّف)، ورابعها: (١٧٢٠)، وخامسها: (٦٦٦)، وليس فيه قولٌ بما في هذه النسخة، قاله نصرُ الهُوريني. انتهى^(١).

وبالجملة فيإرادُ مثلِ هذا القولِ الباطلِ والشُّكوتُ عليه بعيدٌ عن المحقّقين، والعلماءِ المتديّنين، ومَن اطَّلَعَ على كُتُبِ مناقِبِ أبي حنيفة عَلِمَ كَذِبَ هذه الجملة.



(١) من «مقدمة ابن خلدون» (٣: ١٠٤٣) تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي. طبع نهضة مصر. القاهرة.

ذِكْرُ بَعْضِ الْمَسَامِحَاتِ

الواقعة في «الإكسير في أصول التفسير»^(١)

الحادي والثمانون

ذَكَرَ «أسماء القرآن» لابن القيم^(٢)، وَأَرَّخَ وفاته سنة إحدى وخمسين وسبعمئة^(٣)، ثُمَّ ذَكَرَ «أمثال القرآن» له، وَأَرَّخَ وفاته سنة أربع وخمسين! وهذه مناقضة واضحة.

الثاني والثمانون

ذَكَرَ «الاستغناء بالقرآن» لابن رجب الحنبلي^(٤)، وَأَرَّخَ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمئة^(٥).

وهو مخالف لما أَرَّخَ به في «الحطة»^(٦) و«الإتحاف» كما ذكره سابقاً.

(١) وهو باللغة الفارسية.

(٢) ذَكَرَ للكنوزي مسامحة أخرى في ابن القيم في رقم (٤٣).

(٣) وهو الصواب.

(٤) ذَكَرَ للكنوزي مسامحات أخرى في ابن رجب في الأرقام (٨، ٣٥، ٤٠، ٧٦).

(٥) وهو الصواب.

(٦) (ص ١٨٩).

الثَّالِثُ وَالْثَمَانُونَ

ذَكَرَ «البرهان» للإمام الرَّازِيَّ، وَأَرَخَ وفاتهُ سنةَ ستينَ وستمئةٍ .
وهو غلطٌ فاحشٌ ! فإنَّ وفاتهُ سنةَ ستٍ وستمئةٍ .

الرَّابِعُ وَالْثَمَانُونَ

ذَكَرَ «بهجة الأريب ممّا في الكتاب العزيز من الغريب» لعلي بن عُثْمَانَ
علاء^(١) الدِّين التُّرْكَمَانِي^(٢)، وَأَرَخَ وفاتهُ سنةَ خمسٍ وسبعمئةٍ .
وهذا مع كونه مُخَالَفاً لِمَا أَرَخَهُ فِي «الإتحاف» غيرُ صحيحٍ في نفسه، فقد
ذَكَرَ الكَفَوِيُّ فِي «طبقات الحنفيّة» أَنَّهُ تُوْفِيَ سنةَ خمسِينَ وسبعمئةٍ، وَذَكَرَ
السِّيَوطِيُّ أَنَّهُ تُوْفِيَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ كما ذَكَرْتُهُ فِي «الفوائد البهيّة»^(٣) .

الخَامِسُ وَالْثَمَانُونَ

ذَكَرَ «فتح القدير» للشُّوكَانِي^(٤)، وَأَرَخَ وفاتهُ سنةَ خمسٍ وخمسينَ بعدَ
الألفِ والمئتينِ .
وهو مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي «الإتحاف» أَنَّهُ مَاتَ سنةَ خمسِينَ .

السَّادِسُ وَالْثَمَانُونَ

ذَكَرَ «الكشاف» لِلزَّمَخْشَرِيِّ، وَأَرَخَ وفاتهُ سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وخمسمئةٍ .

(١) فِي الْأَصْل «علاء» .

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي التُّرْكَمَانِي فِي رَقْم (٦٧)، وَرَقْم (٥) مِنَ الْخَاتَمَةِ .

(٣) (ص ١٢٣) .

(٤) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الشُّوكَانِي فِي رَقْم (١٠)، وَرَقْم (١) مِنَ الْخَاتَمَةِ .

وهو معارضٌ لِمَا أَرَخَهُ بِهِ فِي «الِإِتْحَافِ» كَمَا مَرَّ ذِكْرُهُ^(١).

هذا آخر الكلام في هذا المقام، وكان إتمامُ هذا المرام في جلساتٍ خفيفةٍ آخرها يومَ الخميسِ الخامسِ والعشرينَ من الجمادى الأولى من السَّنةِ السَّابعةِ والتَّسعينَ بعدَ الألفِ والمِئتينِ من الهجرةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صاحبها أَفْضَلُ الصَّلَواتِ والتَّحِيَّةِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



(١) ذَكَرَ لِلْقَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الزَّمَنْخَشَرِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (٢٨، ٦٤)، وَأَنَّ الصَّوَابَ فِي وَفَاتِهِ سَنَةَ (٥٣٨هـ).

تنبيه

هذه المسامحات التي سطرناها إنما هي قطرة من بحر مسامحات «الإتحاف» وغيره، وهي التي تَبَدَّتْ ببادىء النَّظَر من غير تفتيش زائد، ولو طَبَّقْتُ تواريخ الوفيات وغيرها المذكورة في تلك الرسائل بكتب التواريخ المعتمدة، لظهرت أضعافاً مضاعفة، بل لو طُبِّقَ ما في المقصد الأول من «الإتحاف» مع ما في المقصد الثاني منه، وطُبِّقَ ما فيهما مع ما في غيرهما من تصانيف صاحب «الإتحاف» لبلغت كثرة كثيرة.

والآن نَشْرَعُ في رَدِّ ما أجاب به عن إيراداتي السَّالِفَةِ^(١)، وما خدش به بعض التَّقريرات السَّابِقَةِ، سوى ما أوردَ على كلامي الذي أوردته على الشُّوكاني في رسالتي «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام»، فإنني أتركه حذراً من تطويل الرِّسالة مع كونه أجنبياً عن ما هو المقصود في هذه الرسالة من المباحثة مع صاحب «الإتحاف»، إظهاراً للحق ودفع الاعتساف، وسنتوجه إلى جوابه في موضع آخرٍ مناسبٍ له إن شاء الله تعالى^(٢)، وبالله ثقتي وعليه توكلني.

قُلْتُ في منهيات^(٣) «النَّافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير»^(٤) بعدما ذَكَرْتُ ترجمة ابن الهمام مؤلف «فتح القدير» وغيره: قد ذَكَرَ بعضُ معاصرينا

(١) أي الإيرادات المثورة في طيات كتبه على القنوجي.

(٢) أجابه كما وعد في كتابه «تذكرة الراشد بردُّ تبصرة الناقد».

(٣) التعليقات الواردة منه على «النافع الكبير» وقد يقال: «منهواته».

(٤) طبع في دار «عالم الكتب» ببيروت. ط ١. ١٩٨٦. على أنه شرح للجامع الصغير، وهذا غير صحيح فهو مقدمة له، وتعليقاته على «الجامع الصغير» في حاشيته عليه، وقد قدَّم لها «بالنافع الكبير».

في كتابه «إتحاف الثَّالِث» وغيره من تصانيفه: أَنَّ ابْنَ الْهُمَامِ مِنَ الْمُتَعَصِّبِينَ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، وَهُوَ كَذِبٌ وَزُورٌ وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَرُدُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ لَكُونِهَا مُخَالَفَةً لِلْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَعَصُّبٍ مَذْهَبِي.

قال في «شفاء العي»: فيه نظرٌ من وجوه شتى:

الأول: أَنَّ هَذَا الْإِيرَادَ وَارِدٌ بَعِينُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمُعْتَرِضِ، حَيْثُ قَالَ فِي «الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ»: وَقَدْ سَلَكَ يَعْنِي ابْنُ الْهُمَامِ فِي أَكْثَرِ تَصَانِيفِهِ لَا سِيَّمَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» مَسْلَكَ الْإِنْصَافِ، مُتَجَنِّباً عَنِ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ وَالْإِعْتِسَافِ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ. انْتَهَى.

بيانه إِنَّ صَاحِبَ «الْإِتْحَافِ» لَمْ يَقُلْ إِلَّا مَا قَالَ هَذَا الْمُعْتَرِضُ، كَيْفَ لَا؟ وَعِبَارَتُهُ هَكَذَا: ابْنُ الْهُمَامِ دَرِ حَنْفِيَّتِ صُلْبِ بُوْدُورِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ شَرْحِ بَدَايَةِ دَرِ اسْتِدْلَالِ بَرَأْيِ حَنْفِيَّةِ بَسْيَارْ كُوشِيدِه وَدَرِ أَكْثَرِ مَوَاضِعِ جَادِهْ إِنْصَافِ هَمْ پَمِيُورِه وَجَايِ طَرِيقِ تَعَصُّبِ سِيرِدِه. اَنْتَهَتْ.

فَلَا يَعَزُبُ عَنِ الْمُنْصَفِ اللَّيِّبِ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ مُؤَدِيَّ كَلَامِ صَاحِبِ «الْإِتْحَافِ» إِنَّمَا هُوَ أَنَّ ابْنَ الْهُمَامِ قَدْ سَلَكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَسْلَكَ الْإِنْصَافِ، وَفِي بَعْضِهَا آثَرَ طَرِيقِ التَّعَصُّبِ وَالْإِعْتِسَافِ، وَهُوَ عَيْنُ مَا قَالَ الْمُعْتَرِضُ.

أَقُولُ: لَا يُنْكَرُ وَجُودُ التَّعَصُّبِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، وَالصَّلَابَةِ فِي بَعْضِ الدَّلَائِلِ مِنْ ابْنِ الْهُمَامِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ طَالَعَ بَحْثَ سُورِ الْكَلْبِ وَغَيْرِهِ، وَلِإِنْصَافِهِ^(١) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَإِنَّهُ كَثِيراً مَا يُرْجِّحُ مَا وَافَقَ الْأَحَادِيثَ، وَإِنْ خَالَفَهُ الْجُمْهُورُ وَيَشِيرُ إِلَى قُوَّةِ الْخِلَافِ، وَإِلَى مَا هُوَ الْمَنْصُورُ، وَهَذَا لَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَا إِنْصَافَهُ».

يَصَحُّحُ إِطْلَاقَ الْمُتَعَصِّبِ وَالصَّلْبِ الَّذِي يُؤْدِي مُؤَدَاهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ إِنَّمَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ ذَلِكَ وَيُخْفِي الْحَقَّ كَثِيرًا مَعَ ظُهُورِ الْحَقِّ فِيمَا هُنَاكَ، وَإِلَّا فَالْتَعَصُّبُ أحياناً أَمْرٌ قَلٌّ مِنْ خَلِيٍّ عَنْهُ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يَسْلُكُ مَسْلَكَ التَّعَصُّبِ أحياناً أَنَّهُ مُتَعَصِّبٌ أَوْ مُتَعَسِّفٌ.

أدله
نحسب

وهذا كما أَنَّ «مُنْكَرَ الْحَدِيثِ» لَا يُطْلَقُ فِي عَرَفِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى كُلِّ مَنْ رَوَى مُنْكَرًا، بَلْ عَلَى مَنْ كَانَ غَالِبُ رِوَايَاتِهِ مُنْكَرًا، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ مِفَادَ عِبَارَةِ «الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ»^(١) لَيْسَ إِلَّا وَجُودُ التَّعَصُّبِ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ: الصَّلْبِ أَوْ الْمُتَعَصِّبِ عَلَيْهِ كَمَا فِي «الْإِتْحَافِ» فَبَيْنَ عِبَارَتِي «الْإِتْحَافِ» وَ«الْفَوَائِدِ» بَوْنٌ بَعِيدٌ.

ثُمَّ قَالَ فِي «شِفَاءِ الْعِيِّ»: الثَّانِي: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ رَغِبَ فِي مَسْأَلَةِ فَضْلًا عَنِ الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، وَأَخَذَ بِمُقَابَلَتِهِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ.

نَعَمْ؛ إِذَا كَانَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ رِوَايَاتٌ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ رُبَّمَا يُرْجَّحُ أَقْرَبُهَا^(٢) بِالْحَدِيثِ، وَأَيْنَ هَذَا مِنَ الرَّدِّ وَالْمُخَالَفَةِ؟

أَقُولُ: لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ أَنَّهُ أَعْرَضَ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْحَنْفِيَّةِ إِعْرَاضًا تَامًا وَأَخَذَ بِمُقَابَلَتِهِ بِالْحَدِيثِ أَخْذًا كَامِلًا [بِمَا] يَفِيدُ عَدَمَ تَسْلِيمِهِ وَتَرْجِيحِهِ لِمَا قَرُبَ مِنَ الْحَدِيثِ مِنْ بَيْنِ رِوَايَاتِ الْحَنْفِيَّةِ؛ [وَهُوَ] كَافٍ لِإِثْبَاتِ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَصِّبٍ، فَإِنَّ الْمُتَعَصِّبِينَ وَالْمُقَلِّدِينَ الْجَامِدِينَ عَادَتُهُمْ تَرْجِيحُ مَا ثَبَتَ عَنْ أَئِمَّتِهِمْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَإِنْ خَالَفَ الْأَدْلَةَ، وَتَرَكُوا مَا ثَبَتَ عَنْهُمْ بِطَرِيقِ النَّدَرَةِ وَإِنْ وَافَقَ الدَّلَائِلَ الصَّحِيحَةَ، وَاخْتِيَارُ مَا رَجَّحَهُ الْمَشَايخُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَإِنْ كَانَ دَلِيلُهُمْ

(١) (ص ١٨١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَقْرَب».

ضعيفاً، وتسويته الأحاديث موافقة للمذاهب وإن كان سخيلاً، وعدم قبول الخلاف بل وعدم الإشارة إليه أيضاً إن كان قوياً.

وابن الهمام بريء من أمثال هذه الأمور في كثير من المباحث كما لا يخفى على الباحث، وليس المراد بالمخالفة ترك المذهب الحنفي وهجرانه بلا ضرورة، والدخول في طرق الطوائف الغير المقلدة حتى يمنع عدم وجوده فيه.

ثم قال: الثالث: أن طائفة من مسائل الحنفية تُخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة كعدم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه^(١)، وعدم جواز صلاة الفجر إذا أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس، وعدم جواز أداء السنة بعد إقامة صلاة الفجر، وعدم جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، وعدم تكرار الركوع في ركعة واحدة في صلاة الكسوف، وتقدير أقل المهر بعشرة دراهم، وعدم طهارة ما بال عليه الطفل الذكر قبل أن يُطعم بالرش، وعدم إيتار الإقامة، وعدم الإيتار بواحدة، وعدم أداء ركعتي تحية المسجد في حال الخطبة، وعدم استئذان صلاة الاستسقاء بالجماعة، وعدم تقليب الرداء، وعدم نذب الركعتين قبل المغرب، وعدم جواز صيام الولي عن الميت، وعدم كراهة صوم يوم الجمعة منفرداً، وغيرها، مع أن ابن الهمام لا يرد على شيء منها، بل

(١) قال العلامة الكوثري في «النكت الطريفة» ص ٨-٩: «مالك عالم أهل المدينة، وسفيان الثوري منافس أبي حنيفة في الكوفة، وكلُّ هؤلاء يقولون بعدم الرفع، بل لم يصحَّ حديث مطلقاً في الرفع غير حديث ابن عمر، وعِللُ الأحاديث الأخرى مشروحة في «الجواهر النقي» و«نصب الراية» وغيرهما». وقد أجاب الشيخ الكوثري رحمه الله في كتابه المذكور عن كثير من المسائل التي زعم أن أبا حنيفة رحمه الله خالف فيها الحديث، فانظره فإنه كتابٌ مَنعُ نافع.

يؤيدُ في كثيرٍ منها، ويسكتُ في بعضٍ، وحسبك به شاهداً على
تعصُّبه المذهبي.

أقول: في العبارة إيهامٌ أنَّ هذه المسائل مُتَّفَقٌ عليها ومفتى بها عند
الحنفية مع أنَّ بعضها ليس كذلك^(١).

وهناك مسائل كثيرة للحنفية مشهورةٌ في كتبهم الشهيرة أشار ابنُ الهمام
بقوةٍ ضدها، فلم صارَ تأييدُ تلك موجباً لأن يُطلقَ عليه اسم المُتصَلِّب، ولم
يصِرْ نقضُ هذه موجباً لأن لا يُطلقَ عليه لفظُ الصَّلْب؟!

ثمَّ قال: الرَّابِعُ: إنَّ العلماءَ صرَّحوا بكون ابنِ الهمام جدلياً نصَّ
عليه مَحْمُودُ بْنُ سُلَيْمَانَ الكفوي في «كتائب أعلام الأخيار»،
والسيوطي في «البغية»^(٢) على ما لَخَّصَهُ الْمُعْتَرِضُ في «الفوائد
البيهية»^(٣)، والمجادلة: هي المنازعةُ لا لإظهار الصَّواب بل
لإلزام الخصم، وهذا تصريحٌ بكونه مُتْعَصِباً، لا يُقالُ ليس المرادُ
بالجدل ما يُقابلُ المناظرةَ والمكابرةَ، بل المرادُ به عِلْمُ
المباحثة، وأنَّ السيوطي صرَّحَ بكونه مُحَقِّقاً، فكيف يكون
مُتْعَصِباً! لأنَّنا نقولُ: لو كان المرادُ المباحثة لَزِمَ التَّكرارُ؛ لأنَّهم
يذكرون في صفته مع جدله نظاراً أيضاً.

(١) حيث ذهب بعض الحنفية إلى خلافها، مثال ذلك مسألة تقدير المهر بعشرة دراهم لم يأخذ
بها الإمام اللكنوي، قال في كتابه «ظفر الأمانى» (ص ١٧٤): والمختار في باب المهر
بإطلاق قوله: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَآوِزَةً ذَلِكَ أَنَّ تَبَتُّغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] كيف لا؟ وقد تقرَّر
في أصول الفقه أنَّ العمل بإطلاق الكتاب أوجب، ولا تجوز الزيادة بخبر الواحد عليه وإن
كان صحيحاً، فكيف يزداد بمثل هذا الحديث الذي تناهى حاله في الضعف على الكتاب.
وبالجملة لم يأت أصحابنا في تقدير المهر بعشرة دراهم بدليل شافٍ، فالعمل بإطلاق
القرآن أوجب، وهذا وإن كان قولاً مخالفاً للحنفية، لكنَّه القول الفيصل. اهـ.

(٢) (١: ١٦٦).

(٣) (ص ١٨١).

وأما كونه مُحَقِّقاً فلا يُنافي كونه متعصباً، فإنه بالحيثيتين، فإنه مُحَقِّقٌ في رواياتِ المذهبِ يُرَجِّحُ ما هو أقربُ بالحديث، ومتعصبٌ من حيثُ أنه لا يقبلُ الحقَّ المخالفَ للمذهبِ الحنفي وإن ظهرَ الدليلُ.

أقول: هذا عجيبٌ جداً:

أما أولاً: فلأنَّ صفةَ كونهِ جدلياً إنَّما يذكرونها في أثناء مدحه، فكيف يكونُ المرادُ به الجدَلُ الذي هو موجبٌ لنقصه، أما رأيتَ كلامَ الكفوي في ترجمته: كان إماماً نظاراً فارساً في البحث، فروعياً أصولياً مُحَدِّثُ مفسِّر، حافظٌ نحويٌّ كلاميٌّ منطقيٌّ جدليٌّ، وله تصانيفُ مقبولةٌ معتبرةٌ. انتهى.

أما أَطْلَعْتُ عَلَى قولِ السيوطي^(١): كان علامةً في الفقه والأصول والنحو والصَّرفِ والمعاني والبيان والتصوف والموسيقى، مُحَقِّقاً جدلياً نظاراً، وكان له نصيبٌ وافزٌ ممَّا لأربابِ الأحوال والكرامات. انتهى.

فهل يقولُ عاقلٌ: أن المرادَ بالجدليِّ مَنْ يَرْتَكِبُ المجادلةَ. كلا؛ فإنَّ هذه من الصِّفَاتِ القبيحةِ، فكيف يذكرونها في سَرْدِ الأوصافِ الجميلةِ.

وأما ثانياً: فلأن تعريفَ المجادلةِ بما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّها هي المُنازعةُ لا لإظهار الصَّوابِ، بل لإلزام الخصم وإن كان مذكوراً في «الشريفة» وغيرها، لكنَّه مَخْدُوشٌ بعدم كونهِ جامعاً، لعدم صدقِهِ إلا عَلَى المجادلةِ السائِلةِ.

ومن المعلوم أنَّ المجادلَ كما أنَّه يكون سائلاً يكونُ مُجيباً أيضاً، والمجيبُ المجادلُ ليس غَرَضُهُ إلزامُ الخصمِ، بل غَرَضُهُ السَّلَامَةُ مِنْ إلزامِ الخصمِ، نَصٌّ عَلَيْهِ^(٢) القُطْبُ الرَّازِيُّ صاحبُ «المحاكمات» وصاحبُ «الأدبِ الباقية».

(١) في «بغية الوعاة» (١: ١٦٦-١٦٧).

(٢) في الأصل: «على».

وأما ثالثاً: فلأنَّ المجادلةَ والجدلَ بالمعنى الذي ذَكَرَهُ يُنافي المناظرةَ لكونها بقصدٍ إظهار الصَّواب، وقد نَفَى ذلك في المجادلةِ فلمْ يَتَبَّهْ لذكرهم النُّظار في توصيفه الدَّال على أنَّه قاصدٌ لإظهار الصَّوابِ في بحثه، فمع ذلك كيف يَصِحُّ جدله بالمعنى الذي ذَكَرَهُ؟ وإلا تَلَزَمُ المنافاةُ البَيِّنَةُ، والتزامها أَشْنَعُ من التزام التكرار الذي فَرَّ عنه، فحقُّ أن يقالَ في حقِّه: فَرَّ من المطر وقام تحت الميزاب!

وأما رابعاً: فلأنَّه ليس المرادُ بقولهم الجدلي ما توهمه، بل المرادُ بالجدل علمُ الجدل والخلاف، وهو من فروعِ أصولِ الفقه، داخلٌ تحتِ المناظرةِ، والاتصافُ به من الكمالاتِ الإنسانيةِ.

قال المؤرخُ ابنُ خلدون في مقدمة «تاريخه»: أما الجدلُ: وهو معرفةُ آدابِ المناظرةِ التي تجري بين أهل المذاهبِ الفقهيةِ وغيرهم، فإنه لَمَّا كان بابُ المناظرةِ في الرَّدِّ والقبولِ مُتسَعاً، وكلُّ واحدٍ من المناظرين في الاستدلالِ والجوابِ يُرسلُ عنانَهُ في الاحتجاج، ومنه ما يكونُ صواباً، ومنه ما يكونُ خطأً، فاحتاجَ الأئمةُ إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يَقِفُ المناظران عند حدودها في الرَّدِّ والقبولِ، وكيف يكونُ حالُ المستدلِّ والمجيبِ، وحيث يَسُوغُ له أن يكون مُستدلاً، وكيف يكون مَخْصُوصاً منقطعاً، ومَحَلُّ اعتراضِهِ أو مُعارضَتِهِ، وأين يجبُ عليه السكوتُ ولخصمِهِ الكلامُ والاستدلالُ؟ ولذلك قيل: إنَّه معرفةٌ بالقواعدِ من الحدود والآداب في الاستدلال التي يُتوصَّلُ بها إلى حفظِ رأيٍ وهَدْمِهِ، كان ذلك الرأْي من الفقهِ وغيره، وهي طريقتان:

طريقةُ البَزْدوي: وهي خاصةٌ بالأدلة الشرعية.

وطريقةُ العَميدي: وهي عامةٌ في كلِّ دليلٍ يستدلُّ به من أي علمٍ كان، وهذا العميدي هو أولُ من كَتَبَ فيها، ونُسِبَت الطَّرِيقَةُ إليه، وضعَ الكتابَ المسمَّى بـ «الإرشاد» مُختصراً، وتَبِعَهُ مَنْ بعده من المتأخرين كالنسفي

وغيره، وكَثُرَتْ في الطَّرِيقَةِ التَّالِيفِ، وهي لهذا العهد مَهْجُورَةٌ؛ لنقص العلم والتَّعْلِيمِ في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك كَمَالِيَّةٌ. انتهى كلامه^(١).

وفي «تقرير العلوم»: علمُ الجدل: علمٌ باحثٌ عن الطُّرُقِ التي يَقْتَدِرُ بها على إبرام أي وضعٍ كان وعلى هدم أي وضعٍ أُريدَ، وهذا من فروع علم النَّظَرِ المبني على علم الخلاف، وهو مأخوذٌ من الجدل الذي هو أحدُ أجزاء مباحث المنطق، لكنَّهُ خُصَّ بالعلوم الدينية.

ومبادئه^(٢): بعضها أمورٌ مشتتةٌ في علم النَّظَرِ، وبعضها خطابيةٌ، وبعضها أمورٌ عاديةٌ.

وله استمداذٌ من علم المناظرة.

وموضوعُهُ تلكَ الطُّرُقِ.

والغرضُ منه تحصيلُ مَلَكَةِ الهدم والإبرام.

قُلْتُ: الجدلُ لإظهارِ الصَّوابِ لا بَأْسَ به، وربما ينفع به في تشجيع الأذهان وتصقيل الخواطر، والذي مَنَعَ منه العلماءُ هو الجدلُ الذي يُضَيِّعُ الأوقاتَ ولا يحصلُ منه طائلٌ.

وعلمُ الخلاف: علمٌ باحثٌ عن وجوه الاستنباطاتِ المختلفةِ من الأدلةِ الإجمالية والتفصيلية، الذَّاهِبِ إلى كُلِّ منها طائفةٌ من العلماء.

ومبادئه^(٣) تستنبط^(٤) من علم الجدل.

واعلم أَنَّهُ يُمكنُ جَعْلُ علمِ الجدلِ والخلافِ من فروعِ علمِ أصولِ الفقه. انتهى مُلتَقَطاً.

(١) ابن خلدون في «مقدمته» (ص ٣٢١). دار ابن خلدون.

(٢) في الأصل: «مبادئه».

(٣) في الأصل: «مبادئه».

(٤) في الأصل: «يستنبط».

وفي «الحديقة الندية» شرح الطريقة المحمدية: يقال: جَدَلَ الرَّجُلُ جَدَلًا فهو جَدِلٌ من بابهِ تَعَبٌ، إذا اشتَدَّتْ خصومته، وجَادَلَ مُجَادَلَةً وجدالًا إذا خاصَمَ بما يشغلُ عن ظهور الحقِّ ووضوح الصَّواب، هذا أصلُهُ، ثُمَّ استعملَ على لسانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ في مقابلةِ الأدلةِ لظهور أرجحها، وهو محمودٌ إن كان للوقوفِ على الحقِّ وإلا فمذمومٌ. انتهى^(١).

وأما خامسًا: فلأنَّ حَمَلَ الجدليِّ على المتعصِّب والمجادلِ مطلقاً يردُّه قوله تعالى لنبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٢)، ومن المعلوم أنَّ الله تعالى لا يأمرُ أحداً بالمجادلةِ التعصُّبية.

وأما سادسًا: فلأنَّ الجدَلَ عند أهلِ الشَّرْعِ عبارةٌ عن مقابلةِ الأدلةِ بظهورِ أرجحها كما مرَّ نَقْلُهُ آنفًا، فمنه محمودٌ ومنه مذمومٌ، فلا يصحُّ حملُ الجدليِّ على المجادلِ المتعصِّب قطعاً.

ثُمَّ قال: الخامس: أنَّ ابنَ الهَمَامِ مع كونه خارقاً لِمَا أجمعَ عليه فُحُولُ الأئمةِ مِنْ كَوْنِ ما في الصَّحِيحِينَ أصَحَّ الأحاديثِ على ما يأتي، قد يُرجَّحُ ما في الصَّحِيحِينَ على ما في غيرهما لإثبات المذهبِ الحَنَفِيِّ، ويُناقِضُ نفسه. . إلخ.

أقول: لم ينكر ابنُ الهَمَامِ تَقَدُّمَ الصَّحِيحِينَ مطلقاً على ما في غيرها، بل حيث وجدَ شُرُوطَ الصَّحَّةِ التي اعتبرها البخاريُّ ومُسَلَّمٌ في روايةٍ غيرهما كما يناديه قوله في «فتح القدير»^(٣) في بحثِ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ المغربِ: قولُ مَنْ قال أصَحُّ الأحاديثِ ما في الصَّحِيحِينَ، ثُمَّ ما انفردَ به البخاريُّ، ثُمَّ ما انفردَ به

(١) من «الحديقة الندية» (٢: ٢٤٦).

(٢) من سورة النحل، الآية (١٢٥).

(٣) (١: ٤٤٥) للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيَاسي المعروف بابن الهَمَامِ الحَنَفِيِّ (ت ٨٦١هـ). دار الفكر. ط ٢. ١٩٧٧.

مُسَلَّمٌ، ثُمَّ مَا اشْتَمَلَ عَلَى شَرْطِهِمَا، ثُمَّ مَا اشْتَمَلَ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِمَا: تَحَكُّمٌ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِ، إِذَا الْأَصْحِيَّةُ لَيْسَ إِلَّا لَاشْتِمَالِ رَوَاتِهِمَا عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي اعْتَبَرَاهَا، فَإِذَا فُرِضَ وَجُودُ تِلْكَ الشُّرُوطِ فِي رَوَايَةِ حَدِيثٍ فِي غَيْرِ الْكِتَابَيْنِ، أَفَلَا يَكُونُ الْحُكْمُ بِأَصْحِيَّةِ مَا فِي الْكِتَابَيْنِ عَيْنَ التَّحَكُّمِ؟ انْتَهَى.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا سَهْلَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ فِي دَفْعِ الْمُنَاقِضَةِ لِإِمْكَانِ أَنْ يُقَالَ: حَيْثُ اعْتَرَفَ بِتَقْدُّمِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَلَى مَا فِي غَيْرِهِمَا لَمْ يَوْجَدْ هُنَاكَ فِي رَوَايَةٍ (١) غَيْرِهِمَا شُرُوطَهُمَا.

ثُمَّ قَالَ: السَّادِسُ: أَنَّ ابْنَ الْهَمَامِ لَا يَقُولُ بِتَرْجِيحِ أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ عَلَى أَحَادِيثِ غَيْرِهِمَا، بَلْ يَنْقُضُ مَا اتَّفَقَتْ (١) عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ أَنَّ أَحَادِيثَ الصَّحِيحَيْنِ أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ.

أَقُولُ: كَلَامُ ابْنِ الْهَمَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَعْلَامِ، كَمَا بَسَطَهُ صَاحِبُ «دَرَاثَاتِ اللَّيْبِ فِي الْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ بِالْحَبِيبِ» (٢) لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ التَّعَصُّبِ وَالصَّلَابَةِ فِي شَيْءٍ، بَلْ هُوَ اخْتِلَافُ أَصُولٍ اخْتَارَ فِيهِ مَا اخْتَارَ لِدَلِيلٍ لَاحِ لَهْ، وَإِنْ ظَهَرَ خَطَاؤُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفِينَ فِي الْأَصُولِ، وَيَحْقُقُونَ مَا بَنَوْهُ بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، وَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِسَبَبِهِ مُتَّعَصِبًا وَلَا مُتَّصِلًا.

قُلْتُ فِي مَنَهَيَاتِ «النَّافِعِ الْكَبِيرِ» بَعْدَ ذِكْرِ مَنَاقِبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَمَدَائِحِهِ: قَدْ تَفَرَّقَ النَّاسُ فِي عَصَرِنَا فِي شَأْنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فَرَقَتَيْنِ:

(١) فِي الْأَصْلِ: «اتَّفَقَ».

(٢) مُؤَلَّفُهُ هُوَ الْعَلَمَاءُ الْبَارِعُ الْمُتَكَلِّمُ النَّظَّارُ الْمَلَقَّبُ بِالْمَعِينِ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمَلَقَّبُ بِالْأَمِينِ السَّنْدِي (ت ١١٦١هـ). حَقَّقَهُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّشِيدِ النُّعْمَانِي، وَنَشَرَتْهُ لَجَنَةُ إِخْيَاءِ الْأَدَبِ السَّنْدِي بِكَرَاتَشِي. ط ١. ١٩٥٧م.

ففرقة: ظننت جملة أقواله كالوحي من السماء، فبالغت في الأخذ بما ذهب إليه وإن كان مخالفاً للجمهور، أو كان مخالفاً لتصريحات من هو أعلى من ابن تيمية.

وطائفة: أخرجته من أهل السنة بسبب ما نُقل عنه من المتفردات المخالفة للجمهور.

وأنا سالك مسلك بين بين، وأقول كما قال^(١) الذهبي: هو عديم النظر، بحر العلوم، شيخ الإسلام، ومع ذلك فهو بشر له ذنوب وخطأ، فليسد الإنسان لسانه عن تحقيره وليدقق النظر في ما قال، فإن كان صواباً فليقبله، وإن كان خطأ فليتركه.

قال في «شفاء العي»: لا وجه لصحة هذا الكلام، فإنه لا وجود للطائفة الأولى في زماننا أصلاً إلا في ذهن المعترض.

أقول: هذا نفى عجيب! ولو طوِّبَ هذا النَّافي بالبرهان على ذلك لعجز عنه إلا أن يتمسك بأن الأصل في الأشياء العدم، وهو لا يُعارض إثبات المثبت، فإن المثبت معه زيادة علم ليست للنافي، وقد تقرر في الأصول وشهد به المعقول والمنقول أن الإثبات مُقدم على النفي.

ولعمري كيف نفى وجود هذه الطائفة في هذا الزمان مُطلقاً ولم يتيسر له سياحة جميع البلاد ولا ملاقة جميع الأفراد حتى يعرف خلوة كل بلدة في هذا الزمان عن وجود هذه الطائفة؟ والمثبت يكفيهِ الوقوف على وجودها ولو في بعض البلاد، ولا يلزمه الوقوف على أحوال جميع الأفراد، فانعكس ما قاله، وصدق أنه لا وجود لهذا النفي المطلق إلا في ذهنه، نعم لو ادعى أحد في أشخاص معينين أنهم منهم، وقابله هذا النَّافي بأنهم ليسوا منهم لكان للكلام نوع استقرار.

(١) في الأصل: «قاله».

وأما هذا النَّفْي العام، فليس له ثُبُوتٌ واستقرارٌ، وهل هذا إلا كما قال في زماننا رئيسُ الملاحدة: لا وجودَ للجنِّ ولا للشياطين، لا في الأعصار الماضية ولا الحالية^(١)، أو قال مبتدعٌ محسنٌ للبدعات الواهية: لا وجودَ في هذا الزَّمان للفرقةِ المبتدعةِ الطَّاغيةِ، وأمثالُ هذه السُّلُوبِ الكليةِ: ﴿كَشَجَرَفُ خَيْشَةٍ اجْتَنَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾^(٢)، وكتباءُ ﴿أَسَسَ بُيُكُنْمُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾^(٣).

ثُمَّ قَالَ:

اللهم إلاً أن يُرادَ بها المحققون من علماء زماننا الذين يُوافقون في بعض المسائل شَيْخَ الإسلام ابنَ تَيْمِيَّةَ كمسألة زيارة خير الأنام، ومسألة الاستواء وغيرهما ممَّا دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ.

أقول: مسألة زيارة خير الأنام كلامُ ابنِ تَيْمِيَّةَ فيها^(٤) من أفاحش الكلام، فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ السَّفَرَ لزيارة قبر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ويجعلُهُ سَفَرَ معصيةٍ، ويحرِّمُ نفسَ زيارةِ القبرِ النَّبَوِيِّ أيضاً، ويجعلُهَا غَيْرَ مَقْدُورَةٍ وغيرَ مَشْرُوعَةٍ وممتنعةٍ، ويحكمُ على الأحاديثِ الواردةِ في التَّرْغِيبِ إِلَيْهَا أَنَّ كُلَّهَا موضوعةٌ مع حُسْنِ بعضها.

ولعمري عِلْمُ ابنِ تَيْمِيَّةَ أَكْثَرَ مِنْ عَقْلِهِ، وَنَظَرُهُ أَكْبَرُ مِنْ فَهْمِهِ، وَقَدْ شَدَّدَ عَلَيْهِ بسبب كلامه في هذه المسألة علماء عصره بالنكير، وأوجبوا عليه

(١) يعني المؤلف برئيس الملاحدة: أحمد خان المتوفى سنة ١٨٩٨م، لم يكن له حظٌ كبيرٌ من العلوم الشرعية، ولكنه كان خطيباً مفوهاً، حمى بعض جنود الإنجليز في ثورة الهند الكبرى سنة ١٨٥٧م، وكان يدعو إلى التعليم العصري، وأسس جامعة عليجراه. وقد اشتهر عنه إنكار وجود الجنِّ والشياطين كما أشار المؤلف. ترجمته في «نزهة الخواطر» لعبد الحي الحسيني (٨: ٣٠-٣٧)، وغيره.

(٢) من سورة إبراهيم، الآية (٢٦).

(٣) من سورة التوبة، الآية (١٠٩).

(٤) في الأصل: «فيه».

التَّعْزِير، وذلك سنة ستٍ وعشرين وسبعمئة في شعبان، فاعتقل بالقلعة، ولم يزل بها إلى أن دَخَلَ في ذي القعدة سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمئة مُرتَحِلاً من هذه الدَّارِ إلى أبواب الجنان على ما بَسَطَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسْقلاني في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»^(١)، فرحمه الله رحمةً واسعة، نِعَمَ الرَّجُلُ كان لولا ما نُقِلَ عنه من المسائل البشعة والتقارير.

وبالجملة فكلامه في مسألة الزيارة ليس ممَّا يَقْبَلُهُ المحققون إلا مَنْ أَشْرَبَ شرابَ حبِّ ابنِ تيمية، وهو خارجٌ عن مخاطبات أرباب القرائح السليمة، وقد ذُكِرَتْ كثيراً ممَّا يتعلَّقُ بهذا المبحث في رسالتي «الكلام المبرم في نقض القول المحكم»، و«الكلام المبرور في ردِّ القول المنصور»، و«السعي المشكور في ردِّ المذهب المأثور»^(٢)، أَلْفَتْهَا رَدًّا لرسائل^(٣) مَنْ حَجَّ ولم يزُرْ قبرَ النَّبِيِّ ﷺ وحرَّمَ زيارة قبره المعهودة في العصور الإسلامية على العالم.

فإلى الله المُشْتَكِي، وإليه المتضرَّعُ والملتجئ، من أمثال هذه الأقوال، تَشْعُرُ منها جُلُودُ مَنْ يَخْشَى ذا الجلال، وإذ قد جَرَى ذِكْرُ مسألة الزيارة ناسب أن يُذكر ما وَقَعَ من صاحب «إتحاف الثُّبلاء» في رسالته «رحلة الصديق إلى البيت العتيق» تَبَعاً لابن تيمية وتلامذته من المسامحة بالكلمات المُختصرة، والتفصيلُ قد فرغْتُ عنه في الرِّسائل المذكورة.

✓ قوله في الباب الخامس من «الرحلة» المعقود لذكر زيارة النبي صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم في الفصل الأول منه: قد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهورُ إلى أنَّها مندوبة، وذهب

(١) (١: ١٤٩).

(٢) طبعت هذه الرسائل الثلاث في مطبع إسلام شوكت في لكهنؤ. ١٣١١ هـ. وهي في مجلد كبير.

(٣) المقصود هنا هو محمد بشير السَّهْوَاني المتقدمة ترجمته (ص ١٥).

بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة، وقالت الحنفية: إنها قريبة من الواجبات، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها غير مشروعة وتبعه على ذلك جمع من المحدثين، وروي ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض. انتهى^(١).

وفيه أن ظاهر كلامه يُنادي على أنه يذكر الاختلاف في نفس الزيارة لا في السفر إلى المدينة بقصدها، وحينئذٍ فذكر خلاف القاضي عياض وغيره فيه خلطٌ بحثٍ ببحثٍ آخر، وتوضيحه أن هاهنا أمرين:

أحدهما: نفس زيارة قبر المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلّم.

والثاني: السفر إلى المدينة بقصد الزيارة.

وأحدهما لا يستلزم ثانيهما، فقد يوجد الأول بدون الثاني كما للمقيم في المدينة الطيبة، والآفاقي إذا سافر إلى المدينة بقصد زيارة المسجد النبوي الذي هو^(٢) أحد المساجد الثلاثة التي تُشدُّ إليها الرِّحال المُشار إليه بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم: «لا تُشدُّ الرِّحال إلا إلى ثلاث مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(٣)، أو سافر إلى المدينة

(١) من «رحلة الصديق إلى البيت العتيق» للفتوح (ص ٣٩).

(٢) في الأصل: «هي».

(٣) رواه البخاري في كتاب الجمعة رقم (١١١٥، ١١٢٢)، وفي كتاب الحج رقم (١٧٣١)، وفي كتاب الصوم رقم (١٨٥٨). ومسلم في كتاب الحج رقم (٢٣٨٣، ٢٤٧٥). والترمذي في كتاب الصلاة رقم (٣٠٠). والنسائي في كتاب المساجد رقم (٦٩٣). وأبو داود في كتاب المناسك رقم (١٧٣٨). وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة رقم (١٣٩٩، ١٤٠٠). وأحمد في باقي مسند المكثرين رقم (٦٨٩٣، ٦٩٥١، ٧٤١٠، ١٠١٠٣، ١٠٦١٨، ١٠٨٦٧، ١٠٩٨١، ١٠٩٩١، ١١٠٥٧، ١١٠٨١، ١١٢٥٦، ١١٣١٠، ١١٣١٤)، وفي باقي مسند الأنصار رقم (٢٢٧٣٠)، وفي مسند القبائل رقم (٢٥٩٧١). والدارمي في كتاب الصلاة رقم (١٣٨٥).

بِقَصْدِ طَلَبِ الْعِلْمِ أَوْ لِمَلَاقَاةِ الْأَحْبَابِ أَوْ لِلسَّيَاحَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ الْمَجْوزَةِ لِلسَّفَرِ، فَزَارَ قَبْرَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وقد يوجد الثَّانِي دون الأوَّل بأن سافرَ الآفاقي إلى المدينة بقصدِ الزَّيَارَةِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَرَضَ لَهُ عَائِقٌ سَمَوي أَوْ أَرْضِي عن الحضورِ حضرةِ قَبْرِ الرَّسُولِ وَزِيَارَتِهِ، فَبَيَّنَ الْأَمْرَيْنِ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ تَحَقُّقًا.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ: السَّفَرُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَشُدُّ الرُّحَالِ إِلَيْهَا بِقَصْدِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، حَتَّى أَنْ مَنْ حَرَّمَ سَفَرَ الزَّيَارَةِ أَجَازَهُ أَيْضًا؛ لَوُرُودِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ، وَالسَّفَرُ إِلَى الْمَدِينَةِ بِقَصْدِ نَفْسِ زِيَارَةِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ اخْتَلَفَ فِيهِ: فَيَنْقَلُ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَعِيَاضِ حُرْمَتُهُ أَخْذًا مِنْ حَدِيثٍ: «لَا تُشَدُّ الرُّحَالُ» وَغَيْرِهِ.

وَقَامَ لِنَصْرَةِ رَأْيِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ تَلَامِذَتُهُ: ابْنُ الْقَيْمِ، وَابْنُ رَجَبٍ، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، وَسَلَكُوا فِي هَذَا مَسْلَكَهُ، وَحَقَّقُوا فِي زَعْمِهِمْ مَا حَقَّقَهُ لَكِنْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ:

تَرَوُّحٌ إِلَى الْعَطَارِ تَبْغِي شَبَابَهَا وَلَنْ يُضْلِحَ الْعَطَّارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ

وَقَدْ قَامَ نَقَادُ فَنِّ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ لِإِبْطَالِ هَذَا الرَّأْيِ، وَجَعَلُوهُ سَخِيفًا، وَنَقَضُوا دَلَائِلَ الْمُنْكَرِينَ، وَجَعَلُوا طَرِيقَ اسْتِدْلَالِهِمْ ضَعِيفًا، وَصَنَّفَ التَّقِيُّ السَّبْكِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ «شِفَاءَ السَّقَامِ فِي زِيَارَةِ خَيْرِ الْأَنَامِ»^(١)، فَافَادَ وَأَجَادَ.

وَصَنَّفَ فِي رَدِّهِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي كِتَابًا سَمَّاهُ «الصَّارِمُ الْمَنْكِي عَلَى نَحْرِ ابْنِ السَّبْكِ» مَلَأَهُ بِزَوَائِدَ مُسْتَغْنَى عَنْهَا، وَأَقْوَالٍ مُرَدُّدَةٍ قَدْ رُدَّ عَلَيْهَا.

(١) مطبوعٌ عدَّةَ طبعاتٍ منها طبعةُ دارِ المعارفِ العثمانية. ط٣. ١٩٨٢ م.

ولعمري إِنَّهُ كتابٌ نفيسٌ في بابِهِ يَشْهَدُ بِتَبَخُّرِ مؤلِّفِهِ، لولا ما فيه من دعاوي كاذبة وإعادة أقوالٍ مردودةٍ من دون أن يُجيبَ عن رَدِّها جواباً شافياً، ويأتي في بابِ المنع الذي ذهبَ إليه شيخُهُ دليلاً كافياً.

وقد رددتُ على مواضعٍ من كتابه في «السعي المشكور» وفي عزمي إن ساعدني التوفيق أن أَرَدَ كتابَهُ رَدّاً مستقلاً، (وأوردُ فيه كلاماً وافياً بحيث يتوب وجهُ وروحُ شيخِهِ وصاحبيه عما اقترفاه - فرحمهم الله رحمةً واسعة - لقد كانوا عديمي التَّظهير في تبخُّرِهِم، مُستحقِّين لأن تُقبلَ جميعُ أقوالِهِم ويُفتخَرُ بتحقيقاتِهِم لولا ما كسبوه من الأقوال السَّخيفة والآراء المردودة.

وأما الإمامُ مالكٌ فقد نَقَلَ ابنُ تَيْمِيَّةٍ وأتباعُهُ: أَنَّهُ أيضاً ذاهبٌ إلى هذا الرأي، لكنهم مؤاخذون بتصحيحِ نقلِ صحيحِ صريحٍ، وكتبُ المالكيةِ مُكذَّبةٌ لهم، وأصحابُ مالكٍ يُنكرون أن يكونَ هذا مذهبَ إمامِهِم؛ وهم أعرفُ به من غيرِهِم.

وبالجملة فهذا الرأي سخيْفٌ جداً، ولا عبرة في هذا إلى الذَّاهِبِ مالِكاً كان أو غيرَهُ، عياضاً كان أو غيرَهُ، ابنُ تَيْمِيَّةٍ كان أو غيرَهُ، فانظر إلى ما قال ولا تنظر إلى مَنْ قال.

وجمهورُ علماء الأُمَّة وأكثرُ محقِّقي الملة منكرون^(١) عن هذا الرأي أشدَّ الإباء، ويجوزونَ شَدَّ الرُّحالِ بقصدِ زيارةِ القبور لا سيما زيارة سيدِ القبور، قبرِ سيدِ أهلِ القبور، بل صَرَّحَ بعضهم بنَدبِ السَّفرِ إلى المدينة بقصدِ نفسِ الزَّيارة، وتجريدِ السَّفرِ له عن السَّفرِ بقصدِ مَسْجِدِهِ.

وقد رأيتُ في المنام عند تأليفِ «السعي المشكور» وبلوغي إلى بحثِ شَدِّ الرُّحالِ ما أَكَّدَ رأيي^(٢)، وأنَّ ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ هو الصَّوابُ الثَّقِي، فله الحمدُ على ذلك.

(١) هكذا في الأصل.

(٢) في الأصل: «رأي».

وهذا إذا كان المقصودُ من السَّفر نفسَ زيارة القبور على الوجوه الشرعية، وأمَّا الزَّيارة البدعية، والسَّفر بقصدها المُشتملُ على أمورٍ مُحَرَّمةٍ ومَكروهةٍ كالسَّفر بقصدِ الشَّرْكة في مجالس الأعراس المعهودة في زماننا المُشتملة على جَعْلِ قُبُورِ المشايخ عيداً، وعلى أمور كثيرة غير مشروطة كالغناء مع المزامير والرَّقص، وجَعْلِ القبور أوثاناً تُعْبَدُ فلا كلام في عدم جوازه.

وأما نفسُ زيارة القبرِ النَّبَوِيِّ فلم يذهب أحدٌ من الأئمة وعلماء الملة إلى عصر ابن تيمية إلى عدم شرعيته، بل اتفقوا على أنها أفضلُ العبادات وأرفعُ الطاعات، واختلفوا في ندبها ووجوبها، فقال كثير منهم: بأنها مندوبة. وقال بعض المالكية والظاهرية: أنها واجبة.

وقال أكثرُ الحنفيَّة: أنها قُربٌ من الواجب، وقريبُ الواجب عندهم في حُكم الواجب.

وأول من خَرَقَ الإجماع فيه وأتى بشيء لم يسبق إليه عالمٌ قبله هو ابن تيمية، فإنه جعل نفسَ زيارة القبرِ النَّبَوِيِّ أيضاً غيرَ مشروعة، وكثيرٌ من أتباعه وإن أنكروا صحَّة هذا القولِ منه، وهو الذي كنت أظنُّه سابقاً لكن معاينة «الصَّارم» لتلميذه جعلني على يقينٍ [من] إنكاره نفسَ الشرعية كما لا يخفى على من طالعه، ولعلك تفتنت من هذا البحث ما صدر من صاحب «الرحلة» في قوله المذكور^(١) من الخلط والمغالطة.

أما أولاً: فلأنه في صددِ ذكرِ الخلافِ في نفسِ الزَّيارة ذَكَرَ خلافَ الجويني وعياض، مع أن خلافيهما في جواز السَّفر بقصدِ الزَّيارة لا في نفسِ الزَّيارة، وهما أمران متغايران.

وأما ثانياً: فلأنه نسب ذلك إلى مالك مع أنه بريء عن هذا القول، فعنده ليس نفس الزيارة غير مشروعة^(١) ولا السفر إليه.

وأما ثالثاً: فلأن نفس زيارة القبر النبوي عند ابن تيمية ممتنعة وغير مقدورة، فما معنى كونها^(٢) عنده غير مشروعة! فإن شرعية الشيء وعدمها فرع إمكانه كما قال بدر الدين الشبلي القاضي محمد بن عبد الله أبو البقاء الدمشقي الحنفي، المتوفى على ما قيل سنة تسع وستين وسبع مئة تلميذ المزي والذهبي في الباب الثلاثين من كتابه «آكام المرجان في أحكام الجان»: قول الفقهاء لا تجوز المناكحة بين الجن والإنس وكراهة من كرهه من التابعين دليل على إمكانه؛ لأن غير الممكن لا يحكم عليه بجواز ولا بعده في الشرع. انتهى^(٣).

وأما رابعاً: فلأن ابن عبد الهادي صرح في «الصارم»^(٤) في مواضع^(٥) أن ابن تيمية لا يترك زيارة القبر النبوي الشرعية، إنما يترك الزيارة البدعية، وهذا وإن كان غير صحيح في نفسه كما بسطته في «السعي المشكور» لكن يكفي لإلزام صاحب «الرحلة» المصوب لكلمات «الصارم» حيث يقول: إنها عند ابن تيمية غير مشروعة^(٦).

فإن قال: مرادي ذكر الخلاف في السفر بقصد الزيارة لا في نفس الزيارة؛ قلنا: ذلك أبعد وأبعد، فإنه حينئذ لا يصح ذكر قول الحنفية بقرب الوجوب وقول الظاهرية والمالكية بالوجوب، فإن هذين القولين إنما هما في

(١) في الأصل: «مشروع».

(٢) في الأصل: «كون».

(٣) في «آكام المرجان» (ص ٦٧). تحقيق مجدي الشهاوي. مكتبة الإيمان. المنصورة.

(٤) اسمه «الصارم المنكي في الرد على السبكي» للحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي

الحنبلي المقدسي (ت ٧٤٤هـ). حققه إسماعيل الأنصاري. طبع مكتبة ابن تيمية.

(٥) (ص ٤٤٦).

(٦) في «رحلة الصديق» (ص ٣٩).

نفس الزيارة لا المسافرة، فلم يقل أحدٌ بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وإن ذهب بعضهم إلى وجوب نفس الزيارة، مع أنه يأبى هذا المراد كلامه بعده؛ فإنه ذكر دلائل كون نفس الزيارة مشروعاً، وأجاب عنها أخذاً من «الصارم»، وقد فرغت عن ردِّ بعض ما في «الصارم» في «السعي المشكور» وذلك كافٍ لردِّ ما أخذه منه.

قوله في «الرحلة» بعد ورقة ذكر فيها البحث في الأحاديث الواردة في الزيارة أخذاً من «الصارم»:

وبالجملة هذه الأحاديث التي استدلَّ بها تقيُّ الدين عليُّ بنُ عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ست وخمسين وسبع مئة في «شفاء السقام»^(١) في زيارة خير الأنام^(٢)، والشيخ ابن حَجَر المكي الهيثمي الشافعي في «الجواهر المنظم في زيارة النبي المكرم»^(٣)،^(٤) وغيرها في غيرهما، ليس فيهما حديث حسنٌ أو صحيحٌ بل كلها ضعيفةٌ موضوعةٌ أو منكراً لا أصلَ لها. انتهى^(٥).

وفيه أنه ليست كلها ضعيفةً ضعفاً لا يصحُّ الاحتجاجُ بها^(٦) بل بعضها حسنٌ كحديث: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شِفَاعَتِي»^(٧) وغيره، كما بسطته في «السعي المشكور» وغيره.

(١) وقع في الأصل: «الأسقام»، والمثبت من الطبعة الهندية لـ «شفاء السقام»، وهو مطبوعٌ عن نسخة المؤلف بخطه.

(٢) (ص ٢-٤٠).

(٣) مطبوعة الكتاب: «المعظم».

(٤) (ص ١٢-٢٢) طبع في دار جوامع الحكم. القاهرة. وله طبعات قبل هذه.

(٥) من «رحلة الصديق» (ص ١٤٦).

(٦) وقع في الأصل: «به».

(٧) رواه الدارقطني في «السنن» في باب المواقيت (٢: ٢٧٨). والبيهقي بلفظ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي»

أو قال: «مَنْ زَارَنِي كُنْتَ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً» في كتاب الحج في (باب زيارة قبر النبي ﷺ)

(٢٤٥: ٥).

قوله: فظهر بهذا أن ما ذهب إليه ابنُ تيمية وأهل الحديث ومالكُ إمامُ دار الهجرة والجويني والقاضي عياض ومن تبعه من المحققين من تضعيفها وردّها وعدم قبولها هو الصواب البحث^(١).

فيه^(٢) افتراءٌ على مالك والجويني وعياض فإنهم لم يضعفوا الأحاديث الواردة في الزيارة ولم يردوها، ومن ادعى ذلك فعليه البيان بنقل عباراتهم الصريحة.

وإنما تكلم الجويني وعياض في بحث شدّ الرّحال بقصد الزيارة، وهو أمر آخر، وقد غلطهما المحققون في ذلك.

قوله: ولو فرض حسنّها أو صحّتها لا دلالة لها على السّفر للزيارة بل على الزيارة فقط، وليس النزاع في زيارة القبور، بل في السّفر إليها وشدّ الرّحال إليها، وهي مسألة غير هذه المسألة^(٣).

فيه أنه لو^(٤) كانت المسألتان متغايرتين عنده فلم أجرى الخلاف الذي وقع في شدّ الرّحال بقصد الزيارة في نفس الزيارة.

قوله بعد نحو ورقة: لم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السّفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمستحب، لا لقبور الأنبياء والصّالحين، ولا غير ذلك^(٥).

فيه افتراءٌ على الأئمة الأربعة والجمهور كما بسطتُه في «السعي المشكور».

(١) انتهى من «رحلة الصديق» (ص ١٤٦).

(٢) وقع في الأصل زيادة «أو» بعد فيه.

(٣) انتهى من «رحلة الصديق» (ص ١٤٦).

(٤) في الأصل: «لا».

(٥) انتهى من «رحلة الصديق» (ص ١٥٠).

تنبيه:

ليس الغرض ممّا أوردنا هاهنا البحث بصاحب «الرحلة» في هذه المسألة بل الغرض مجرد ذكر مُسامحاته وافتراءاته؛ لئلا يَقَعَ العوامُّ في الغلط من كلماته.

ومن قصدَ البحث فيه والجواب عمّا أوردته فليطالع «السعي المشكور» وليُجب^(١) عنه، ودُونُهُ خَرَطُ القَتَادِ.

ثمّ قال في «شفاء العي»: فإن كان هذا فلا ريبَ في أنّه كَذَبَ وافتراءً، أمّا ترى العلماءَ المذكورين لا يوافقون شيخَ الإسلام ابنَ تيميةَ في كلّ مسألة، بل فيما كان ثابتاً بالكتابِ والسُّنةِ الصّحيحة، وأمّا ما كان مُخالفاً لهما فيردون عليه، وقد وافق المُعترضُ أيضاً ابنَ تيميةَ في بعض فتاواه في مسألة الاستواء.

أقول: إني ما وافقتُ ابنَ تيميةَ في مسألة الاستواء إلا لأنّه وافقَ فيه جماعاتِ الصّحابةِ والتّابعينَ والأئمةِ المُجتهدين.

وأما مباحثهُ الشّاذةُ المردودةُ كبَحْثِهِ في مسألة الزّيارة، وأبحاثه في كثير من الأحاديث الجيادِ في كتابه «منهاج السُّنة»، فأنا مع جمهور علماء الأئمة، وأكثرُ محقّقي المِلّةِ بمعزلٍ عنها، وكثيرٌ من علماء عصرنا قد تبعوه في هذه المباحث أيضاً حبّاً بابنِ تيميةَ، وحُبُّكَ في الشّيءِ يُعمي ويُصمّ.

قلت في منهيات «النافع الكبير»^(٢) بعد ذكرِ ترجمة السيوطي المتوفّي سنة إحدى عشرة وتسعمئة: ذكرَ بعضُ المعاصرين في رسالته «الجَنّةُ في الأسوة الحسنة بالسنة»: أنّ الشّيوطيّ تلميذُ ابنِ حَجَرِ العسقلانيّ.

(١) في الأصل: «وليُجب».

(٢) «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» (ص ٤٤).

وهو زَلَّةٌ عن قَلَمِهِ، فَإِنَّ وفَاةَ ابْنِ حَجَرٍ عَلَى ما ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ في «حسن المحاضرة»^(١) سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وخَمْسِينَ وثمانمِئَةٍ، وولادةَ السَّيُوطِيِّ سَنَةَ تِسْعٍ وأربَعِينَ فَأُنِيَ يَصَحُّ التَّلمِذُ.

وَقُلْتُ أَيْضاً في «التَّعليقاتِ السَّنيةِ عَلَى الفوائدِ البهيَّةِ»^(٢): نظيرُ هذا الخطأ ما صَدَرَ عن بعضِ أَفاضِلِ عصرنا في رسالته «حصولُ المأمولِ من علمِ الأصول»، و«الجُتَّةُ بالأسوةِ الحسنةِ بالسُّنَّةِ» أَنَّ السَّيُوطِيَّ تلميذُ لابنِ حَجَرٍ العَسْقلانيِّ، وقد تعقَّبْتُ عليه في بعضِ رسائلِي أَنَّ وفَاةَ ابنِ حَجَرٍ سَنَةَ (٨٥٢) وولادةَ السَّيُوطِيِّ سَنَةَ (٨٤٩)، صَرَّحَ به أصحابُ التَّواريخِ والطَّبقاتِ^(٣)، ونَصَّ عليه هذا الفاضِلُ أَيْضاً بنفسه في مواضعٍ من رسائلِهِ، فَأُنِيَ يَصَحُّ التَّلمِذُ.

ثُمَّ ذَكَرَ هذا الفاضِلُ في رسالته «بدايةُ السائلِ إلى أدلَةِ المسائلِ»: أَنَّ السَّيُوطِيَّ تلميذُ لابنِ حَجَرٍ المذكورِ، وَكَتَبَ عليه منهيَّةً^(٤) مُحَصِّلُها أَنَّهُ هَكَذا ذَكَرَهُ الشُّوكاني، ولعلَّ التَّلمِذَ مِنْهُ بالواسطةِ أو بالإجازةِ، وَكَتَبَ عَلَى بعضِ المواضعِ من رسالته «منهجُ الوصولِ إلى اصطلاحِ أحاديثِ الرِّسُولِ» منهيَّةً بهذه العبارة: قال عليُّ القاري في أولِ «المِرْقاةِ شرحِ المشكاة»: وقد حصلَ إِلَيَّ إجازةٌ تامَّةٌ ورخصةٌ^(٥) عامَّةٌ مِنَ الشَّيْخِ العلامةِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الخباني الأزهري الأشعري، وقد قال: قرأتُ عَلَى شَيْخِ الإسلامِ وإمامِ الأئمَّةِ الأعلامِ الشَّيْخِ جلالِ الدِّينِ السَّيُوطِيِّ كُتُباً مِنْ

(١) (٢٠٦: ١).

(٢) (ص ١١).

(٣) ونَصَّ عَلَيْهِ السَّيُوطِيُّ نَفْسَهُ في «حسن المحاضرة» (١: ١٨٨).

(٤) معنى منهيَّة: أي تَعلِيْقاً مِنْهُ.

(٥) في الأصل: «ورخصت».

الحديث وغيره من العلوم كـ «البُخاري» و«مُسلم» وغيرهما من الكتب الستة وغيرهما، البعض قراءةً والبعض سماعاً.

وقد أجازني بجميع مُروياته، وبما أجازهُ به خاتمةُ المحدثين مولانا الشَّيْخُ ابنُ حَجَرِ العسقلاني. انتهى.

وهذا يدلُّ على أنَّ السيوطي أخذَ عن الحافظِ ابنِ حَجَرٍ صاحبِ «الفتح»، فليعلم. انتهى.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ أَخَذَ السَّيُوطِيُّ عَنِ الْحَافِظِ مِمَّا يَسْتَحِيلُهُ النَّقْلُ مَعَ صِحَّةِ التَّوَارِيخِ الْمَذْكُورَةِ، نَعَمْ لَهُ تَتَلَمَّذَ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، فَإِنْ حُمِلَ كَلَامُ الشُّوْكَانِيِّ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، إِذْ قَدْ يُطْلَقُ التَّلْمِيزُ عَلَى تَلْمِيزِ التَّلْمِيزِ وَإِلَّا فَلَا صِحَّةَ لَهُ.

وَأَمَّا كَلَامُ الْقَارِي فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْأَخْذِ كَمَا ظَنَّنَهُ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، نَعَمْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَافِظُ أَجَازَ أَهَالِي مِصْرَ وَكَانَ فِيهِمْ^(١) السَّيُوطِيُّ ابْنَ سَنَتَيْنِ؛ فَحَصَلَتْ لَهُ الْإِجَازَةُ، أَوْ أَحْضَرَ وَالِدُ السَّيُوطِيِّ السَّيُوطِيُّ عِنْدَهُ فِي حَالَةِ صَبَاهُ فَأَجَازَ، وَلَكِنْ يَخْتَلِجُ بِالْخَاطِرِ أَنَّ السَّيُوطِيَّ لَوْ كَانَتْ لَهُ إِجَازَةٌ مِنَ الْحَافِظِ، وَلَوْ فِي حَالِ صَبَاهُ لَذَكَرَهُ فِي رِسَالَتِهِ خُصُوصاً عِنْدَ ذِكْرِ مُشَايخِهِ وَمُفَاخِرِهِ، كَيْفَ لَا وَحُصُولُ الْإِجَازَةِ مِنَ الْحَافِظِ مُفَخَّرٌ عَظِيمٌ أَيُّ مُفَخَّرٍ، فَلِيَحْرَّرَ هَذَا الْمَقَامَ.

قال في «شفاء العي»: هذا الاعتراض من أعظم الإشكالات وأقوى الإعضالات في زعمه؛ ومن ثمَّ بيَّنه غير مرَّةٍ فلا بأس لو طولنا الكلام في هذا المقام تطويلاً.

أقول: ليس هذا أعظم الإشكالات بل أعظمها ما أوردَ على صَاحِبِ «الإتحاف» بتغييره أعوام الوفياتِ تغييراً فاحشاً كما مرَّ بُدَّ منه سابقاً.

(١) في الأصل: «فيه».

والتطويلُ الذي ذَكَرَهُ بإيرادِ عباراتِ الكتبِ لتأييدِ الوجوهِ التي ذَكَرَهَا مستغنياً عنه لا فائدةَ فيه إلا زيادةُ حجمِ رسالته؛ ليظنَّ الناظرونَ جلالته وفخامته .

قال : فاعلم أنَّ صَاحِبَ «الجَنَّة» ليس فيه زلَّةٌ ولا خطأ، تُرشدك إِلَيْهِ الوجوهُ الآتية :

الأوَّل : أنَّ أَخَذَ السِّيَوطِيَّ عَنِ الحَافِظِ ليس بالمستحيلِ ولا مُستبعدٍ، أفلا تعلم أن سنةَ وفاةِ ابنِ حَجَرٍ وسنةَ ولادةِ السِّيَوطِيَّ لا تَابَاه، فَإِنَّهُ يُمكنُ عَلَى هذا أن يكونَ السِّيَوطِيَّ وَلِدَ في أولِ سنةِ تِسْعٍ وأربعينَ، ومات ابنُ حَجَرٍ في آخرِ اثنتين وخمسينَ فيكونَ سنُّ السِّيَوطِيَّ في زمانِ الحَافِظِ نحواً من أربعةِ أعوامٍ، وهو سنُّ يُمكنُ فيه التَّمييزُ الَّذِي هو مناطُ صَحَّةِ الأخذِ والتَّحْمِلِ بطريقِ السَّماعِ .

أما قَرَعَ سَمْعَكَ أنَّ علماءَ أصولِ الحديثِ صرَّحوا بأنَّه ليس لأولِ زمنٍ يَصِحُّ فيه السَّماعُ للصَّغيرِ حدُّ معينٍ، بل المعتبرُ التَّمييزُ . . الخ .

أقولُ : أمورُ التَّاريخِ ليستَ ممَّا يَجري فيها الاحتمالُ أو ليت ولعلَّ، فقد صرَّحَ السِّيَوطِيَّ في «حسنِ المحاضرة»^(١) : أنَّ وفاةَ ابنِ حَجَرٍ في ذي الحِجَّةِ سنةَ اثنتين وخمسينَ، وصرَّحَ هو أيضاً^(٢) فيه ترجمةَ نفسه أنَّ ولادتهُ مُستهلُّ رَجَبِ سنةِ تِسْعٍ وأربعينَ وثمانمئةً، فعلى هذا كانَ السِّيَوطِيَّ حينَ وفاةِ ابنِ حَجَرٍ ابنَ ثلاثِ سنينَ ونصفٍ تقريباً، وكونُ هذا السَّنِ سنَّ التَّمييزِ المفيدِ للتَّحْمِلِ والسَّماعِ، والأخذُ مُستبعدٌ بلا شبهة، وهو المرادُ بالاستحالةِ،

(١) (٢٠٦:١).

(٢) في «حسنِ المحاضرة» (١: ١٨٨).

وجود ذلك في بعض الأفراد على سبيلِ الثُّدْرَةِ لا يَدْفَعُ الاستبعادَ والاستحالةَ العاديةَ. ثم قال :

الثَّانِي: أَنَّ مِنْ أَنْوَاعِ التَّحْمِلِ وَالْأَخْذِ: الْإِجَازَةُ، وَهِيَ لِلطِّفْلِ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ صَحِيحَةً عِنْدَ كَافَةِ الْمُحَدِّثِينَ.

وَالثَّلَاثُ: إِنَّ مِنْ أَنْوَاعِ التَّحْمِلِ الْإِجَازَةُ الْعَامَّةُ، وَهِيَ أَيْضاً جَائِزَةٌ عِنْدَ جَمِيعِ غَيْرِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَهِيَ مُمَكَّنَةٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِلَا مِزِيَّةَ. أَقُولُ: ذَكَرُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ وَتَطْوِيلُ الْكَلَامِ لِتَأْيِيدِهَا مِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ فَإِنِّي قَدْ جَوَزْتُهُمَا سَابِقاً فِي «التَّعْلِيقَاتِ السَّنِيَّةِ».

وَقُلْتُ فِي مَنَهَيَاتِ الْمَقْدَمَةِ الْمُدْرَجَةِ فِي «التَّعْلِيقِ الْمُتَمَجِّدِ عَلَى مُوَطَّأِ مُحَمَّدٍ»: قَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ الْمَعَاصِرِينَ فِي رِسَالَتِهِ «الْجُنَّةَ» وَغَيْرِهِ، أَنَّهُ مِنْ تَلَامِذَةِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَتَعَقَّبْتُ عَلَيْهِ فِي مَنَهَيَاتِ «النَّافِعِ الْكَبِيرِ»^(١): أَنَّ وَفَاةَ ابْنِ حَجَرٍ سَنَةَ (٨٥٢)، وَوِلَادَةَ السِّيُوطِيِّ سَنَةَ (٨٤٩)، فَأَنَّنِي يَصَحُّ لَهُ التَّتَلُّمُ!

ثُمَّ أَصَرَّ عَلَى مَا كَتَبَهُ فِي رِسَالَةٍ وَأَظْهَرَهَا «هَدِيَةِ السَّائِلِ إِلَى أَجُوبَةِ الْمَسَائِلِ»^(٢)، وَكَتَبَ فِي مَنَهَيْتِهِ هَكَذَا ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فَقَطْ، وَهُوَ أَمْرٌ لَيْسَ بِدَافِعٍ لِلتَّعَقُّبِ، فَإِنَّ التَّوَارِيخَ تُكَذِّبُ الشُّوْكَانِيَّ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي رِسَالَةٍ أُخْرَى نَحْوَهُ، وَكَتَبَ فِي مَنَهِيَةِ عِبَارَةِ لَعْلِي الْقَارِي فِي «الْمِرْقَاةِ شَرْحِ الْمَشْكَاءِ» دَالَةً عَلَى أَنَّ السِّيُوطِيَّ رَوَى عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، وَهُوَ أَيْضاً لَمْ يَشْفِ الْعَلِيلَ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الْإِيرَادِ وَرَادُّ عَلَيْهِ أَيْضاً، وَلَوْ اكْتَفَى عَلَى النَّقْلِ عَنِ الشُّوْكَانِيَّ أَوْ الْقَارِي أَوَّلًا: يَعْنِي مِنْ دُونِ التَّزَامِ صِحَّتِهِ لَسَلِمَ مِنَ الْإِيرَادِ، فَإِنَّ النَّاقِلَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ نَاقِلٌ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(١) (ص ٤٤).

(٢) وهو باللغة الفارسية.

والقولُ الفَيصَلُ أن السيوطيَ ليس له تَلْمُذٌ ولا إجازةٌ خاصةٌ من الحافظ، بل لم يكن له قابليةٌ لذلك عند وفاة الحافظ، لكنه أحضره والده مرةً مجلس الحافظ ابن حجرٍ، وهو ابن ثلاث سنين كما ذكره في «الثور السافر»^(١).

فعلَّ الحافظ في ذلك المجلس أجازةً عامةً لمن فيه، فدخل السيوطي فيه، ويشهد لما ذكرنا أن السيوطي ترجم نفسه في «حسن المحاضرة»^(٢): وذكر أساتذته ومراقبه ولم يذكر تَلْمِذَةً من الحافظ، مع أنه فخرٌ عظيمٌ أي فخر. انتهى كلامي.

وبعد كتابتي لذلك وقفتُ على كلام السيوطي في «تذكرة الحُفَاف» في ترجمة ابن حجرٍ: ولي منه إجازةٌ عامةٌ، ولا أستبعدُ أن يكون لي منه إجازةٌ خاصةٌ، فإنَّ والدي كان يترددُ عليه، وينوبُ في الحكم عنه. انتهى^(٣).

وعلى كلامه في «تدريب الزاوي شرح تقريب التواوي»^(٤): الحديث الثاني مسلسلٌ بالحفاظ: أخبرني الحافظُ أبو الفضل الهاشمي، أنا الحافظُ أبو الفضل بنُ الحسين العراقي، أنا الحافظُ أبو سعيد العلاني، أنا الحافظُ أبو عبد الله الذهبي، أنا أبو الحجاج المزي، وأخبرني عاليًا حافظُ العصر شيخُ

(١) (ص ٥٢).

(٢) (١: ١٨١-١٩٠).

(٣) من «ذيل طبقات الحفاظ للذهبي» (ص ٣٨١) للحافظ جلال الدين السيوطي. وهو مطبوعٌ مع «ذيل تذكرة الحفاظ» للحافظ أبي المحاسن الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥هـ) «ولحظ الألبان بذيل طبقات الحفاظ» للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي (ت ٨٧١هـ) في دار إحياء التراث العربي. قال العلامة الكوثري (ص ٩) في وصف «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي: لخص فيها «طبقات الذهبي» وذيل عليها بما في هذا الذيل، لكنه لم يتعب فيه، بل اختصر تراجمه من «الدرر الكامنة» و«إنباء الغمر» إلا فيما قلَّ جداً، ولم يذكر الوفيات إثر التراجم، ولا أسند أحاديث بطرق المترجمين.

(٤) (٢: ٤٠٧)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الفكر. ١٤٠٩هـ.

الإسلام أبو الفضل العسقلاني إجازة عامة ولم أرو بها غير هذا الحديث . انتهى .

فَشَكَرْتُ اللَّهَ عَلَى ظُهُورِ مَا أُبْرِزْتُهُ أَحْتِمَالًا .

ثُمَّ قَالَ : وَالرَّابِعُ أَنَّ صَاحِبَ «الْجَنَّةِ» لَيْسَ مُتَفَرِّدًا فِي هَذَا الْبَابِ بَلْ قَدْ تَابَعَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَعَلِيِّ الْقَارِي وَالشُّوْكَانِيِّ وَالسَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَهْدَلِ وَتَاجِ الدِّينِ بْنِ الدَّهَانَ .

أَقُولُ : هَذَا لَا يَعْنِي شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُضْمَرَ بِهِ أَحَدُ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ .

ثُمَّ قَالَ : وَالْخَامِسُ ، أَنْ قَوْلَهُ لَكِنْ يَخْتَلِجُ بِالْخَاطِرِ أَنَّ السِّيَاطِيَّ لَوْ حَصَلَتْ لَهُ إِجَازَةٌ مِنَ الْحَافِظِ وَلَوْ فِي حَالِ صِبَاهُ لَذَكَرَهُ فِي رِسَالِهِ . انْتَهَى .

دَالٌّ عَلَى قُصُورِ نَظَرِهِ ، أَمَّا طَالَعَتْ «تَدْرِيبَ الرَّائِي»^(١) لِلْسِّيَاطِيَّ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِيهِ بِإِجَازَةِ الْحَافِظِ .

أَقُولُ : لَمْ أَكُنْ مُطَّلِعًا عَلَى هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي مَرَّ نَقْلُهُ عِنْدَ تَأْلِيفِ «التَّعْلِيقَاتِ السَّنِيَّةِ» وَلِذَا ذَكَرْتُ التَّجْوِيزَ ، ثُمَّ أَطَّلَعْتُ عَلَيْهِ فَتَأَكَّدْتُ بِذَلِكَ تَجْوِيزِي السَّابِقَ ، وَالْاِخْتِلَاجُ إِنَّمَا كَانَ فِي صُورَةِ الْإِجَازَةِ الْخَاصَّةِ ، وَهُوَ بَاقٍ إِلَى الْآنَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ «التَّدْرِيبِ» إِلَّا الْإِجَازَةُ الْعَامَّةُ .

ثُمَّ قَالَ : وَالسَّادِسُ أَنْ مَعْنَى التَّلْمِيزِ فِي اللُّغَةِ الْمُتَعَلِّمُ وَأَخَذُ الْعِلْمَ ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي مَعْنَى التَّلْمِيزِ الْبُلُوغَ وَالْعَقْلَ ، وَلَا يُعْرَفُ هَذَا الْقَيْدُ فِي الْعَرَفِ أَيْضًا ، بَلْ أَدْنَى الْإِسْتِفَادَةِ وَالْمَلَابَسَةِ كَافٍ فِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ وَالْإِنْتِسَابِ ، وَفِي الْمِثْلِ السَّارِ مِنْ عِلْمِنِي حَرْفًا فَهُوَ مَوْلَايَ .

أقول: لا شبهة في أن التَّعَلَّمَ والتعليمَ ولو من وجهٍ مُعتبرٍ عِرفاً في معنى التَّعَلُّمِ والأخذ، والتَّعَلَّمَ مَوْقُوفٌ عَلَى التَّمْيِيزِ والقابلية، وإن لم يتوقف على البلوغ وهذا المعنى هو المقصود بالنفي، وأمّا مجرد الانتساب بالإجازة العامة ونحوها، وإن لم يوجد التَّمْيِيز فلا كلام في ذلك.

ثُمَّ قَالَ: السَّابِعُ: أَنَّ التَّلْمِيذَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى تَلْمِيذِ التَّلْمِيذِ أَيْضاً كَمَا يُطْلَقُ ابْنُ ابْنٍ عَلَى ابْنِ ابْنٍ... إلخ.

أقول: لا فائدة في ذكر هذا فإنه ممّا قد أُبْدِيتهُ سابقاً.

ثُمَّ قَالَ: الثَّامِنُ: إِنَّ بِنَاءَ هَذَا الِاعْتِرَاضِ وكثيرٍ من تَعَقُّبَاتِ الْمُعْتَرِضِ عَلَى الْغَفْلَةِ مِنْ عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِيهِ أَنَّ النَّاقِلَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُنَوَّعُ الثَّلَاثَةُ، وَصَاحِبُ «الْجُنَّةِ» نَاقِلٌ فِي هَذَا الْبَابِ فِي كِلَا الْكِتَابَيْنِ مِنَ الشُّوْكَانِيِّ.

أقول: هذه المقدمة - يعني أن النّاقِل لا يَرُدُّ عَلَيْهِ شيءٌ من المُنَوَّع - لَهَجَ بِهَا الْمُؤَلِّفُ لـ «شفاء العي» في تأليفه هذا كثيراً كما ستطَّلَعُ عَلَيْهِ.

وهذا أَوَّلُ مَوْضِعٍ اسْتَعَانَ بِهَا، وَهِيَ بِإِطْلَاقِهَا بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَنَّ النَّاقِلَ مُطْلَقاً لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مُطْلَقاً، بَلْ هُوَ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ نَاقِلًا، فَإِذَا التَزَمَ الصَّحَّةُ يُجْعَلُ مُدَّعِيًا وَمُسْتَدَلًّا، وَيُؤَاخَذُ بِمَا يُؤَاخَذَانِ بِهِ.

وَصَاحِبُ «الْإِتْحَافِ»، وَ«الْجُنَّةِ»، وَ«حُصُولِ الْمَأْمُولِ» لَمْ يَذْكُرْ تَلْمِيذَ السِّيُوطِيِّ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ الْمَجْرَدَةِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّزَامِ الصَّحَّةِ، فَأَخَذَ بِمَا يُؤْخَذُ بِهِ الْمُدَّعِي، وَالذَّلِيلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَوْلُ صَاحِبِ «الْآدَابِ الْبَاقِيَةِ»: قَالُوا: هُنَا إِنَّمَا هُوَ مَا دَامَ النَّاقِلُ نَاقِلًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُدَّعِيًا فَيُؤَاخَذُ بِمَا يُؤَاخَذُ بِهِ الْمُدَّعِي. انتهى.

وقوله في موضع آخر: وإنَّما قُلْتُ من حيثُ هما كذلك؛ لأنَّ المنقولَ إنَّ التزمَ صحَّتهُ، فإنَّ كانَ دليلاً صارَ الناقلُ مُستدلاً، فيتوجَّهُ عليه ما يتوجَّهُ على المستدلِّ وإن لم يكن فهو مُدَّعي، والحال كالحال، وإنَّ المُدَّعي قد يكون جزءاً من الدليل لمُدَّعي آخر فيتوجه عليه المنع، انتهى.

قُلْتُ في «التعليقات السنية على الفوائد البهية»^(١) بعدما ذَكَرْتُ ترجمة علاء الدين علي القوشجي شارح «التجريد»: وإنَّ القوشجي بالجم الفارسية بمعنى حافظ البازي، [بخلاف]^(٢) ما ذكره بعض أفاضل عصرنا في رسالته «الإكسير في أصول التفسير»: أنَّه منسوبٌ إلى قوشج اسم موضع فلا أصلَ له.

قال في «شفاء العي»: هذا الاعتراضُ أيضاً على ما هو ديدنُ المُعترض من الاعتراضِ على الناقلِ، فإنَّ صاحبَ «الإكسير» ناقلٌ في ذلك الباب من الفاضل المُفتي وليَّ الله الفرخ آبادي، ولا ريبَ في صحَّته، فإنَّه قال في آخر تفسيره المسمَّى بـ «نظم الجواهر في ذكر طبقات المفسرين»: أن القوشجي منسوبٌ إلى قوشج اسم موضع. انتهى.

لا يقالُ إنَّه لا بُدَّ في الثقل من إظهار أنه قولُ الغير؛ لأنَّا نقولُ: الإظهارُ أعم من أن يكونَ صريحاً أو ضمناً أو كتابةً أو إشارةً كما تَقَرَّرَ في عِلْمِ المناظرة، وها هنا الإظهارُ بالإشارة موجودٌ؛ لأنَّ صاحبَ «الإكسير» أشارَ في ديباجته إلى أن مُعْظَمَ ما فيه منقولٌ.

(١) (ص ٨٧-٨٨، ٢١٤).

(٢) غير موجودة في «الأصل».

أقول: قد ذُكرتُ في «التعليقات»^(١) عند ترجمة عبد الرَّحْمَنِ الجامي نقلاً عن حبيب السيران [أن] ألغ بيك كان يقول للقوشجي: إِنَّهُ ابني وربما يُقعدُ طيراً من يده على يده بكمالِ خصوصيته، وهو معنى القوشجي فاشتهر به. انتهى.

وذكرتُ عند ترجمة مصطفى البرسوي^(٢) نقلاً عن «الشقائق الثُّعمانية»^(٣): كان أبوه - أي: عَلِيّ القوشجي - من خدام الأمير ألغ بيك مَلِك ما وراء النهر، وكان هو حافظ البازي، وهو معنى القوشجي بلغتهم. انتهى.

وبناءً عليه أوردتُ ما أوردتُ، فإنَّ صاحب «الإكسير» ذَكَرَ أَنَّهُ مَنسُوبٌ إلى قوشج اسم موضع ولم ينسبه إلى أحدٍ، وأمّا كونه مذكوراً كذلك في تفسير الفرخ آبادي فلا يفيد شيئاً.

أمّا أولاً: فلأنَّهُ لم يحك عنه صاحب «الإكسير» عندما ذَكَرَهُ ولم ينسبه إليه.

وأمّا ثانياً: فلأنَّهُ ليس كلُّ ناقلٍ ينسب من الإيراد كما مرَّ، وكون معظم «الإكسير» منقولاً عن غيره لا يغني شيئاً لاحتمال أن يكون هذا الموضع من البعض الذي هو من زوائده، ولا يكفي في الثقل النسبة الذهنية ولا الأخذ الواقعي بل الحكاية الظاهرة، أفرأيت لو تَفَوَّهَ مسلمٌ بأنَّ الله تعالى اتخذ شريكاً أو ولداً، فلمَّا وَرَدَ عليه قال: إِنَّهُ مذكورٌ في الكتابِ الفلاني، أو قال: إن مكة ليست بموجودة^(٤)، وقال: إِنَّهُ كذلك في الكتابِ الفلاني، ونحو ذلك، هل يحصلُ له النَّجاة؟! فكذا هذا.

قُلْتُ في «التعليقات السنية» عند ذِكْرِ فخر الإسلام عَلِيّ بن مُحَمَّدٍ البَزْدَوِي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمئة: قد أرخ بعضُ مُعاصرينا في

(١) (ص ٨٧).

(٢) في «التعليقات السنية» (ص ٢١٤).

(٣) (ص ٩٧-١٠٠).

(٤) في الأصل «ليس بموجود».

كتابه «الحطة» وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمئة، وهو خطأ فاحشٌ صدرَ من تقليدٍ صاحب «كشف الظنون»^(١) فإنه أرخَ عند ذكرِ شرح «جامع البخاري» كذلك، وأرخَ هو عند ذكرِ «الأصول»^(٢) كما أرخه جماعة سنة اثنتين وثمانين وأربعمئة.

ولا يخفى على من وَلَعَ بمطالعة «كشف الظنون» أن فيه أوهاماً كثيرةً ومناقضاتٍ كبيرةً في تواريخ مواليد العلماء ووفيات الفضلاء، فَمَن قَلَّدهُ تقليداً بحثاً من غير أن يتقَّدهُ نقداً فقد وَقَعَ في الزَّلَلِ^(٣).

قال في «شفاء العي»: هذا أيضاً اعتراضٌ على الناقل، أما قرأت ما قال صاحبُ «الحطة» في ديباجتها: وجئتُ بها في أقلِّ زمانٍ على قدر، وابتدرتُ لنيل المعاني ونظم الدرر والغرر، بعدما التقطتها من الزُّبر الحوافلِ الكبار، رَوماً لاقتناصِ الأوابد وعَبَّ ما أقتطفها من نفائسِ الرسائلِ والأسفار، ضبطاً لبعضِ الشُّواردِ . . انتهى^(٤).

أقول: مثل هذا الحكم أضحوكةٌ عند الفاضلين، ولو سكتَ عنه لكان أحسنَ عند الماهرين، فإنه لم يذكر صاحبُ «الحطة» عند ذكرِ ما ذكرَ أنه مأخوذٌ من «كشف الظنون» فكيف التَّقلُّ؟ فإنه لا بدَّ في التَّقلُّ من إظهار أنه منقولٌ عن الغير عند ذكرِ المنقول، وكونه ذُكرَ في ديباجةِ «الحطة» ما يدلُّ على أن جُلَّها منقولٌ من الزُّبر والرسائل لا يُنَجِّيه من الإيراد، بل لو ذُكرَ عند ذكره أيضاً أنه منقولٌ من «الكشف» لم يسلم أيضاً من الإيراد؛ لكونه مُلتزماً للصَّحَّةِ.

(١) (١/٥٥٣).

(٢) أرخَ وفاته صاحبُ «الكشف» (١: ١١٢) عند «أصول الإمام» سنة (٤٨٢هـ)، وكذلك عند شرح «الجامع الكبير في الفروع» (١: ٥٦٧).

(٣) انتهى كلامه في «التعليقات السنية» (١٢٤).

(٤) وأيضاً في «الحطة» (ص ١٢).

فإن قال : ليس ذلك صحيحاً عندي .

قلنا : فحينئذٍ يَجِبُ عليك تصريحُ هذا لثلاثٍ يُغْتَرَّ به كما قال النَّاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجمة مُحَمَّد بنِ الحَسَنِ أبي بكرِ ابن فورك ، المتوفى سنة ستٍ وأربعمئةٍ بعد ثَقَلِ كلامٍ للذهبي ، نقول لشيخنا : إن كنت تعتقدُ فيه ما حكيت ، من انقطاع الرسالة ، فلا خيرَ فيه البتة ، وإلا فلم لا نَبَّهْتَ على أن ذلك مَكْذُوبٌ عليه ؛ لثلاثٍ يُغْتَرَّ به . انتهى^(١) .

فإن قال : ليس غرضي التَّمييز بين الصَّحيح والغلط بل مُجردُ الثَّقَلِ .

قلنا : فهل أنتَ إلا كحاطِبٍ ليل ، وجارفٍ سَيل ، تَجَمَّعُ الغثُ والسمين ، ولا تُفَرِّقُ بين الشمالِ واليمين !

أما قرأ «الهداية» و«التلويح»^(٢) و«التوضيح»^(٣) وغيرها ليظهر أن وفاة البرزدوي غير ممكن في السنة التي ذكرها^(٤) ، أما عَلِمَ أن كلامَ صاحبِ «كشف الظنون» في هذا الباب وفي غيره من ذِكْرِ التَّوَارِيخِ مُخْتَلِفٌ اختلافاً فاحشاً ، وهو إما من مؤلفه أو من نساخه ومتممي طبعه ، فهل يجوزُ لعالمٍ أن يتقلَّ كلَّ ما فيه من غير تنقيد ، لا سيما لمن يدَّعي تبخُّره في الفنون؟! أرايت لو كان في «كشف الظنون» أو في كتابٍ آخر : أن السماءَ تحتنا ، وأن الأرضَ فوقنا ، وأن الشمسَ ليس بمضيئة ، وأن مكةَ والمدينةَ غير موجودَ ، وأنه ليس في كتبِ الحنفيةِ كتابٌ مسمًى بـ«الهداية» ، وأن مؤلفَ «شرح الوقاية» و«الوقاية»

(١) من «طبقات الشافعية» (٤ : ١٣٣) .

(٢) هو «التلويح في كشف حقائق التنقيح» ، فـ «التلويح» لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ) ، و«التنقيح» للقاظمي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المجبوبي البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ) . طبع في دار الكتب العلمية . وغيرها .

(٣) هو «التوضيح في حلِّ غوامض التنقيح» لعبيد الله بن مسعود المذكور .

(٤) في الأصل : «ذكرته» .

و«التوضيح»، و«نور الأنوار»^(١) شافعي؟! إلى غير ذلك من الخرافات التي يقطعُ بكذبها طلبة العلوم فضلاً عن علماء الفنون، هل كنت تُجوزُ نقلَ أمثالها في تصانيفك من غير تنبيهٍ لِمَا قال وكيف قال؟

ولعمري كلامه في تصانيفه في ذكرِ التواريخ يشهدُ أنه^(٢) صنّفها في حالةِ التَّوَمِّ والغفلةِ لا في حالةِ الصَّحْوِ واليقظةِ! وقد مرَّ منا ذِكرُ كثيرٍ من مسامحاتِهِ ومعارضاتِهِ، وهل مثلُ هذه التَّسْوِيداتِ المشتملةِ على أمورٍ كاذبةٍ كذباً قطعياً نافعةً للبرية أم مخربةٌ للخلقة؟! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ثمَّ قال: وليُعلم أنَّ المتعقَّبَ قد تعقَّبَ صاحبَ «الحطة» في غيرِ موضعٍ من المؤلفاتِ بما هو نظيرُ هذا التعقُّبِ مِنَ التَّغْلِيظِ في سنةِ الوفاةِ، وقد ارتكَبَ المتعقَّبُ مثلهُ بل ما هو أكبرُ سَنِيئَةً إن شاء الله في تأليفِ مُستقلٍّ ببيانِ أوفرٍ، ولكن أذكرُ هاهنا على سبيلِ الأنموذجِ ما هو من إحدى الكُبرِ إيقاظاً وتنبيهاً على الألدِ الجَعْظَرِ.

أقولُ: إيرادُ مثلِ هذه الكلماتِ السَّخِيفَةِ ليس من شأنِ العلماء، بل من عاداتِ الجهلاء، فليُكفَّ عن مثله، وإن لم يُكفَّ بآءٍ يَأْثِمِي وإِثْمِهِ.

وما ذَكَرَهُ من وقوعِ الخطأِ في تصانيفي فأنا لستُ بمدَّعٍ للعصمةِ، فإن وَقَعَ الخطأُ في موضعٍ فاللهُ يَغْفِرُ لي، ورحمَ اللهُ مَنْ سَتَرَهُ وأصلَحَهُ، لكنني بحمدِ الله لستُ كثيرُ الأغلاطِ الفاحشةِ، ولا ممن يُصنَّفُ في حالِ الغفلةِ؛ يُعارضُ كلامه في صفحةٍ كلامه في صفحةٍ أخرى بل في آخر تلك الصفحةِ، ولستُ أيضاً

(١) هو «نور الأنوار على المنار»، أما «المنار» فلإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، و«نور الأنوار» لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف بملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصديقي الميهوي (ت ١١٣٠هـ). مطبوع في دار الكتب العلمية. مع «كشف الأسرار شرح المصنف على المنار».

(٢) في الأصل: «أنها».

ممن يُصلحُ كلامه وإن كان خطأ فاحشاً، ويريدُ رَفَعَ الإِرادِ عن نفسه وإن لم يكن مرفوعاً.

وليست عادتِي أيضاً جَمْعَ مَجْمُوعِ جامعٍ للرطبِ واليابس، كجمعِ النَّائمِ والنَّاعس، بل لا أكتبُ ما أكتبُ إلا بعد مطالعةِ الكتبِ الكثيرة، وتنقيدِ الأقوالِ العديدة، فإن وُجِدَ شيءٌ من الخطأ في تصانيفي، ولم يمكن ذلك من أهلِ النسخِ والطبعِ بل من نفسي، فالله يتجاوز عنه ويُصلحني، لا أقولُ هذا فخراً، بل تحدثاً بالنعمةِ وشكراً.

وما أوعَدَ به من تأليفِ مُستقلٍ في تتبعِ التَّعَقُّباتِ عَلَيَّ، فلإني لم أتَعَقَّبْ صاحبَ «الإِتِّحافِ» في تأليفِ مُستقلٍ، ولو شئتُ لفعلتُ ذلك، بل في مواضعٍ مُتفرقةٍ من تصانيفِ مُشتتةٍ، فلو لم يؤلف «شفاء العي» مستقلاً وأجاب عن تَعَقُّباتِي في تصانيفه مُتفرقاً لكان أبهى وأحسن، فلمَّا صَنَّفَ هو أو واحدٌ من ناصريه وجَمَعَهُ عَيْنَ جَمْعِهِ تأليفاً مُستقلاً لَزِمَ عَلَيَّ أن أَرُدَّهُ مُفَصَّلاً، فإن أراد تأليفَ كتابٍ آخَرَ مُستقلٍ بإيراداتِ عَلَيَّ فأصنَّفُ - إن شاء الله - تأليفاً^(١) متعددةً في تعقباتٍ عليه كثيرةً في مواضعٍ مُتعددة، بحيثُ يتعسرُ عليه حصولُ النَّجاةِ منها أو^(٢) أن يقبرَ فيحشرَ.

بيانهُ أن المُتَعَقَّبَ قال في «الفوائد البهية» عند ترجمةِ نظامِ الدِّينِ الحَـصِـيرِ: قال الجامعُ: قد أَرَخَ وفاتهُ ابنُ خَلِكان سنةً سِتٍ وثلاثينَ إلى قولِهِ ونظامُ الدِّينِ الحَـصِـيرِ قتلتهُ التَّارُ في أولِ خروِجِهِم بمدينةِ نيسابور، وذلك سنةً سِتَ عشرةٍ وستمئةٍ، وكان يُدَرِّسُ بالمدرسةِ النُّوريةِ، ولم يكن في عَصِرِهِ مَنْ يُقَارِبُهُ في

(١) في الأصل: «تواليف».

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

مذهب أبي حنيفة، ومولده ببخارى سنة ست وأربعين وخمسمئة،
وتوفي ليلة الأحد الثامن من صفر سنة ست وثلاثين وستمئة.
انتهى^(١).

وأنت تعلم أن الذي أرخ وفاته ابن خلكان^(٢) سنة ست وثلاثين
وستمئة ليس هو نظام الدين الحصري قطعاً، بل والده محمود
ابن أحمد بن عبد السيد.

أقول: نعم هو كما قلت، لكني - إن شاء الله - منه بريء، فإني قد كتبتُ
ما كتبت ثم في النظر الثاني كتبتُ: قد أرخ ابن خلكان^(٣) وفاته سنة ست
عشرة، فإنه قال في ترجمة ركن الدين محمد العميدي... إلخ إلى أن قلتُ:
وكان أبوه يدرس بالمدرسة التورية، ولم يكن في عصره من يقاربه... إلخ.
ومن شك في ذلك فلينظر مسودتي بخطي، وقد أصلحت كثيراً من النسخ
المطبوعة، فليبلغ الشاهد الغائب، وليصلح بقية نسخ «الفوائد» المطبوعة.
قلت في «التعليقات السنية»^(٤) عند ذكر السيد الشريف علي الجرجاني
بعد ذكر تصنيفه وأن منها رسالة في أصول الحديث: قد شرعت في شرح
لها، وقد نازع بعض فضلاء عصرنا في كون الرسالة المذكورة من تصنيف
السيد، وزعموا أنه من تأليف ابن أبي شريف، لكنهم لم يأتوا عليه ببرهان
شاف، وسند كاف.

قال في «شفاء العي»: لا بد من بيان أن هذا النزاع في أي رسالة،
وفي أي موضع حتى ينظر إليه ويُجاب عنه.

(١) في «الفوائد البهية» (٤١-٤٢) والعبارة مصححة فيها كما سيذكره الإمام اللكنوي.

(٢) في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٥٩).

(٣) في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٥٨-٢٥٩).

(٤) (ص ١٣١).

أَقُولُ: ليس المراد ببعض فضلاء عصرنا في هذا المقام صاحب «الإتحاف» بل غيره، فلا حاجة له إلى جوابه.

قلتُ في «التعليقات»^(١) عند ذِكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ الْخَلَّاطِيِّ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمئة: ومن عجائب زلة القدم، وطُغيان القلم، ما وَقَعَ في «الحطة»^(٢) لبعض أفاضل عصرنا عند ذِكْرِ «جامع مُسلم» وشروحه: وعلى «مُسلم» كتابٌ لمُحمَّد بن أحمد بن عَبَّادِ الْخَلَّاطِيِّ الْحَنْفِيِّ، المتوفى سنة تسع وسبعين ومِئتين.

قال في «شفاء العي»: هذا من سهو النَّاسِخِ قطعاً ومنشأه أنَّ صاحب «الحطة» ها هنا ذَكَرَ رجلين:

أحدهما: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبَّادِ الْخَلَّاطِيِّ.

وثانيهما: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، فاشتبه الأمرُ على الكاتبِ وخلطَ عليه.

أقول: الله أعلمُ بمن اشتبه عليه الأمر، قد اشتبه عليه أكثر من هذا كما مرَّ نَبَذَ منه سابقاً، فإن كان كلُّ ذلك من الكُتَّابِ فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْهُمْ.

قلتُ في «التعليقات السَّنية»^(٣) بعدما ذَكَرْتُ ترجمةَ الإِمَامِ الرَّازِيِّ عند ذِكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَقْصَرَانِيِّ فِي «الفوائد» وأن وفاةَ الإِمَامِ سنة ست وستمئة: ما وَقَعَ في «الإكسير في أصول التفسير» من أنَّ وفاةَ الإِمَامِ الرَّازِيِّ سنة ستين وستمئة فزلةٌ من قلمٍ ناسِخه، مع أنَّه مُخَالَفٌ أَيْضاً لما ذَكَرَهُ ذلك الفاضلُ في موضعٍ آخر من «الإكسير»، وفي «إتحاف الثُّبَلَاءِ»: أنَّ وفاته سنة ست وستمئة.

(١) (ص ١٧٢).

(٢) (ص ٢٠٦).

(٣) (ص ١٩٣).

قال في «شفاء العي»: هكذا في «كشف الظنون»، والثاقل ليس عليه إلا تصحيح الثقل وقد فعل.

أقول: قد أساء فيما فعل، ولو سكت عن مثله لكان أفضل، لأنه لم ينقل في «الإكسير» عند ذكر برهان الرازي ذلك عن «كشف الظنون»، والحكاية الذهنية غير كافية، ولو صرح بالثقل أيضاً لم يسلم من الإيراد، وناظر «كشف الظنون» غير خاف عليه أن فيه أوهاماً كثيرة، وسقطات كبيرة، فهل يجوز لعالم أن ينقل كل ما فيه من غير تحقيق؟!

وهل يجوز لفاضل أن يصدر منه في كلامه أمور غير واقعية ومعارضات صريحة؟ ويقول: هكذا في الكتاب الفلاني؟!

ولعمري ترك أمثال هذه التصانيف الغير المنقحة أولى وألزم من الاشتغال بها، لا سيما لمن يدعي التبحر العلمي.

قلت في «التعليقات السنية» عند ذكر أكمل الدين محمد بن محمد الباتري بعد ذكر التاج السبكي والبهاء السبكي ابني التقي السبكي: ومن عجائب الخط في «إتحاف النبلاء» لبعض أفاضل عصرنا في ترجمة التقي السبكي: أقول: كان لهذا الشيخ تعصب كثير مع ابن تيمية، ولكنه رجع عنه في آخر عمره قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في «شرح الألفية»: كتب أبو الحسن السبكي خطأ إلى الذهبي، وكتب فيه في حق ابن تيمية: أما قول سيدي في الشيخ فالمملوك يتحقق كبير قدره وزخارة بخره، وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه في كل ذلك من المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائماً، وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل. انتهى. وإنما كتبت هذه العبارة ليطالع عليها المخالفون الذين لهم اغترار برّد السبكي على ابن تيمية. انتهى كلامه معرباً.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الرَّادَّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي بَحْثِ الزِّيَارَةِ وَغَيْرِهِ هُوَ التَّقِي السَّبْكِ، وَلَيْسَ رَدُّهُ تَعْصَبًا بَلْ هُوَ مُصِيبٌ فِيمَا رَدَّ بِهِ، شَهِدَ بِهِ الْأَجَلَّةُ.

وَأَمَّا صَاحِبُ الْخَطِ الْمَذْكُورِ إِلَى الذَّهَبِيِّ الَّذِي فِيهِ مَدَائِحُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَهُوَ وَلَدُهُ تَاجُ الدِّينِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ وَسَّعَ نَظْرُهُ فِي كِتَابِ التَّوَارِيخِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الرُّقْعَةَ الْمَذْكُورَةَ لِلتَّقِيِّ فَعَلَيْهِ إِثْبَاتُ ذَلِكَ بِتَصْرِيحِ أَصْحَابِ التَّوَارِيخِ وَالطَّبَقَاتِ الْمُعْتَمَدَةِ^(١).

قَالَ فِي «شِفَاء الْعِيِّ»: صَاحِبُ «الْإِتْحَافِ» لَمْ يَدَّعِ^(٢) أَنَّ الرُّقْعَةَ الْمَذْكُورَةَ لِلتَّقِيِّ السَّبْكِ حَتَّى يَكُونَ إِثْبَاتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، بَلْ إِنَّمَا هُوَ نَاقِلٌ عَنْ شَرْحِ «الْأَلْفِيَةِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيِّ فِي التَّارِيخِ، وَمَا عَلَى النَّاقِلِ إِلَّا تَصْحِيحُ الثَّقَلِ.

أَقُولُ: صَاحِبُ «الْإِتْحَافِ» قَدْ التَزَمَ صَحَّةَ مَا نَقَلَهُ حَتَّى فَرَّغَ عَلَيْهِ مَا فَرَّعَهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ بِمَا يَرُدُّ عَلَى الْمُدَّعِي، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ التَّجَاةُ بِمَجْرَدِ كَوْنِهِ نَاقِلًا عَلَى مَا مَرَّرَ ذِكْرَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ.

ثُمَّ قَالَ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيِّ فِي «شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ» وَابْنَ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيَّ فِي «الطَّبَقَاتِ» ذَكَرَا أَنَّ الرُّقْعَةَ الْمَذْكُورَةَ لِأَبِي الْحَسَنِ السَّبْكِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ كُنِيَّةُ التَّقِيِّ السَّبْكِ، وَكُنِيَّةُ وَلَدِهِ تَاجِ السَّبْكِ أَبُو نَصْرٍ.

أَقُولُ: لَا يُطْمَئِنُّ مَا لَمْ يَوْجَدْ تَصْرِيحُ أَحَدٍ مِنَ الْمَعْتَبَرِينَ بِأَنَّ الرُّقْعَةَ الْمَذْكُورَةَ لِتَقِيِّ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السَّبْكِ، وَإِلَّا فَايْرَادُ

(١) انْتَهَى مِنْ «التَّعْلِيْقَاتِ السَّنِيَّةِ» (ص ١٩٦).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لَا يَدَّعِي».

الكنى كثيراً ما يقع فيه اختلاف واختلاط، وعبارة الرُّقعة شاهدة على أنها مكتوبة من الخادم إلى المخدوم ومن التلامذة إلى الأساتذة.

ومن المعلوم أن تلميذ الذهبي الملازم له إنما هو التاج السبكي كما قال تقي الدين ابن شهبة الدمشقي في «طبقات الشافعية»: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي قاضي القضاة تاج الدين أبو النصر بن تقي الدين شيخ الإسلام أبي الحسن الأنصاري السبكي، مولده بالقاهرة سنة اثنتين وعشرين وسبعمئة، وقيل: ثمان، وحضر بمصر عند جماعة، ثم قدم دمشق وسمع بها من جماعة، اشتغل على والده وغيره، وقرأ على الحافظ شهاب الدين المزني، ولازم الذهبي وتخرج به، توفي شهيداً بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمئة، انتهى ملخصاً^(١).

وقال الذهبي في «المعجم المختص»^(٢): عبد الوهاب بن شيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي القاضي تاج الدين أبو نصر السبكي الشافعي، ولد سنة ثمان وعشرين وسبعمئة، كتب عني أجزاء ونسخها، وأرجو أن يتميز في العلم، درس وأفتى. انتهى ملخصاً.

وقد ذكر التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» التي صنفها بعد تأليف «الطبقات الصغرى» و«الوسطى» في مواضع الذهبي بلفظ «شيخنا»، ودفع كثيراً من مطاعنه على الأشاعرة كما هو ديدن الذهبي في تصانيفه حيث يُسامح في ذكر مراتب الأشاعرة والصوفية، منها ما قال في ترجمة أبي الحسن الأشعري^(٣) بعدما ذكر أن الذهبي ترجمه ترجمة مختصرة: قد قلت غير مرة أن

(١) من «طبقات الشافعية» (٣: ١٤٠-١٤٢).

(٢) (ص ١٠٨). مطبوع بعنوان «معجم محدثي الذهبي». تحقيق: د. روحية السويدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٣ هـ.

(٣) في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢: ٣٤٧-٤٤٤).

الذهبيّ أستاذي وبه تَخَرَّجْتُ في عِلْمِ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ بِأَنْ يُبْعَ وَيَجِبُ عَلَيَّ تَبْيِينُ الْحَقِّ . . . إلخ .

فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ النَّاجِ السَّبْكِيَّ أَصْغَرُ كَثِيرًا مِنَ الذَّهَبِيِّ عِلْمًا، فَإِنَّهُ تَلْمِيزُهُ وَخَرِجُهُ وَمُسْتَفِيدُهُ، وَسَنَأُ أَيْضًا فَإِنَّ وَلَادَةَ الذَّهَبِيِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا سَابِقًا^(١) نَقْلًا عَنْ «فَوَاتِ الْوَفِيَّاتِ» سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسِتْمِئَةٍ، وَوَلَادَةَ النَّاجِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ أَوْ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ كَمَا مَرَّ^(٢) أَوْ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ، كَمَا ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ فِي «حَسَنِ الْمَحَاضِرَةِ» .

وَأَمَّا التَّقِيُّ السَّبْكِيُّ فَهُوَ مُتَقَارِبُ السَّنِ مَعَ الذَّهَبِيِّ، فَإِنَّ وَلَادَتَهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَسِتْمِئَةٍ عَلَى مَا فِي «حَسَنِ الْمَحَاضِرَةِ»^(٣)، وَ«طَبَقَاتِ ابْنِ شَهْبَةَ» وَأَسْتَاذُ لَهُ فِي الْعِلْمِ كَمَا قَالَ ابْنُ شَهْبَةَ فِي تَرْجُمَتِهِ: سَمِعَ عَلَيْهِ خَلَّاقٌ، مِنْهُمْ الْحَافِظَانِ: أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَزْيِيُّ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ، انْتَهَى^(٤) .

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي آخِرِ «تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ»^(٥): وَسَمِعْتُ مِنَ الْعَلَامَةِ ذِي الْفَنُونِ فَخْرِ الْحَفَاطِ تَقِي الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السَّبْكِيِّ الشَّافِعِيِّ، صَاحِبِ التَّصَانِيفِ، وَوُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَسِتْمِئَةٍ، وَسَمِعَ مِنْ يَحْيَى بْنِ الصَّوَّافِ وَالْذُّمِّيَّاتِيِّ، جَمُّ الْفَضَائِلِ، حَسَنَ الدِّيَانَةِ، صَادِقُ اللَّهْجَةِ قَوِي الذِّكَاءِ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ (مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ)^(٦) .

(١) (ص ٤٤).

(٢) قبل أسطر.

(٣) (١: ١٧٧).

(٤) من «طَبَقَاتِ ابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ» (٣: ٥١).

(٥) «تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ» (٤: ١٥٠٧). دار المعارف العثمانية. ط ٤. ١٣٩٠ هـ.

(٦) ما بين قوسين مدرجٌ ليس من كلام الذهبي؛ لأن الذهبي توفي سنة (٧٤٨ هـ).

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يُمكن الاستئناس بما قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الدرر الكامنة»: وَكَتَبَ الذَّهَبِيُّ إِلَى السَّبْكِ يَعَاتِبُهُ بِسَبَبِ كَلَامٍ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَقِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَأَجَابَهُ وَمِنْ جُمْلَةِ جَوَابِهِ: وَأَمَّا قَوْلُ سَيِّدِي فِي الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ فَالْمَمْلُوكُ مُحَقِّقٌ كَبِيرٌ قَدْرُهُ... إلخ^(١).

فإنَّه وإن لم يصرِّحْ بأنَّ صاحِبَ الرُّقْعَةِ هُوَ التَّقِيُّ السَّبْكِ أَوْ وَلَدُهُ، لَكِنْ قَوْلُهُ بِسَبَبِ كَلَامٍ وَقَعَ مِنْهُ يَوْمَءِ إِيْمَاءٍ إِلَى أَنَّ صَاحِبَ الرُّقْعَةِ هُوَ التَّقِيُّ السَّبْكِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، إِذِ الْكَلَامُ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ لَا مِنْ وَلَدِهِ.

أقول: ظاهرُ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ يَشْهَدُ بأنَّ الرُّقْعَةَ لِلتَّاجِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَقَوْلُهُ لَهُ كَتَبَ الذَّهَبِيُّ إِلَى السَّبْكِ يَعَاتِبُهُ، فَإِنَّ لَفْظَ الْعِتَابِ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الرُّقْعَةَ لَيْسَتْ لِلتَّقِيِّ الَّذِي هُوَ أَسْتَاذُ الذَّهَبِيِّ، فَهَلْ يُقَالُ لَمَّا كَتَبَهُ التَّلْمِيزُ إِلَى أَسْتَاذِهِ أَنَّهُ عَاتَبَهُ؟ وَالتَّاجُ السَّبْكِ تَلْمِيزُ الذَّهَبِيِّ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيمَا كَتَبَهُ الذَّهَبِيُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ عَاتَبَهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُ: بِسَبَبِ كَلَامٍ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَقِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ بِتَنْكِيرِ الْكَلَامِ الدَّالِّ عَلَى الْقِلَّةِ وَالنِّكَارَةِ مَعَ ضَمِّ لَفْظِ وَقَعَ مِنْهُ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ كِتَابَةَ الذَّهَبِيِّ كَانَتْ إِلَى التَّاجِ بِسَبَبِ كَلَامٍ قَلِيلٍ وَقَعَ مِنْهُ أحيانًا فِي حَقِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَأَجَابَهُ وَبَرَأ نَفْسَهُ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا التَّقِيُّ السَّبْكِ فَكَلَامُهُ فِي حَقِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ كَبِيرٌ وَبَحْثُهُ كَثِيرٌ، فَلَا يُنَاسِبُ إِطْلَاقَ مِثْلِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ شَوَاهِدِهِ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيَّ عَدَّ السَّبْكِ مِنْ خُصُومِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الَّذِيْنَ سَمَّوْهُ شَيْخَ

(١) من «الدرر الكامنة» في أعيان المئة الثامنة (١: ١٥٩). دار البجل، بيروت.

الإسلام في كتابه المسمّى بـ «الردّ الوافر على مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنْ سَمَّى ابْنَ تَيْمِيَّةَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ كَافِرًا»^(١)، ولا رَيْبَ فِي أَنَّ السَّبْكَيَّ الَّذِي هُوَ مِنْ خُصُومِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ هُوَ التَّقِيُّ السَّبْكَيَّ، لَا وَلَدَهُ تَاجُ الدِّينِ، فَلَا غُرُوحَ أَنَّ يَكُونُ الْكِتَابُ الَّذِي كُتِبَ إِلَى الذَّهَبِيِّ، وَفِيهِ مَدَائِحُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَى التَّقِيِّ السَّبْكَيَّ، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ إِذَا الْمَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْتِذَارِ لَيْسَ إِلَّا مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ أَوْ وَقَعَ كَلَامٌ مِنْهُ فِيهِ. وَأَمَّا مَنْ هُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْخُصُومَةِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا، فَأَيُّ حَاجَةٍ لَهُ إِلَى الْإِعْتِذَارِ.

أَقُولُ: لَا رَيْبَ فِي كَوْنِ التَّقِيِّ السَّبْكَيَّ خُصَمَاءَ لَابْنِ تَيْمِيَّةَ وَسَجَبَتِهِ^(٢) مَعَهُ لَكِنْ لَا يَبْعَدُ أَنَّ يَكُونُ وَقَعَ كَلَامٌ فِي حَقِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مِنْ وَلَدِهِ التَّاجِ أَيْضًا تَبَعًا لِأَبِيهِ وَلِغَيْرِهِ فَعَاتَبَهُ الذَّهَبِيُّ فَاعْتَذَرَ عَنْهُ، وَالْإِعْتِذَارُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونُ بَعْدَ خُصُومَةٍ شَدِيدَةٍ، ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ صُدُورِ الْإِعْتِذَارِ عَنِ التَّقِيِّ السَّبْكَيَّ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ بَعْدَ طَوْلِ الْخُصُومَةِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْ تَعْصِبِهِ فِي آخِرِ عُمرِهِ، بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْمُبَاحَثَةِ وَالْخُصُومَةِ بِسَبَبِ كَلَامٍ وَقَعَ مِنْهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ مُؤَيَّدَاتِهِ أَنَّ مُعَاصِرَةَ تَقِيِّ الدِّينِ السَّبْكَيَّ لِلذَّهَبِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مُعَاصِرَةِ تَاجِ الدِّينِ السَّبْكَيَّ لِلذَّهَبِيِّ، فَإِنَّ زَمَانَ مُعَاصِرَةِ الْأَوَّلِينَ نَحْوَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَزَمَانَ مُعَاصِرَةِ الْآخَرِينَ نَحْوَ عَشْرِينَ سَنَةً، فَالتَّقِيُّ السَّبْكَيَّ أَوْلَى بِأَنَّ يَكُونَ صَاحِبَ الرُّقْعَةِ إِذَا عَلَى هَذَا لَمْ يَدْرِكْ تَاجَ الدِّينِ السَّبْكَيَّ الْحَافِظَ الذَّهَبِيِّ أَزِيدَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْعَمَرِ كَانَ مُشْتَغَلًا بِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ

(١) مطبوع بتحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. ط ٣. ١٩٩١ م.

(٢) هكذا في الأصل!

وطلبه، ولم يكن معدوداً في عداد العلماء والقضاة الفضلاء،
حتّى يكون تكلمه في عالم يحطُّ شأنه، ومدحه له يرفع درجته،
ويهتم مثل الذهبي بقوله ويعتد به.

أقول: هذا ليس بشيء، فإنَّ اهتمام عالم لقول تلميذه ومن هو أدنى علماً
وشرفاً في حقِّ عالم جليل يكون أكثر من اهتمامه بقول عالم يُماثلُه ويُدانيه أو
يُفْضَلُ عليه.

ثمَّ قال: ولعلَّ الحامل له على هذا الطعن أمران:

الأوّل: أن التقي السبكي قد وقعت بينه وبين شيخ الإسلام ابن
تيمية منازعة ومُشاجرة، فكيف يكتُب مدائحه.

والثاني: أن صاحب «الرّقعة» يكتُب كما يكتُب التلميذ إلى الأستاذ
والأدنى إلى الأعلى، والتّقي السبكي ليس أدنى من الذهبي.

والجواب عن الأوّل: إنّ وقوع المشاجرة لا يحجز العلماء
الربّانيين عن التّكلم بالحق.

والجواب عن الثاني: أن الذهبي أكبر سنّاً من التّقي السبكي بنحو
عشرة أعوام، فلو كتَب التّقي السبكي إليه كما يكتُب الأدنى إلى
الأعلى فأيُّ بُعد فيه.

أقول: نعم فيه بُعد كثير بالنسبة إلى كون التّقي السبكي أستاذ الذهبي،
والله أعلم بحقيقة حاله.

وبالجملة فهذه المؤيدات التي ذكرها لا تُغني شيئاً، فإن خرج تصرّيح بأنَّ
الرّقعة للتّقي عليّ بن عبد الكافي السبكي أستاذ الذهبي تمَّ البحث وإلا فلا.

ثمَّ قال: أمّا قوله: ليس ردّه تعصباً، بل هو مصيب في ما ردّه به،
شهد به الأجلة: فمن أباطيل الأقوال، بل ردّه تعصّب بحث

وخطأ سحت، شهدت به السُّنة الصَّحيحة وأقوال الأكابر من الأئمة المرضية، ولو لم تكن مخافة التَّطويل لبسطته، وإن كنت طالباً فارجع إلى «الصَّارم المنكي» للإمام الجليل أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، وهو كتاب لطيف في الرَّد على السَّبكي، لم يقدر أحد من المخالفين بعد على معارضته والرَّد عليه على تطاول الزَّمان.

أقول: نسبة التَّعصب إلى ردِّ السَّبكي من أباطيل الأقوال، لا يقوله إلا مَنْ أُشرب في قلبه شراب حبِّ ابن تيمية، وظنَّ جملة أقواله كالوحي النازل من السَّماء إلى البرية، وحاشاهم، ثم حاشا للسنن الصحيحة وأقوال الأكابر من الأئمة المرضية أن تُوافق في هذا البحث ابن تيمية، وقد راجعت «الصَّارم المنكي» على نحر ابن السَّبكي فوجدته مُقلِّباً على نحر مؤلفه وشيخه، ودعوى أنه لم يقدر أحد من المخالفين على معارضته صادرٌ عن الغفلة، فقد رده على أحسن وجه ابن علان، ورددت كثيراً من مواضعه في «السعي المشكور».

قلتُ في «التعليقات السنية» بعدما ذكرتُ في «الفوائد البهية» مُحَمَّد بن يحيى أبو عبد الله الفقيه الجرجاني: عدّه صاحب «الهداية» من أصحاب التَّخرِيج... إلخ، بهذا يظهر خطأ بعض علماء زماننا، حيث ظنَّ في بعض تحريراته أنه ليس من أصحاب التَّخرِيج، ولا من المجتهدين، ولا من أصحاب التَّرجيح، ولا عجب منه، فإنه يجعل في رسائله المحقق غير محقق وبالعكس، والمعروف مجهولاً وبالعكس، حتَّى كتَب في رسالة «القول المنصور في زيارة سيد القبور»: في حقَّ أبي عمران المالكي القائل بوجوب زيارة سيد القبور: أنه مجهول، ولم ينظر شروح «الشفاء» المتداولة فضلاً عن طبقات المالكية^(١).

(١) في «التعليقات» (ص ٢٠٢).

قال في «شفاء العي»: هذا خُلفٌ من القولِ وزورٌ، بوجوه:
الأوّل: أن أصله أن المعترض استدلّ على مسألة من مسائل
الرّضاع بقول الجرجاني، فأوردَ عليه الفاضلُ الرّباني مُحمّدُ بشير
السّهسّواني عدّة إيراداتٍ منها: أنا لا نُسلمُ أن الجرجاني مُجتهدٌ
مطلقٌ، أو مُجتهدٌ في المذهبِ، أو من أصحابِ التّخريجِ، أو من
أصحابِ التّرجيحِ، أو من أصحابِ المتونِ، بل يُحتملُ أن يكونَ
من الطّبقَةِ السّابعةِ، فكيف يستندُ بقوله؟ وحاصله المنعُ وطلبُ
الدّليلِ على أنّه من الفقهاء الذين يُستندُ بقوله لا ظنُّ أنّه ليس من
أصحابِ التّخريجِ... إلخ.

فجعلَ المُعترضُ المنعَ ظناً، وتخطّطه المانع في ذلك الظنّ ناشئٌ
من الغفلة عن علم المناظرة، أفلا تعلمُ أن المانع من حيث إنّهُ
مانعٌ لا يكونُ ظانّاً، نعم لو كان الفاضلُ يدّعي أنّه ليس من
أصحابِ التّخريجِ لكان لهذا التّشنيعِ مَساعٌ.

أقول: هذا خُلفٌ من القولِ وزورٌ، فإنّ عبارة الشّيخ السّهسّواني في
الورقاتِ التي أرسلَ إليّ بنفسه في تلك المسألة هكذا: ازكسانيكه اين مذهب
منقول ست نه مجتهد ست ونه مجتهد في المذهب ونه مجتهد في المسائل ونه
از أصحاب تخريج ونه از أصحاب ترجيح ونه از أصحاب المتون بلکه محتمل
ست که از طبقه سابعه باشد. انتهى.

فهل في هذه العبارة أثرٌ للمنع؟ أو ليس فيه دعوى أنّه ليس من
المجتهدين، ولا من أرباب التّخريجِ، ولا من أصحابِ التّرجيحِ، وأرباب
المتون؟! فيا عجباً لقد نسي ما قدمت يداها!

ثمّ قال في «شفاء العي»: والثّاني: أن قولَ صاحبِ «الهداية» في
تخريجِ الجُرجاني لا يدلُّ على أنّه من أصحابِ التّخريجِ، أما ترى

أَنْ صَاحِبِ «الهداية» يَقُولُ فِي تَخْرِيجِ الْكَرْخِيِّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ التَّخْرِيجِ، لَا يَقَالُ إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْعُلْيَا، وَالْعُلْيَا تَكُونُ مُشْتَمِلَةً عَلَى السُّفْلَى، لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ.

أَقُولُ: هَذَا عَجِيبٌ جَدًّا، فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ عَادَتُهُمْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُسْنِدُونَهُ إِلَى مَنْ يَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ التَّخْرِيجِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ، أَوْ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَلَا يُسْنِدُونَهُ قِطْعًا إِلَى أَصْحَابِ الطَّبَقَةِ السَّابِقَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِمَنْ تَتَبَعَ مَوَارِدَ اسْتِعْمَالِهِمْ، وَمَنْ مَنَعَ فِيهِ مَجْرَدًا فَهُوَ غَافِلٌ عَنْ كَلَامِهِمْ.

فِإِطْلَاقُ صَاحِبِ «الهداية» فِي تَخْرِيجِ الْجُرْجَانِيِّ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ التَّخْرِيجِ ظَاهِرًا مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَعْلَى مِنْهُمْ، وَقَدْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ الْكَفَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَا يُمَكِّنُ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ فِي الطَّبَقَةِ السَّابِقَةِ.

ثُمَّ قَالَ: الثَّلَاثُ أَنَّهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ صَاحِبَ «الهداية» عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِ التَّخْرِيجِ لَا يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي إِدْرَاجِ شَخْصٍ فِي الطَّبَقَاتِ، فَوَاحِدٌ يَدْخُلُهُ فِي وَاحِدَةٍ وَوَاحِدٌ يَدْخُلُهُ فِي أُخْرَى.

أَقُولُ: هَذَا أَعْجَبُ مِمَّا مَضَى، فَإِنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الْفُقَهَاءُ وَبِحَسَبِ تَفْتِيهِمْ، وَلِمَا آدَى إِلَيْهِ الظَّنُّ بِحَسَبِ تَتَبُعِ أَحْوَالِ ذَلِكَ الشَّخْصِ، وَلَسْنَا كُلُّفْنَا فِي أَمْثَالِ هَذَا الْبَابِ بَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلِعَمْرِي إِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّقْرِيرِ يَجْرِي فِي جَمِيعِ أَوْصَافِ الرِّجَالِ وَمَرَاتِبِهِمْ، فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يُقَالُ عِنْدَهُ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَفَخْرُ الْأَنَامِ وَكَذَا وَكَذَا، صَرَّحَ بِهِ فَلَانٌ وَفَلَانٌ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ كَذَا لِحُجُوزِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذَا، وَلَا اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ فَلَانٍ وَفَلَانٍ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ يَخْتَلِفُونَ، فَتَارَةً يَجْعَلُونَ رَجُلًا شَيْخَ الْإِسْلَامِ، وَآخَرُونَ يَجْعَلُونَهُ مُخَرَّبَ الْإِسْلَامِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَمِثْلُ هَذَا التَّقْرِيرِ لَيْسَ إِلَّا كِبْنَاءِ بَيْتِ هُدْمٍ!

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْمُعْتَرِضِ: حَتَّى كَتَبَ فِي رِسَالَتِهِ «القول المنصور...» إلخ، فجوابُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ ذِكْرِ أَبِي عِمْرَانَ لَا يَرْفَعُ الْجِهَالََةَ حَتَّى يُنْقَلَ تَوْثِيقُهُ عَنْ كِتَابٍ مُعْتَمَدٍ عَلَيْهِ.

أَقُولُ: قَدْ فَرَعْنَا مِنْ هَذَا الْبَحْثِ فِي «السَّعْيِ الْمَشْكُورِ».

وَقَدْ قُلْتُ فِي «التَّعْلِيلَاتِ السَّنِيَّةِ»^(١) عِنْدَ ذِكْرِ تَرْجَمَةِ مَخْمُودِ الزَّمَخْشَرِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ: هَكَذَا أَرَّخَ وَفَاتَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ، فَمَا فِي «الْإِكْسِيرِ» لِبَعْضِ أَفَاضِلِ عَصْرِنَا أَنَّهُ تُوفِّي سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ مِمَّا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ.

قَالَ فِي «شِفَاء الْعِيِّ»: هَكَذَا فِي «كَشْفِ الظُّنُونِ» عِنْدَ ذِكْرِ «الْكَشَافِ»^(٢)، وَصَاحِبُ «الْإِكْسِيرِ» نَاقِلٌ عَنْهُ.

أَقُولُ: هَذَا غَيْرُ كَافٍ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَهْمِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّ الثَّقَلَ الذَّهْنِيَّ لَيْسَ بِكَافٍ وَلَا أَثَرُ فِي «الْإِكْسِيرِ» لِلنَّقْلِ.
وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ «الْكَشَفَ» نُسْخُهُ الْمَطْبُوعَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مُنَاقَضَاتٍ كَبِيرَةٍ، وَمَسَامِحَاتٍ كَثِيرَةٍ، لَا أَدْرِي أَهِيَ مِنْ مُؤَلَّفِهَا أَوْ مِنْ مَتَمِّمِي طَبْعِهَا، فَهَلْ يَجُوزُ لِفَاضِلٍ أَنْ يَنْقَلَ كُلُّ مَا فِيهِ فِي حَالِ التَّوَمِّ وَالْغَفْلَةِ.

وَلَقَدْ أَذْكَرَنِي مَا مَرَّ وَمَا هَاهُنَا مِنْ مُجَرَّدِ الْحَوَالَةِ إِلَى «كَشْفِ الظُّنُونِ» مَا رَأَيْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمُعْتَمِدِينَ: أَنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ فِي طَبِيعِهِ الْبَلَادَةُ وَالْغَفْلَةُ حَصَلَ قِسْطًا مِنَ الْعُلُومِ فِي بِلَادٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَلَمْ يَخْصُلْ لَهُ الْغَوْصُ فِيهَا بِسَبَبِ الْبَلَادَةِ، وَكَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَصُولِ كَثِيرٌ، فَلَمَّا دَخَلَ بِلَدَهُ - وَلَعَلَّهُ بِخَارَى - تَوَجَّهَ إِلَيْهِ النَّاسُ ظَانِينَ أَنَّهُ تَبَحَّرَ فِي الْعُلُومِ، فَشَرَعُوا فِي

(١) (ص ٢٠٩).

(٢) فِي «الْكَشَفِ» (٢: ١٤٧٥) أَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ (٣٣٨هـ).

الاستفادة والاستفتاء منه، فتحير الرجل والتزم لنجاته من المهالك في كل ما يُسأل عنه أن يقول: فيه اختلافٌ فقومٌ من العلماء قالوا كذا وقومٌ قالوا كذا، ومَرَّ على هذه الطريقة قَدَرٌ من الزَّمانِ حَتَّى سُئِلَ عن توحيدِ الواجبِ تعالى: ما تقولُ فيه؟ فأجابَ - حَسَبَ عادتهِ القديمةِ - أن فيه قولينِ للعلماء، فأنكشفَ حاله على النَّاسِ، فكفَّروه وحسَّوه وأخرجوه وهجروه.

فهذه الكلمة المعتادة: هكذا في «كشف الظنون» تُشابهُ كلمةَ ذلك البليد: فيه اختلاف، وأظنُّ أنَّه لو وُجِدَ في «كشف الظنون» أن السَّماءَ تحتنا، وأنَّ الله عزَّ جلاله شريكاً، ونحو ذلك من الخرافات، لنقله صاحب «الإتحاف»، و«الإكسير» من غير مبالاة، فإنَّ تعقُّبَهُ رجلٌ يقولُ في جوابه هكذا في «كشف الظنون» أنا ناقلٌ عنه!

قُلْتُ في «التعليقات السنية» عند ذِكْرِ يُوْسُفَ بنِ عبدِ الله الزَّيْلَعِيِّ عند ذِكْرِ أنَّ له تَخْرِيجاً لأحاديثِ «الكشاف» لخصه ابنُ حَجَرٍ: قال بعضُ أفاضلِ عصرنا في «الإكسير» في أصول التفسير» عند ذِكْرِ «الكشاف» ما مُعرَّبه: إنَّ تَخْرِيجَ أحاديثِ «الكشاف» للإمام المحدثِ جمالِ الدِّينِ عبدِ الله بنِ يُوْسُفَ الزَّيْلَعِيِّ ولخصه فيه كتابَ الحافظِ الكبيرِ ابنِ حَجَرٍ العسقلانيِّ المُسمَّى بـ «الكاف الشاف» في تَخْرِيجِ أحاديثِ الكشاف»، وقال: استوعبَ ابنُ حَجَرٍ ما فيه من الأحاديثِ المرفوعةِ فأكثرَ من تبينِ طرقها^(١) وتسمية^(٢) مُخرَّجِها على نمطِ ما في أحاديثِ «الهداية»، لكنه فاتهُ كثيرٌ من الأحاديثِ المرفوعةِ التي يذكرها الزَّمَخْشَرِيُّ بطريقِ الإشارةِ، ولم يتعرضْ غالباً للآثارِ الموقوفة. انتهى كلامه بتعريبه.

(١) وقع في الأصل: «طرقهما»، والتصويب من «التعليقات السنية».

(٢) وقع في الأصل: «عن»، والتصويب من «التعليقات».

ولا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ نَظَرٌ فِي «كَشَفِ الظُّنُونِ» أَنَّ هَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ! فَإِنَّ مَفَادَهُ أَنَّ تَخْرِيجَ الزَّيْلَعِيِّ مُلْخَصٌ مِنْ تَخْرِيجِ الْعَسْقَلَانِيِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ... إلخ^(١).

قال في «شفاء العي»: لا شكَّ أَنَّ هَذَا التَّقْدِيمَ والتَّأخِيرَ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ لَا مِنْ أَغْلَاطِ صَاحِبِ «الإكسير»، والدليلُ عَلَيْهِ أَمْرَانِ:
الأوَّلُ: أَنَّ صَاحِبَ «الإكسير» لَهُ نَظَرٌ عَلَى «كَشَفِ الظُّنُونِ»؛
فمخالفتُهُ بِلَا وَجْهِ بَعِيدٌ كُلُّ الْبَعْدِ.

أقولُ: هَذَا الدَّلِيلُ مِنَ الْعَجَائِبِ، فَإِنَّ صَاحِبَ «الإكسير» كَثِيرًا مَا يُخَالَفُ صَاحِبَ «الكشف» أَيْضًا، بَلِ قَدْ يَكُونُ مَا فِي «الكشف» صَحِيحًا وَصَاحِبُ «الإكسير» يَتْرَكُهُ وَيَخْتَارُ مَا هُوَ غَلَطٌ صَرِيحًا.

أَلَا تَرَى إِلَى أَنَّهُ أَرَخَ صَاحِبُ «الإكسير» عِنْدَ ذِكْرِ «أَسْمَاءِ رِجَالِ الْكُتُبِ السِّتَةِ» فِي كِتَابِهِ «الإتحاف» وَفَاةَ ابْنِ الْمُلقِّنِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ! وَالْمَوْجُودُ فِي «الكشف» هُنَاكَ^(٢) سَنَةُ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِئَةٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣).

وَأَرَخَ وَفَاةَ الْقُضَاعِيِّ فِي «الإتحاف» أَيْضًا عِنْدَ ذِكْرِ «أَمَالِيهِ» سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ، وَالْمَوْجُودُ فِي «الكشف» هُنَاكَ^(٤) سَنَةُ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

(١) فِي «التَّعْلِيقَاتِ السَّنِيَّةِ» (ص ٢٢٩).

(٢) أَيْ عِنْدَ ذِكْرِ «أَسْمَاءِ رِجَالِ الْكُتُبِ السِّتَةِ» لِابْنِ الْمُلقِّنِ فِي «الكشف» (١: ٨٨).

(٣) أَرَخَ وَفَاتَهُ صَاحِبُ «الكشف» سَنَةَ (٨٠٤هـ)، عِنْدَ ذِكْرِ «أَخْبَارِ قِضَاةِ مِصْرَ» (١: ٢٩)، وَالتَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ (١: ٣٩٢)، وَتَلْخِصُ الْوُقُوفِ عَلَى الْمَوْقُوفِ (١: ٤٧٩)، وَغَيْرَهَا.

(٤) أَيْ عِنْدَ ذِكْرِ «أَمَالِي الْقِضَاعِيِّ فِي الْحَدِيثِ» فِي الْكَشْفِ (١: ١٦٥)، وَكَذَلِكَ عِنْدَ «الْإِنْبَاءِ فِي الْحَدِيثِ» (١: ١٧٢)، وَ«خَطَطُ مِصْرَ» (١: ٧١٥)، وَ«دُرَّةُ الْوَاعِظِينَ وَذَخِرُ الْعَابِدِينَ» (١: ٧٥٤) وَغَيْرَهَا.

وَأَرَّخَ وفاةَ ابنِ عسَاكَرَ عِنْدَ ذِكْرِ «تَارِيخِ دِمَشْقَ» سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً! مَعَ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي «الْكَشْفِ» هُنَاكَ^(١) سَنَةُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِئَةً، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٢).

وَأَرَّخَ وفاةَ ابنِ قُطْلُوبُغَا عِنْدَ ذِكْرِ «تَحْفَةِ الْأَحْيَاءِ فِيمَا فَاتَ مِنْ تَخَارِيَجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً، مَعَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي «الْكَشْفِ» عِنْدَ ذِكْرِ «الْإِحْيَاءِ»^(٣) سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٤).

وَأَرَّخَ عِنْدَ ذِكْرِ «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ» لِلْبَاجِي وَفَاتَهُ سَنَةُ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً، مَعَ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي «الْكَشْفِ» هُنَاكَ^(٥) سَنَةُ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِئَةً، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٦).

وَأَرَّخَ وفاةَ ابنِ الْجُوزِيِّ عِنْدَ ذِكْرِ «التَّحْقِيقِ» سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِمِئَةً مَعَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي «الْكَشْفِ» هُنَاكَ^(٧) سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ.

(١) أَيُّ عِنْدَ ذِكْرِ «تَارِيخِ دِمَشْقَ» فِي «الْكَشْفِ» (١: ٢٩٤).

(٢) أَرَّخَ وَفَاتَهُ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» سَنَةَ (٥٧١ هـ) عِنْدَ ذِكْرِ «الرَّابِعِينَ» (١: ٥٤) وَ«أَمَالِي ابْنِ عَسَاكَرَ فِي الْحَدِيثِ» (١: ١٦٢)، وَ«تَبْيَانُ الْوَهْمِ وَالتَّخْلِيصُ الْوَاقِعُ فِي حَدِيثِ الْأَطِيطِ» (١: ٣٤٠).

(٣) «الْكَشْفِ» (١: ٢٣).

(٤) أَرَّخَهُ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» سَنَةَ (٨٧٩ هـ) عِنْدَ ذِكْرِ «الْأَسُوسُ فِي كَيْفِيَةِ الْجُلُوسِ» (١: ٩١)، وَ«تَبْصَرَةُ النَّاقِدِ فِي كَيْدِ الْحَاسِدِ» (١: ٣٣٨)، وَ«الْأَجُوبَةُ عَنْ اعْتِرَاضَاتِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ» (١: ١٢)، وَغَيْرِهَا.

(٥) أَيُّ عِنْدَ ذِكْرِ «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ» فَيَمْنُ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ فِي «الْكَشْفِ» (١: ٤١٩).

(٦) أَرَّخَ وَفَاتَهُ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» سَنَةَ (٤٧٤ هـ) عِنْدَ ذِكْرِ «إِحْكَامُ الْفُصُولِ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ» (١٩: ١) وَ«الْمَوْطَأُ» (٢: ١٩٠٧).

(٧) أَيُّ عِنْدَ ذِكْرِ «التَّحْقِيقِ فِي أَحَادِيثِ الْخِلَافِ» فِي «الْكَشْفِ» (١: ٣٧٩)، وَكَذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ «أَحْكَامِ الْأَشْعَارِ بِأَحْكَامِ الْأَشْعَارِ» (١: ١٧)، وَ«أَخْبَارُ الْبِرَامِكَةِ» (١: ٢٦)، وَ«أَعْمَارُ الْأَعْيَانِ» (١: ١٢٨)، وَغَيْرِهَا.

وَأَرَّخَ وفاةَ الصَّغَانِي عند ذِكْرِ «دَرِّ السَّحَابَةِ» سَنَةَ خَمْسٍ وَسَمْتَمَةِ مع أَنَّ المذكورَ في «الكشف» هناك^(١) سَنَةَ خَمْسِينَ.

وَذَكَرَ عند ذِكْرِ «فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد» لعلِّي القاري: أَنَّهُ أَتَمَّهُ عَامَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَلْفٍ مع أَنَّ المذكورَ في «الكشف» عند ذِكْرِ «العقائد النَّسْفِيَّةِ» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ^(٢).

وَأَرَّخَ وفاةَ المارديني عند ذِكْرِ «المختلف والمؤتلف» له سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعَمِئَةِ مع أَنَّ المذكورَ في «الكشف» هناك^(٣) سَنَةَ خَمْسِينَ، وهو الصَّحِيحُ^(٤).

وَأَرَّخَ وفاةَ الخطَّابي في «الحطة»^(٥) عند ذِكْرِ شُرَّاح «صحيح البخاري» سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِمِئَةِ مع أَنَّ المذكورَ في «الكشف» هناك سَنَةَ ثَمَانٍ^(٦)، وكلُّ منهما غلطٌ^(٧).

وَأَرَّخَ وفاةَ المارديني عند ذِكْرِ «بهجة الأريب» في «الإكسير» سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعَمِئَةِ مع أَنَّ المذكورَ في «الكشف» عند ذِكْرِهِ^(٨) سَنَةَ خَمْسِينَ، وهو الصَّحِيحُ.

(١) أي عند ذكر «در السحابة في وفيات الصحابة» في «الكشف» (١: ٧٣)، لكن المذكور أَنَّهُ توفِّي سنة (٦٠٥هـ)، وكذا عند ذكر «نقعة الصديان» (١: ٢٥١)، ويمكن أن يكون هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الطبعات.

(٢) «الكشف» (٢: ١١٤٥).

(٣) أي عند ذكر «المختلف والمؤتلف في مشبه أسماء الرجال» في «الكشف» (٢: ١٦٣٧).

(٤) أَرَّخَهُ صاحبُ «الكشف» سنة (٧٥٠هـ) عند ذِكْرِ «المنتخب في الحديث» (٢: ١٨٤٩)، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين» (٢: ١٦١٤)،

(٥) (ص ١٨٤).

(٦) أي سنة (٣٣٨هـ) كذا أَرَّخَ وفاته صاحب «الكشف» (١: ٥٤١).

(٧) والصحيح أن وفاته كانت سنة (٣٨٨هـ).

(٨) أي «بهجة الأريب ممَّا في كتاب الله العزيز من الغريب» في «الكشف» (١: ٢٥٦).

هذه ^(١) تُبَدَّ من ذِكْرِ مُخَالَفَاتِهِ فِي «الْكَشْفِ»، وَلَوْ طُولُ «كَشْفِ الظُّنُونِ» بِكُلِّهِ، وَطُبِّقَ مَعَهُ مَا فِي تَصَانِيفِ صَاحِبِ «الْإِكْسِيرِ» بِجَلِّهِ لَوُجِدَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ الْبَصِيرُ.

فَظَهَرَ أَنَّ مُخَالَفَتَهُ لـ «كَشْفِ الظُّنُونِ» بِلَا وَجْهِ لَيْسَ بَعِيداً كُلَّ الْبَعْدِ، بَلْ هُوَ مِنْ عَادَاتِهِ الشَّائِعَةِ يُوَافِقُ «الْكَشْفَ» فِيمَا هُوَ غَلَطٌ صَرِيحاً، وَيُخَالِفُهُ فِيمَا يَكُونُ صَحِيحاً.

ثُمَّ قَالَ: الثَّانِي: أَنَّ صَاحِبَ «الْإِكْسِيرِ» قَدْ كَتَبَ فِي «إِتْحَافِ الثُّبُلَاءِ» مُخَالَفاً لِهَذَا وَمُوَافِقاً لِّلْكَشْفِ.

أَقُولُ: هَذَا أَعْجَبُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ مَجْرَدَ ذِكْرِهِ فِي «الْإِتْحَافِ» مُوَافِقاً لِّلْكَشْفِ كَيْفَ يَكُونُ دَلِيلاً لَكُونِ مَا فِي «الْإِكْسِيرِ» مِنْ غَلَطِ النَّاسِخِ؟! فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ مَا ذَكَرَهُ فِي «الْإِتْحَافِ» عِنْدَهُ مِنْ غَلَطِ النَّاسِخِ؛ لَكُونِهِ ذَكَرَهُ فِي «الْإِكْسِيرِ» مُخَالَفاً لَهُ وَمُخَالَفاً لِّلْكَشْفِ: وَمُخَالَفَتُهُ لَهُ عَادَةً مَطْرَدَةً!!

قُلْتُ فِي «التَّعْلِيقَاتِ» عِنْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي تَسْمِيَةِ «الزَّيْلَعِيِّ» وَأَنَّ الصَّحِيحَ فِي اسْمِهِ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَدْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْخِلَافِ تَبَعاً لِّصَاحِبِ «الْكَشْفِ» عَنْ بَعْضِ أَفَاضِلِ عَصْرِنَا فِي «إِتْحَافِ الثُّبُلَاءِ» حَيْثُ قَالَ فِي حَرْفِ التَّاءِ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ يُوسُفَ الزَّيْلَعِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ، وَاسْمُهُ «نَصَبُ الرَّأْيَةِ».

ثُمَّ قَالَ فِي صَفْحَةٍ أُخْرَى: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» لِلإِمَامِ الْمُحَدَّثِ جَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الزَّيْلَعِيِّ ^(٢).

(١) فِي الْأَصْلِ: «هَذَا».

(٢) فِي «التَّعْلِيقَاتِ السَّنِيَّةِ» (ص ٢٢٩).

قال في «شفاء العي»: جوابه أولاً: أن صاحب «الإتحاف» ناقل عن «الكشف»، والناقل ليس من الدعوى في شيء حتى يرد عليه إيراد، وقد أشار إليه في ديباجة «التبلا» حيث قال: وأين مقصود أول أست كه بشير استمداد وارن از كشف الظنون رفته.

أقول: هذا ليس من النقل في شيء، فإن إظهار أنه من الغير عند ذكره مفقود، والناقل إنما لا يرد عليه الإيراد إذا لم يلتزم الصحة فنقل كل ما وجد على سبيل الحكاية المجردة من دون تنقيد، وأما إذا التزم فهو مؤاخذ، وما أشار إليه في ديباجة «الإتحاف» لا يغني شيئاً، فإن مفاده أن أكثر ما فيه مأخوذ من «الكشف»، فكل موضع ما لم يصرح فيه أنه من «الكشف» مُحتمل لأن يكون منه أو يكون من البعض الآخر، فيؤاخذ به لا محالة، وإن كان في نفس الأمر أخذه منه، مع أن نقل قولين متخالفين في صفحتين متقاربتين مع الغفلة عن تناقضهما بعيد عن شأن العلماء، لا سيما لمن يدعي الهداية والاهتداء.

ثم قال: وثانياً: أن أكابر العلماء مختلفون في تسميته، فالكفوي اختار الأول والسيوطي الثاني، ولما لم يكن مرجح لأحدهما سمى صاحب «الكشاف» في موضع موافقاً للأول وفي آخر موافقاً للثاني، وهكذا صنع صاحب «الإتحاف»، وأي عاتبة^(١) فيه؟!

أقول: لفظ «الكشاف» غلط، والصحيح «الكشف»، وهم وإن اختلفوا في تسميته لكن المرجح هو الثاني على ما أشرت إليه في «الفوائد البهية»، ويؤيده صنع الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، وكفاك به قدوة حيث ترجمه في حرف العين، فقال: عبد الله بن يوسف بن

مُحَمَّدُ الزَّيْلَعِيُّ الحَنْفِيُّ جمالُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ، اشْتَغَلَ كَثِيرًا، وَسَمِعَ مِنْ أَصْحَابِ الثَّجِيبِ، وَأَخَذَ عَنِ الْفَخْرِ الزَّيْلَعِيِّ شَارِحَ «الْكَنْزِ» وَعَنِ الْقَاضِي عِلَاءِ الدِّينِ التُّرْكَمَانِيِّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ، لَزِمَ مُطَالَعَةَ كُتُبِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ خَرَجَ أَحَادِيثَ «الْهُدَايَةِ» وَأَحَادِيثَ «الْكَشَافِ»، فَاسْتَوْعَبَ ذَلِكَ اسْتِيعَابًا بِالْغَا، وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةِ (٧٦٢هـ)، ذَكَرَ لِي شَيْخُنَا الْعِرَاقِيُّ أَنَّهُ كَانَ مُرَافِقَهُ فِي مُطَالَعَةِ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ لِتَخْرِيجِ الْكُتُبِ الَّتِي كَانَا قَدْ اعْتَنَيْنَا بِتَخْرِيجِهَا.

فَالْعِرَاقِيُّ لِتَخْرِيجِ «أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ»، وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي يُشِيرُ إِلَيْهَا التِّرْمِذِيُّ فِي الْأَبْوَابِ، وَالزَّيْلَعِيُّ لِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ «الْهُدَايَةِ»، وَ«الْكَشَافِ»، فَكَانَ كُلُّ مَنِهَا يُعَيِّنُ الْآخَرَ. انْتَهَى.

وَهَذَا الْقَوْلُ لِلْحَافِظِ مُرْجِعٌ رَجَحَانًا عَظِيمًا لَكُونَ اسْمُ الزَّيْلَعِيِّ عَبْدَ اللَّهِ، بَلْ لَيْسَ مَا سِوَاهُ إِلَّا غَلْطًا، كَيْفَ لَا وَزَمَانُ الْحَافِظِ قَرِيبٌ مِنْ زَمَانِ الزَّيْلَعِيِّ، وَشَيْخُهُ الْعِرَاقِيُّ وَالزَّيْلَعِيُّ مُتَّصِحَانِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ وَاسْمِهِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُ، وَذَكَرُ كُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَخْتَلِفَيْنِ عَلَى حَدِّهِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ مِنْ دُونِ إِشَارَةٍ إِلَى التَّرَدُّدِ وَالْاِخْتِلَافِ كَمَا صَدَرَ عَنِ صَاحِبِ «الْكَشَفِ» وَصَاحِبِ «الْإِتْحَافِ»: لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْعُقَلَاءِ!

ثُمَّ هَذَا التَّأْوِيلُ مِنْ قَبِيلِ الثُّكَاتِ بَعْدَ الْوُقُوعِ، وَمَاذَا يُفْعَلُ فِي الْأَقْوَالِ الْمُتَخَالِفَةِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ لِلْعُلَمَاءِ إِلَّا قَوْلٌ وَاحِدٌ عَلَى مَا مَرَّ ذَكَرَهُ.

وَلْنَمْسِكْ عَنَّا الْقَلَمَ، وَنَخْتِمَ الرَّقْمَ، فَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي جُلُوسَاتٍ خَفِيفَةٍ آخِرَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ الْعَاشِرِ مِنْ شَهْرِ الْجُمَادِيِّ الثَّانِيَةِ مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ السَّابِعَةِ وَالتَّسْعِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَالثَّمَانِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى تَحِيَّةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.

الخاتمة

وَلَمَّا بَلَغَ الْكَلَامُ إِلَى هَذَا الْمَقَامِ أَحَبَبْتُ بِإِشَارَةٍ بَعْضِ أَرْبَابِ الْإِنْصَافِ أَنْ
أَعُودَ إِلَى ذِكْرِ نُبْذٍ مِنْ مَسَامِحَاتِ صَاحِبِ «الْإِتْحَافِ»، وَمُعَارَضَاتِهِ الْمُوجِبَةِ
لِتَحْيِيرِ النَّاطِرِينَ وَسُلُوكِهِمْ مَسْلَكَ الْعِتْسَافِ؛ لِيَكُونَ الْخَتْمُ كَالْبَدَايَةِ،
وَالْخَاتِمَةُ كَالْمَقْدَمَةِ، اقْتِضَاءً لِمَا قَالَ الشَّاعِرُ الْبَاهِرُ:

أَعَدَ ذِكْرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يُتَضَوِّعُ
وَلَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِثْلُ هَذَا إِنْ لَمْ يُنْقَحْ تَصَانِيفُهُ، وَأَصْرَّ عَلَى مَا كَتَبَهُ، أَوْ
عَطَفَ عَنَّا خُصُومَتَهُ إِلَى مَنْ كَشَفَ حَالَهُ، فَلَنَا عَوْدَةٌ^(١) ثُمَّ عَوْدَةٌ.

فَأَقُولُ:

الأوّل

ذَكَرَ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» الْمَسْمُومِ بِ«السَّحَابِ الْمَرْكُومِ»
عِنْدَ ذِكْرِ عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ: «إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ^(٢)، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ
خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِثْنِينَ وَأَلْفٍ^(٣).

وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَقْصِدِ الْأَوَّلِ مِنْ «الْإِتْحَافِ»: أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ
خَمْسِينَ، وَمَنْ لَا يَحَقِّقُ حَالَ أَسْتَاذِهِ كَيْفَ يُحَقِّقُ حَالَ غَيْرِهِ؟!

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِعَوْدَةٍ».

(٢) ذَكَرَ لِلْفَنَوْنِجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الشُّوْكَانِيِّ فِي الرَّقْمَيْنِ (١٠، ١١).

(٣) «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٢: ٧٣).

الثاني

ذَكَرَ فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِ عِلْمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ تَارِيخَ ابْنِ كَثِيرٍ ^(١) الدَّمَشَقِيِّ ^(٢)، وَأَنَّ تَارِيخَهُ انْتَهَى إِلَى آخِرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ ^(٣).

وَهَذَا مِمَّا يَقْضِي الْعَجَبَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي «الْإِتْحَافِ» فِي الْمَقْصِدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ ذِكْرِ «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» لِابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتْمِئَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتِمَّ تَصْنِيفُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَّلَهُ فِي بَرَزَخِهِ!

الثالث

ذَكَرَ فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِ عِلْمِ السِّيرِ «سِيرَةَ مُغْلَطَايَ» وَأَنَّهُ لَخَصَهَا قَاسِمُ ابْنِ قُطْلُوبُغَا الْحَنْفِيِّ، الْمَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِئَةٍ ^(٤).

وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ فِي نَفْسِهِ، مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَ فِي الْمَقْصِدِ الْأَوَّلِ مِنْ «الْإِتْحَافِ» عِنْدَ ذِكْرِ مُخْرَجِي أَحَادِيثِ «الْإِحْيَاءِ» أَنَّهُ تُوَفِّي سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِئَةٍ ^(٥)، وَقَدْ مَرَّ مِنَّا ذِكْرُهُ فِي الْمَقْدَمَةِ ^(٦).

الرابع

ذَكَرَ فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ: عِلَاءُ الدِّينِ مُغْلَطَايَ بْنِ قَلِيحٍ، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِئَةٍ ^(٧).

(١) الْمَسْمُومُ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» مَطْبُوعٌ فِي مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ . ط ٢ . ١٩٧٧ م .

(٢) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ كَثِيرٍ فِي الرَّقْمَيْنِ (٤٢ ، ٦٢) .

(٣) «أَبْجَدُ الْعُلُومِ» (٢ : ١٣٨) ، وَبَعَارَةٌ «انْتَهَى تَارِيخُهُ إِلَى آخِرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ» غَيْرَ مُوجُودَةٍ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، فَيُمْكِنُ أَنَّهُ اسْتَدْرَكَ ذَلِكَ وَحَذَفَتْ .

(٤) «أَبْجَدُ الْعُلُومِ» (٢ : ٣٣٢) .

(٥) وَهُوَ الصُّوَابُ .

(٦) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي ابْنِ قُطْلُوبُغَا فِي الرَّقْمَيْنِ (٢٥ ، ٦٣) .

(٧) «أَبْجَدُ الْعُلُومِ» (٢ : ٣٥٢) .

وهذا مخالفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَقْصِدِ الْأَوَّلِ مِنْ «الِإِتْحَافِ» عِنْدَ ذِكْرِ شُرُوحِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتَسْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً.

الخَامِسُ

ذَكَرَ هُنَاكَ أَيْضاً^(١) عِلَاءُ الدِّينِ عَلِيِّ الْمَارْدِينِيِّ، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَبْعِمِئَةً^(٢).

وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى مَا مَرَّ ذِكْرُهُ فِي الْمَقْدَمَةِ^(٣) أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ!

السَّادِسُ

ذَكَرَ فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِ الطَّبِّ النَّبَوِيِّ تَصْنِيفَ الْحَافِظِ أَبِي نُعَيْمٍ، أَنَّ وَفَاتَهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِئَةً^(٤).

وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي «الِإِتْحَافِ» عِنْدَ ذِكْرِ «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ»^(٥) أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ.

السَّابِعُ

ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ^(٦) فِي بَحْثٍ غَرِيبٍ الْحَدِيثِ، وَأَرَّخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثُمِئَةً^(٧).

(١) أَي عِنْدَ عِلْمِ الضُّعَفَاءِ وَالمُتْرَوِكِينَ فِي رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِنْ «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٢: ٣٥٢).

(٢) وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٣) ذَكَرَ لِلْفَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْمَارْدِينِيِّ فِي الرِّقْمَيْنِ (٦٧، ٨٤).

(٤) «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٢: ٣٦١).

(٥) مَطْبُوعٌ بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا فِي دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ. ط ١. ١٩٩٧ م.

(٦) ذَكَرَ لِلْفَنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الْخَطَّابِيِّ فِي الرِّقْمَيْنِ (١٢، ٧٤).

(٧) «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٢: ٣٩٠)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وهو مُخالفٌ لِمَا مرَّ منه في موضعٍ آخر على ما ذَكَرْتُهُ في المقدمة.

الثَّامِنُ

قال فيه عند ذِكْرِ علمِ الفقه: اعلم أنَّ أصولَ الدِّينِ اثنان لا ثالثَ لهما: الكتابُ والسُّنَّةُ، وما ذَكَرُوهُ من أنَّ الأدلةَ أربعة: القرآنُ، والحديثُ، والإجماعُ، والقياسُ، فليس عليه أثارةٌ من عِلْمٍ، وقد أنكَرَ إمامُ السُّنَّةِ أحمدُ بنُ حنبلٍ الإجماعَ الذي اصطَلَحُوا عليه اليوم، وأَعْرَضَ سَيِّدُ الطَّائِفَةِ داودُ الظَّاهِرِيُّ عن كونِ القياسِ حُجَّةً شرعيةً، وخلافُ هذين الإمامين نصٌّ في محلِّ الخلافِ، ولهذا قال بقولهما عصابةٌ عظيمةٌ من أهلِ الإسلامِ قديماً وحديثاً إلى زماننا هذا، ولم يَرَوْا^(١) الإجماعَ والقياسَ شيئاً ممَّا ينبغي التَّمَسُّكُ به سيما عند المصادمةِ بنصوصِ التَّنْزِيلِ وأدلةِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ... إلخ^(٢).

وهذا عجيبٌ كلَّ العَجَبِ منشأهُ التَّقْلِيدُ الجامدُ لابنِ تَيْمِيَّةٍ وتلامذته وللظَّاهِرِيَّةِ، مُشْتَمِلٌ على مُغالطاتٍ:

أما أولاً: فلأنَّهُ ماذا أرادَ بالأصلِ الذي حَصَرَهُ في الكتابِ والسُّنَّةِ، إن أرادَ به مُثَبَّتَ الحكمِ في نفس الأمرِ، فهو ليس إلا الكلامُ النَّفْسِيُّ القديمُ للباري تعالى لا هذا الكتابُ ولا هذه السُّنَّةُ. وإن أرادَ به مُثَبَّتَ الحكمِ بحسبِ علمنا فيصدقُ على الإجماعِ والقياسِ كليهما إن عُمِّمَ العلمُ، وإن خُصِّصَ بالقَطْعِ يَدْخُلُ الإجماعُ دونَ القياسِ، وإن أرادَ به ما يُرجعُ إِلَيْهِ يَكُونُ الأوَّلُ بالآخِرَةِ

(١) وقع في الأصل: «يردا»، والمثبت من «الأبجد».

(٢) «أبجد العلوم» (٢: ٤٠٥).

إِلَيْهِ، فَهُوَ مُنْحَصِرٌ فِي الْكِتَابِ، فَلَوْلَا أَمْرُنَا فِيهِ بِإِطَاعَةِ الرَّسُولِ، وَكَوْنُ إِطَاعَتِهِ مُوجِباً لِإِطَاعَةِ رَبِّنَا لَمَّا وَجِبَ^(١) عَلَيْنَا اتِّبَاعُ السُّنَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ سُنَّةٌ، وَقَدْ فَرَّغْتُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ فِي «الْكَلَامِ الْمَبْرُورِ» وَ «السَّعْيِ الْمَشْكُورِ» فَمَنْ شَاءَ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِمَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُمْ: أَدْلَةُ الدِّينِ أَرْبَعَةٌ لَيْسَ مِمَّا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرَةٌ مِنْ عِلْمٍ، بَلْ لَهُ دَلَائِلُ وَاضِحَةٌ، وَبِرَاهِينُ شَامِخَةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ لَمْ يُرَاجِعْهَا أَوْ لَمْ يَفْهَمْهَا فَلَا يَتَّبِعْ إِلَّا نَفْسَهُ، وَقَدْ فَرَّغَ مِنْ تَحْقِيقِهِ عُلَمَاءُ الْأَصُولِ، وَهُوَ كَافٍ لِمَنْ هُوَ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّ نِسْبَةَ إنْكَارِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ الْيَوْمَ إِلَى أَحْمَدَ مِنْ دُونِ بَيَانِ مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ مِغَالِطَةٌ لَا تَلِيْقُ بِمَنْ لَهُ دَرَايَةٌ، وَلَوْ ثَبَتَ إنْكَارُ أَحْمَدَ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَحُجَّتُهُ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، فَلَا عِبْرَةَ لِإنْكَارِهِ، انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى مَنْ قَالَ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلَأَنَّ إِعْرَاضَ سَيِّدِ الطَّائِفَةِ الظَّاهِرِيَّةِ عَنْ كَوْنِ الْقِيَاسِ حُجَّةً شَرْعِيَّةً غَيْرَ مُضِرٍّ فِي مَقَامِ التَّحْقِيقِ، فَقَدْ رُدَّ إِعْرَاضُهُ فِي كُتُبِ الْأُئِمَّةِ بِوَجْهِ أَنْيَقٍ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُ: وَخِلَافَ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ . . . إلخ، بَعِيدٌ بِمَرَا حَلٍّ عَنْ دَرَجَةِ الْإِنْصَافِ، فَإِنَّ اعْتِبَارَ الْقَوْلِ الْمَرْدُودِ - الَّذِي دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ مَرْدُودًا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ - اعْتِسَافٌ أَيْ اعْتِسَافٌ.

وَأَمَّا سَادِسًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُ: وَلِهَذَا قَالَ بِقَوْلِهِمَا عَصَابَةٌ عَظِيمَةٌ . . . إلخ، مِنْ دُونِ تَصْرِيحٍ تِلْكَ الْعَصَابَةُ الْعَظِيمَةُ جُرْأَةً عَظِيمَةً! وَنَقْمَةً كَبِيرَةً!

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَجِبَتْ».

التَّاسِعُ

ذَكَرَ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ مِنْ «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» الْمَسْمُومِ بِ«الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ» فِي تَرْجُمَةِ نَاصِرِ الْمَطْرُزِيِّ مُؤَلَّفِ «الْمَغْرِبِ» أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ، وَأَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ (٥٣٨هـ) (١).

وَهَذَا يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ! فَإِنَّ وَفَاةَ الزَّمْخَشَرِيِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُوَ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي صَفْحَةٍ أُخْرَى (٢) سَنَةَ (٥٣٨هـ)، وَنَصَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى مَا مَرَّ ذِكْرُهُ فِي الْمَقْدَمَةِ تَارَةً أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ (٣) مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ، وَتَارَةً أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ، فَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ يَقْرَأَ الْمَطْرُزِيُّ عَلَى مَنْ مَاتَ فِي سَنَةِ وَلَادَتِهِ أَوْ قَبْلَهُ.

وَقَدْ نَصَّ ابْنُ خَلِّكَانَ فِي «تَارِيخِهِ» (٤) عَلَى أَنَّ الْمَطْرُزِيَّ يُقَالُ لَهُ: خَلِيفَةُ الزَّمْخَشَرِيِّ؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِي السَّنَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا الزَّمْخَشَرِيُّ، وَهِيَ سَنَةُ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ.

وَهَذَا الَّذِي صَدَرَ مِنْ صَاحِبِ «الْإِتْحَافِ» هَاهُنَا أَشْنَعُ مِنْ جَعْلِهِ السِّيَوطِي تَلْمِيزاً لِابْنِ حَجَرٍ، وَقَدْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْخَطَأِ عَنِ الْكُفَوِيِّ، وَرَدَدْتُ عَلَيْهِ فِي «الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ» (٥).

(١) «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (١١: ٣).

(٢) فِي «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٣٠: ٣).

(٣) ذَكَرَ لِلْقُنُوجِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْأَرْقَامِ (٢٨، ٦٤، ٨٦)، وَرَقْمَ (١٠) مِنْ الْخَاتَمَةِ.

(٤) (٥٧٠: ٥).

(٥) (ص ٢١٨-٢١٩).

العَاشِرُ

ذَكَرَ بُعِيدَ هَذَا: أَحْمَدُ^(١) التَّسْفِي، وَأَرْخَ وَفَاتَهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ، وَقَالَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ مَاتَ الرَّمَخْشَرِيُّ^(٢) صَاحِبُ «الْكَشَافِ». وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ.

الحَادِي عَشَرَ

ذَكَرَ سَيِّدُ الطَّائِفَةِ مُحْيِي الدِّينِ ابْنَ عَرَبِيٍّ، صَاحِبَ «الْفُصُوصِ»^(٣) وَ«الْفَتْوحَاتِ»^(٤) عِنْدَ ذِكْرِ عُلَمَاءِ الْإِنْشَاءِ وَالْأَدَبِ^(٥)، فِي تَرْجُمَتِهِ نَقْلًا عَنِ الشُّوْكَانِيِّ وَغَيْرِهِ كَلِمَاتٌ تَقْشَعُرُ بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ، وَمِثْلُهُ بُعِيدٌ عَنِ شَأْنِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَدِينِينَ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَسْكَتَ عَنِ طَعْنِ هَؤُلَاءِ الْأَكْبَارِ، أَوْ يَذْكَرَ مَنْ مَدَحَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَيْضًا، فَإِنَّ الْإِكْتِفَاءَ عَلَى ذِكْرِ مَعَايِبِ هَؤُلَاءِ الْكَمَلَةِ دُونَ ذِكْرِ الْمَنَاقِبِ خِيَانَةٌ كَبِيرَةٌ فِي الدِّينِ، وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى رَدِّ تِلْكَ الْهَفَوَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشُّوْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ فَلْيَنْظُرْ تَصَانِيفَ السِّيَوطِيِّ^(٦) وَعَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ^(٧) وَغَيْرِهِمَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَحْمَر».

(٢) ذَكَرَ لِلْكُنُوزِيِّ مَسَامِحَاتٍ أُخْرَى فِي الرَّمَخْشَرِيِّ فِي الْأَرْقَامِ (٢٨، ٦٤، ٨٦)، وَرَقْمَ (٩) مِنْ الْخَاتَمَةِ.

(٣) الْمُسَمَّى «فُصُوصُ الْحُكْمِ»، مَطْبُوعٌ فِي دَارِ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ. ١٩٦٤م. وَلَهُ طَبْعَاتٌ أُخْرَى.

(٤) الْمُسَمَّى «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ»، مَطْبُوعٌ فِي دَارِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَهُ غَيْرُ مَا طَبَعَتْ.

(٥) فِي «أَبْجَدِ الْعُلُومِ» (٣: ٦٢-٦٨) مَذْكَورٌ عِلْمُ الْإِنْشَاءِ وَالْأَدَبِ، وَلَا يَوْجَدُ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْهُ ذِكْرٌ لِمُحْيِي الدِّينِ بْنِ الْعَرَبِيِّ.

(٦) كِتَابُهُ «تَنْبِيهِ الْغَنِيِّ إِلَى تَبَرُّثِهِ ابْنِ عَرَبِيٍّ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

(٧) فِي «الْكَبْرِيتِ الْأَحْمَرِ مِنْ عُلُومِ الشَّيْخِ الْأَكْبَرِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

الثاني عشر

ذَكَرَ عند ذِكْرِ علماء التَّوَارِيخِ ابنَ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيَّ^(١)، وَأَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سَبْعَمِئَةٍ^(٢).

وهذا ممَّا يَقْضِي الْعَجَبَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَقْصِدِ الْأَوَّلِ مِنْ «الْإِتْحَافِ» أَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَسَبْعِينَ^(٣)، فَإِنَّ الْمَوْتَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ مُسْتَحِيلٌ عَقْلاً وَنَقْلاً وَعُرْفاً وَعَادَةً!

الثالث عشر

ذَكَرَ هُنَاكَ^(٤) الْحَافِظُ ابنَ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيَّ، وَأَرْخَ وَلادَتَهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعَمِئَةٍ، وَأَنَّهُ تُوُفِّيَ لَيْلَةَ السَّبْتِ الْمَسْفِرِ صَبَاحُهَا عَنْ ثَامِنِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِئَةٍ، وَكَانَ عُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ تِسْعَةً وَسَبْعِينَ سَنَةً وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ.
وفيه خَدِشَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ وَفَاةَ ابنِ حَجَرٍ لَيْسَتْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ بَلْ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ، نَصَّ عَلَيْهِ السَّيَوطِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ وَمَنْ بَعْدَهُمَا وَقَلَّدَهُمْ فِي ذَلِكَ هَذَا الْمُؤَلَّفُ أَيْضاً فِي «الْإِتْحَافِ» وَغَيْرِهِ، فَيَالِلَهُ مِنَ الْخَطَا الْفَاحِشِ مَعَ التَّعَارُضِ!
وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ وَلادَتَهُ لَمَّا كَانَتْ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعَمِئَةٍ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِئَةٍ، كَيْفَ يَكُونُ عُمُرُهُ مِقْدَارَ مَا ذَكَرَهُ، فَإِنَّ الْأَطْفَالَ أَيْضاً

(١) ذكر للفتنوي مسامحات أخرى في ابن كثير في رقم (٤٢، ٦٢)، ورقم (٢، ١٢) من الخاتمة.

(٢) «أبجد العلوم» (٣: ١٩).

(٣) الصواب في وفاته سنة (٧٧٤هـ).

(٤) أي عند ذكر علماء التواريخ من «أبجد العلوم» (٣: ٩٥).

فضلاً عن الرجال يعلمون أن مجموع ثمان وخمسين الذي هو مقدار حياته عن المئة التاسعة وثمانية وعشرين إن وُلِدَ في أول ثلاث وسبعين، وأقل منه إن كان بعده لا يكون تسعة وسبعين مع ما ذكره.

وبالجملة فهذه الجملة نطقت بمهارة مؤلف «الأبجد» في الحساب أيضاً فضلاً عن غيره!

الرَّابِعَ عَشَرَ

ذكر من علماء الفقه الإمام أبا حنيفة نعمان بن ثابت، وأورد في ترجمته كلاماً مختصراً مشتملاً على معايب جليلة وخفية.

وهذا عادته في تصانيفه، يحطُّ هذا الإمام عن قدره، ويأبى الله إلا أن يتمَّ نوره، ويا للعجب من رجل يتصدى لجمع المختلطات من غير تنقيد، وأخذ المختلقات من غير تسديد، ويقع في تصانيفه أغلاط فاحشة، ومناقضات فاضحة؛ يتصدى لذكر معايب مثل هذا الإمام الذي أثنى عليه المجتهدون والسلف الصالحون.

ولعمري طعنه على أمثال هؤلاء الأجلة هو الذي صار باعثاً لإبراز مسامحات^(١) متكاثرة، فإن لكل نار سيما^(٢)، والإشارة تكفي لصاحب العقل ولئن لم ينته ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٣) نَاصِيَةً كَذِبٍ خَاطِنَةٍ ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٤)، وقد ذكرنا في المقدمة نبذاً مما يتعلق بهذا المقام.

(١) في الأصل: «مساخان».

(٢) في الأصل: «ميم». و«سيم» معناها قوم كما في «لسان العرب» (١٢: ٣١٤). دار صادر. ط ٦. ١٩٩٧ م.

(٣) من سورة العلق، الآيات (١٥-١٧).

والآن^(١) نريد أن نستأصل جملة كلماته السخيفة الواقعة في حق هذا الإمام ذي المناقب الشريفة، فاستمع.

قال سلمه الله تعالى: أبو حنيفة نِعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ إمام الحنفية ومقتدى أصحاب الرأي^(٢).

أقول: فيه إشارة إلى كونه من أصحاب الرأي، فإن أرادَ بالرأي العقل والفهم فهو منقبة شريفة، فإن من لا عقل له لا علم له، ولن يتم أمر المنقول إلا بالعقول.

وإن أرادَ به القياس الذي هو أحد الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلى أنه يقيس فكلُّ أحدٍ من المجتهدين يقيس، فإن القياس والاجتهاد خصلة جميلة، والحرمان عنها مذمة شنيعة، كيف لا وهو من مناصب الثبوة، ومن مراتب الصحابة، فمن فاز من العلماء بملكته فازَ بحقِّ الوراثة، وإن قصدَ به أنه يُقدِّم القياس على الكتاب والسنة، فهو فريضة بلا مريّة، كما حقَّقه: ابنُ عبد البر، وابن حَجَرٍ، وعبد الوهاب الشعراني، وغيرهم في تصانيفهم، ولولا خوف الإطالة لأوردت عباراتهم.

ثم قال: وُلِدَ سنة (٨٠) من الهجرة كذا ذكره الواقدي والسَّمْعَانِي عن أبي يوسف، وقيل: عام إحدى وستين، والأول أكثر وأثبت^(٣).

أقول: نعم، القول الأول ذهب إليه الأكثر وهو الأصح، والقول الثاني غير معتبر، وأياً ما كان فقد لَمَحْتَ بقولك معاصرته للصحابة، فإن ذلك العصر كان فيه جَمْعٌ من الصحابة، فقد ذَكَرَ الحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ العراقي في «شرح

(١) في الأصل: «الآن».

(٢) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١).

(٣) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١).

ألفيته» وغيره: أن آخر الصحابة موتاً على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة اللثبي، مات سنة مئة من الهجرة كذا جزم به ابن الصلاح، وقيل: توفي سنة اثنتين قاله مضعب بن عبد الله، وجزم ابن حبان وابن قانع بأنه توفي سنة سبع، وصحح الذهبي سنة عشر ومئة.

وآخر من مات بالمدينة قيل: السائب بن يزيد توفي سنة ثمانين أو ست وثمانين أو ثمان وثمانين أو إحدى وتسعين على اختلاف الأقوال.
وقيل: سهل بن سعد الأنصاري، مات سنة ثمان وثمانين أو إحدى وتسعين على الاختلاف.

وقيل: جابر بن عبد الله توفي سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث أو أربع أو سبع أو ثمان أو تسع على الاختلاف.

وقيل: مخمود بن الربيع توفي سنة تسع وتسعين.

وقيل: مخمود بن لبيد توفي في سنة ست وتسعين أو خمس وتسعين.

وآخر من مات بمكة قيل: جابر، والمشهور وفاته بالمدينة.

وقيل: عبد الله بن عمر توفي سنة ثلاث وسبعين، أو أربع.

[و] (١) آخر من مات بالبصرة أنس سنة ثلاث وتسعين أو مئة أو إحدى

ومئة أو تسعين على الاختلاف.

وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى، وقيل أبو جحيفة،

والأول أصح، فإن أبا جحيفة توفي سنة ثلاث وثمانين، وقيل: ابن سبعين

وبقي ابن أبي أوفى إلى سنة ست أو سبع أو ثمان وثمانين.

وعمر بن حريث أيضاً مات بالكوفة سنة خمس وثمانين أو سنة ثمان

وتسعين، وحينئذ يكون هو الآخر.

وآخرُ مَنْ ماتَ منهم بالشَّامِ عبدُ اللَّهِ بنُ المازني سنةَ ثمانٍ وثمانينَ أو ستٍ وتسعينَ.

وآخرُ مَنْ ماتَ بدمشقَ وائلهُ بنُ الأسقع سنةَ خمسٍ وثمانينَ أو ثلاثٍ أو ستٍ.

وآخرُ مَنْ ماتَ بمصرَ عبدُ اللَّهِ بنُ الحارثِ بنِ جَزءِ سنةَ ستٍ وثمانينَ أو خمسٍ أو سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ، وفي المقامِ تفصيلٌ ليس هذا^(١) موضعه، وليطلب من رسالتي «تبصرةُ البصائرِ في معرفةِ الأواخرِ»، وفقنا الله لختيمهِ كما وفقنا^(٢) لبدئهِ.

وبالجملة فكونُ الإمامِ معاصراً للصَّحابةِ قطعِي لا يُنكرُهُ إلا غيٌّ أو غويٌّ، فَظَهَرَ أَنَّ الحَنَفِيَّةَ ليسوا بمتفردينَ بإثباتِ المعاصرةِ، بل غيرُهُم من حملةِ الشَّريعةِ مؤمنونَ بالمعاصرةِ، فما وَجَّهُ تخصيصُها بهم فيما يأتي بعد هذه الجملة.

ثمَّ قال: لم يرَ أحداً من الصَّحابةِ باتفاقٍ أهلِ الحديثِ، وإن كان عاصراً بعضهم على رأيِ الحَنَفِيَّةِ^(٣).

أقولُ: أليس ابنُ سعدٍ والذهبيُّ عندكم من المحدثينَ وهما قد أقرأ برؤيته لبعضِ الصَّحابةِ باليقينِ، انظرْ إلى قولِ الذهبيِّ في «تذكرةِ الحفاظِ» في ترجمته: «مَوْلِدِهِ سنةَ ثمانينَ رَأى أنسَ بنَ مالكٍ غيرَ مَرَّةٍ لَمَّا قَدِمَ عليهم الكوفةَ، رواه^(٤) ابنُ سعدٍ عن سيفِ بنِ جابرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُهُ. انتهى^(٥)».

(١) في الأصل: «هذه».

(٢) في الأصل: «رفقنا».

(٣) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١).

(٤) في الأصل: «وزاد»، والمثبت من «التذكرة».

(٥) «تذكرة الحفاظ» (١: ١٦٨) للذهبي. دار الكتب العلمية ١٣٧٤ هـ.

وإلى قوله في «الكاشف»: رأى أنساً رضي الله عنه. انتهى^(١).

أليس الخطيبُ والتَّوويُّ من المحدثين؟ وهما قد نصّا على كونه من التَّابعين انظر إلى قول التَّووي في «تهذيب الأسماء واللغات».

قال الخطيب البغدادي في «التاريخ»: هو أَبُو حَنِيفَةَ التَّيْمِيّ فقيهُ أهل العراق رأى أنساً بنَ مالكٍ.. إلخ^(٢).

أليس الدَّارَقُطْنِيّ وابنُ الجَوْزِيّ من أربابِ الحديثِ وهما أيضاً صرحا وأقرا بهذا الحديث، قال ابنُ الجَوْزِيّ في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» في باب الكفالة برزق المتفقه قال الدَّارَقُطْنِيّ: لم يسمع أَبُو حَنِيفَةَ أحداً من الصحابةِ وإنما رأى أنساً بنَ مالكٍ بعينه. انتهى.

ومثله نَقَلَهُ السَّيُوطِيّ في «تبييض الصَّحيفة بمناقبِ أَبِي حَنِيفَةَ» عن حمزة السَّهْمِيّ أَنَّهُ سَمِعَ الدَّارَقُطْنِيّ يَقُولُهُ^(٣).

أليس الوليّ العراقي والحافظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ من أَجَلَّةِ المحدثين؟ وقد نقل السَّيُوطِيّ قولهما في هذا الباب: أَنهما صرَّحا بِكَوْنِهِ مِنَ التَّابعِينَ، وهذه عبارته:

قد وَقَفْتُ عَلَى فُتْيَا رُفِعَتْ إِلَى الشَّيْخِ وَلِيِّ الدِّينِ العراقي: هل روى أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؟ وهل يُعَدُّ فِي التَّابعِينَ؟

فأجابَ بما نصُّهُ: لم تصحَّ له روايةٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وقد رأى أنساً ابنَ مالكٍ، فمن يكتفي بمجرّد رؤية الصَّحَابِي يَجْعَلُهُ تَابِعِيّاً.

(١) «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (٢: ٣٢٢) للذهبي. دار القِبْلَة للثقافة ١٩٩٢م. جدة.

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣: ٣٢٣) للخطيب. دار الكتب العلمية. بيروت.

(٣) «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» (ص ٢٩٦) للسيوطي. مطبوعة ضمن الرسائل التسعة. دار إحياء العلوم. بيروت.

وَرُفِعَ هَذَا السُّؤَالُ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: أَدْرَكَ أَبُو حَنِيفَةَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَبِهَا يَوْمُئِذٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى فَإِنَّهُ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ^(١)، وَبِالْبَصْرَةِ يَوْمُئِذٍ أَنَسٌ، وَقَدْ أوردَ ابْنُ سَعْدٍ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَأَى أَنَسًا، وَكَانَ غَيْرُ هَذَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ بَعْدَهُ مِنَ الْبِلَادِ أَحْيَاءَ، وَقَدْ جَمَعَ^(٢) بَعْضُهُمْ جُزْءًا فِيمَا وَرَدَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ لَا يَخْلُو إِسْنَادُهُ مِنْ ضَعْفٍ، وَالْمَعْتَمَدُ عَلَى إِدْرَاكِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ رُؤْيَيْهِ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ [عَلَى] مَا أوردَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَبَقَاتِ»، فَهُوَ بِهَذَا الْاعتِبَارِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ أئِمَّةِ الْأَمْصَارِ الْمَعَاصِرِينَ لَهُ، كَالْأَوْزَاعِيِّ بِالشَّامِ، وَالْحَمَّادِينَ بِالْبَصْرَةِ، وَالثَّوْرِي بِالْكُوفَةِ، وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَنْجِيُّ بِمَكَّةَ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ بِمِصْرَ. انْتَهَى^(٣).

فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ جَمْعًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَقْرَأُوا بِرُؤْيَيْهِ لِلصَّحَابَةِ وَتَابِعِيَّتِهِ، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُمْ سَابِقًا، وَأوردْنَا عِبَارَاتِهِمْ فِي «إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِكْثَارَ فِي التَّعْبُدِ لَيْسَ بِبِدْعَةٍ»^(٤).

وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ مَا لَهَجَ كَثِيرٌ مِنْ مُنْكَرِي تَابِعِيَّتِهِ بِأَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ عَدَّهُ فِي «التَّقْرِيبِ» مِنَ الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ^(٥) الَّذِينَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُمُ التَّلَاقِي بِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي؛ فَإِنَّ كَلَامَهُ فِي «التَّقْرِيبِ» لَيْسَ بِأَحَقِّ بِالْأَخْذِ مِنْ

(١) ساقطة من الأصل كلمة «بالاتفاق»، وهي موجودة في «تبييض الصحيفة» (ص ٢٩٧).

(٢) الأصل «سَمِعَ»، والمثبت من «تبييض الصحيفة».

(٣) من «تبييض الصحيفة» (٢٩٠-٢٩٧).

(٤) (ص ٨٣-٨٩) للإمام اللَّكْثَوِيُّ. تحقيق: الشيخ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غَدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. مكتب المطبوعات الإسلامية. ١٩٦٦ م.

(٥) «تقريب التهذيب» (٤٩٤) لابن حَجَرٍ، قال عنه: فقيه مشهور من السادسة، مات سنة خمسين على الصحيح، وله سبعون سنة. تحقيق: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ١٩٩٦ م.

كلامه في جواب السؤال الذي نقله السيوطي، فما الذي جعل كلامه في «التقريب» مرجحاً وكلامه الآخر غير مرضي إلا أن يكون سوء الفهم أو كتمان الصواب، وهو لا يليق بأولي الألباب.

وقد تقرر أن العالم إذا صدر منه كلامان مختلفان فأحقهما ما وافق فيه غيره من الأجلة، ودلت عليه الأدلة، وهذا يقتضي أن يرجح كلامه في غير «التقريب» لكونه موافقاً لجمع من الأجلة.

ولعلك تظننت من ها هنا أن قول طاهر الفتني في «مجمع البحار» في ترجمة أبي حنيفة: كان في أيامه أربعة من الصحابة: أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل. ولم يلق أحداً منهم ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون إنه لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى، غير لائق لأن يلتفت إليه فضلاً عن أن يحتج به.

ثم قال: وبالف في «مدينة العلوم» في إثبات اللقاء والرواية عن بعضهم وليس كما ينبغي^(١).

أقول: صاحب «المدينة» بسط الكلام في إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة والملاقة، وهو مصيب في ذلك على ما فصلنا ذلك، وعبارته: هكذا قد اتفق المحدثون على أن أربعة من الصحابة كانوا على عهد الإمام أبي حنيفة في الحياة وإن اختلفوا في روايته عنهم:

منهم: أنس وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة، توفي سنة إحدى أو ثلاث وتسعين، فيكون الإمام يوم وفاته ابن ثلاث أو إحدى عشرة.

ومنهم: عبد الله بن أبي أوفى وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة، توفي بها سنة ست أو سبع وثمانين، فلا يكون الإمام وقت ولادته أقل من

(١) «أبجد العلوم» (٣: ١٢١-١٢٢).

خمس سنين^(١)، وهو سنُّ السماع عند المحدثين؛ لأنهم قبلوا رواية محمود ابن الربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: عقلتُ منه مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين.

ومن غرائب هذا الباب ما رُوي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: رأيتُ صبيًّا ابنَ أربع سنين حُمِلَ إلى المأمون، وقد قرأ القرآنَ غير أنَّه إذا جاع بكى، وعن القاضي أبي مُحَمَّد الأصفهاني قال: حفظتُ القرآنَ وأنا ابنُ خمس سنين.

ومنهم: سهل بن سعد الساعدي، ماتَ بالمدينة سنةَ إحدى وتسعين أو ثمانٍ وثمانين، وهو آخرُ من ماتَ بالمدينة، والإمامُ مالكٌ أدركَ زمانه وإن لم يرو عنه.

ومنهم: أبو الطفيل، ماتَ بمكةَ سنةَ اثنتين ومئة، وهو آخرُ من ماتَ في جميع الأرضِ مِنَ الصَّحَابَةِ، والإمامُ أدركَ زمانه لا محالةً، وقال بعضُ المحدثين: إنَّه لم يره، وأصحابُ المناقب ذكروا بأسانيدهم أنَّه رآه، وقد ثبتَ أنَّه بالإمكان ثابتٌ، والناقلُ عدلٌ، والمُثبتُ أولى من النَّافي.

وهؤلاء الذين ذكّرناهم الذين غَلَبَ الظَّنُّ على أن الإمامَ لقيهم، وتحقَّقَ أنَّه أدركَ زمانهم.

وها هنا رجالٌ شكَّ القومُ في أنَّ الإمامَ أدركَ زمانهم:

منهم: مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ، لأنَّ معقلًا تُوفِّي بالبصرةَ سنةَ سبعٍ وستينَ أو سبعينَ، وولادة الإمامِ سنةَ ثمانينَ، اللهم إلا على قولٍ من قال: إنَّ الإمامَ وُلِدَ سنةَ إحدى وستينَ.

ومنهم: جابر بن عبد الله، فإنَّه ماتَ بالمدينةَ سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وسبعينَ.

ومنهم: عبد الله بن أنيس قيل: لقيه وروى عنه، إلا أن فيه إشكالاً؛ إذ قد أجمع أهل التاريخ أنه مات بالمدينة سنة أربع وخمسين قبل ولادة الإمام.

ومنهم: عائشة بنت عجر، قيل: لقيها الإمام وروى عنها... إلخ.

ثم قال: قال - أي صاحب «المدينة» - : وقد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين، وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم، إذ الظاهر أن أصحابه أعرف بحاله منهم. انتهى^(١).

وفيه نظر واضح؛ لأن معرفة أهل الحديث بوفيات الصحابة وأحوال التابعين أكثر من معرفة أصحاب الرأي^(٢).

أقول: فثبت المطلوب؛ لأن أهل الحديث أيضاً صرحوا بالمعاصرة والرؤية.

ثم قال: وقولهم: إن المثبت أولى من النافي تعليل لا تعويل عليه^(٣).

أقول: هذا عجيب جداً! فإن المسألة بدلائلها وتفاريحها مبسطة في كتب الأصول، ومشيدة بالمعقول والمنقول، وقد استند بها المحدثون أيضاً في كثير من مباحثهم وإثبات مطالبهم، ولولا اعتبارها لاضمحل انتظام الشريعة في أكثر مباحثها، وبها استند البخاري في رسالته في «رفع اليدين»، إن شئت فطالها.

ثم قال: ولا عبرة بكثرة مشايخه بالنسبة إلى مشايخ الشافعي؛ لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة، وقد ضعف المحدثون أبا حنيفة

(١) انتهى كلام صاحب «مدينة العلوم» كما في «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٢) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٣) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

في الحديث، وهو كذلك، كما يَظْهَرُ من الرّجوعِ إلى فقه مذهبِ هذا الإمام، وتصرفاته في الكلام، والإنصافُ خير الأوصاف^(١).

أقول: فأنشدك بالله وأسألك بالإنصاف الذي تقول إنّه خير الأوصاف: أليس تَقَرَّرَ في مَقَرِّهِ أنّ بعضَ الجروحِ عليه مِبهمةٌ، والجرحُ المِبهمةُ غيرُ مَقْبُولٍ^(٢) عندَ الكَمَلَةِ، لا سيما في حقِّ مَنْ تُحَقِّقَتِ عدالَتُهُ، وثَبَّتَتِ إمامتُهُ^(٣)، أليس أنّ بعضَ الجروحِ عليه صادرٌ من أقرانِهِ، وقولُ الأقرانِ بعضهم في بعضهم غيرُ مَقْبُولٍ؟!!

أولا تعلم أنّ كثيراً ممن جَرَحَهُ مجروحٌ في نفسه، فجرَّحَهُ مردودٌ عليه؟! أما علتُ أنّ كثيراً من الثّقَاتِ وثَقَوْهُ أَيْضاً وأجابوا عن جُروحِهِ مُفَصَّلًا، أما طالعتَ كُتُبَ ابنِ عبد البر^(٤)، والسيوطي^(٥)، والسبكي، وابن حَجَرِ المَكِّي^(٦)،

(١) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٢) وزيادة التفصيل في عدم قبول الجرح المِبهمة، يُراجعُ «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» (ص ٧٩-١٠٩) للمؤلف.

(٣) تَقَرَّرَتِ هذه القاعدة عند العلماء، منهم:

ابن حَجَرٍ حيث قال في «الجواهر المضية» في رأيه في أبي حنيفة: وفي الجملة: تَرَكَ الخوض في مثل هذا أولى، فإنَّ الإمامَ وأمثالَهُ مَن قَفَزُوا القنطرة، فما صارَ يُوَثَّرُ في أحدٍ منهم قولُ أحد، بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالى إليها من كونهم متبوعين يُقْتَدَى بهم، فليعتمد هذا والله ولي التوفيق.

وابنُ عبد البر حيث قال في «جامع بيان العلم» (٢: ١٦٣): والدليل على أنه لا يُقْبَلُ فيمن اتخذهُ جمهور من جماهير الإسلام إماماً في الدين، قول أحد من الطاعنين: أن السَّلَفَ - رضوان الله عليهم - قد سبقَ من بعضهم في بعض كلامٍ كثير في حال الغضب، ومنه ما حُمِلَ على الحسد... انتهى كما في «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث» للعلامة محمد عبد الرشيد النعماني (ص ١٣٠-١٣٣).

(٤) في «جامع بيان العلم»، و«الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»، وهما مطبوعان.

(٥) في «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة»، وهو مطبوع.

(٦) في «الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان»، وهو مطبوع.

والشَّغْرَانِي^(١) ليظهر لك أَنَّ جَرْحَهُ مَرْدُودٌ، وَجَارِحُهُ جَارِحُ رَجُلٍ مُحْسُودٍ؟! وقد فَرَّغْتُ من هذا البحثِ في مقدمة «تعليق الموطأ»^(٢) وغيره من تصانيفي^(٣)، فطالعها إن كنت طالباً للإنصافِ.

ولو قِيلَ مطلقُ الجرحِ لَزِمَ كونُ أكثرِ المحدثينَ حتَّى البُخَارِيُّ مجروحينَ، وإن كنت في ريبٍ من هذا فطالع «الاستقصاء» وغيرُهُ من كتبِ أربابِ الاعتسافِ.

ثُمَّ قال: ولم يكن هو عالماً حتَّى العلمِ بلغةِ العربِ ولسانِهِمْ^(٤).

أقول: ما أدراك أَنَّهُ لم يكن عالماً بها؟! إلا أن تكونَ طالعتَ الحكايةَ المذكورةَ في «تاريخ ابن خلكان»^(٥) وجوابُهُ أيضاً مذكورٌ فيه^(٦).

الخامسَ عَشَرَ

ذَكَرَ عند ذِكْرِ علماءِ العربِ^(٧) القاضي الشُّوكَانِي، وترجم له ترجمةً حَسَنَةً^(٨)، وَأَرْخَ وفاته سنةَ خمسينَ بعدَ المئتينِ والألفِ^(٩).

وهذا مخالفٌ لِمَا مرَّ منه في هذا الكتابِ أَنَّهُ ماتَ سنةَ خمسٍ وخمسينَ.

(١) في «الميزان الكبرى» وغيره.

(٢) (١: ١١٨-١٢٨).

(٣) مثل: «إقامة الحجَّة على أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة»، و«مقدمة عمدة الرعاية»، و«مقدمة السعاية».

(٤) «أبجد العلوم» (٣: ١٢٢).

(٥) في «وفيات الأعيان» (٥: ٤٠٥-٤١٥).

(٦) أفاضَ الإمامُ الكوثري في تَطْلُعِ كتابه «تأنيب الخطيب» (ص ٣٣-٤٣) في الكلام حول هذه المسألة فأجاد.

(٧) في «أبجد العلوم» (٣: ١٧٢) عند ذكر علماء اليمن.

(٨) في الأصل: «خسة».

(٩) «أبجد العلوم» (٣: ٢٠٣).

السَّادِسَ عَشَرَ

ذَكَرَ فِي الْمَقْصِدِ الثَّانِي مِنْ «الْإِتْحَافِ» فِي تَرْجَمَةِ شَاهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّهْلَوِيِّ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَالْمِئَةِ^(١)، وَأَنَّهُ تُوفِّيَ بِعُمْرٍ تِسْعِينَ سَنَةً فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَالْمِئَتَيْنِ.

وَهَذَا عَجِيبٌ جَدًّا دَالٌّ عَلَى تَبَحُّرِهِ فِي الْحِسَابِ، فَإِنَّ الصَّبِيَّانِ أَيْضًا يَعْلَمُونَ أَنَّ مَنْ يُولَدُ فِي سَنَةِ (١١٥٩ هـ) وَيَمُوتُ فِي سَنَةِ (١٢٣٩ هـ) لَا يَبْلُغُ عُمْرُهُ تِسْعِينَ سَنَةً، فَإِنَّ زَمَانَ وَجُودِهِ مِنَ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ^(٢) يَكُونُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَإِنْ أَخَذَ مَعَ سَنَةِ الْوِلَادَةِ يَكُونُ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ، وَزَمَانُهُ مِنَ الْمِئَةِ الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ^(٣) ثَمَانٍ وَثَلَاثُونَ وَمَعَ أَخْذِ سَنَةِ الْوَفَاةِ تِسْعٍ وَثَلَاثُونَ، وَإِذَا جُمِعَ هَذَا الْمَقْدَارُ بِذَلِكَ الْمَقْدَارِ لَا يَبْلُغُ تِسْعِينَ قِطْعًا، وَهَذِهِ صُورُ الْجَمْعِ:

$$٧٩ = ٣٨ + ٤١$$

$$٨٠ = ٣٩ + ٤١$$

$$٨٠ = ٣٨ + ٤٢$$

$$٨١ = ٣٩ + ٤٢$$

فَالْحَاصِلُ إِمَّا تِسْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ أَوْ إِحْدَى وَثَمَانُونَ.

السَّابِعَ عَشَرَ

ذَكَرَ فِي وَرْقَةٍ أَجَابَ فِيهَا عَنْ سُؤَالِ الْأَوَادِمِ وَالْخَوَاتِمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فِي كُلِّ أَرْضٍ آدَمُ كَادِمُكُمْ، وَنُوحٌ كَنُوحُكُمْ، وَإِبْرَاهِيمُ كِإِبْرَاهِيمُكُمْ،

(١) «أبجد العلوم» (٣: ٢٤٤)، وما بعد هذه العبارة محذوفٌ من المطبوعة.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَشْر».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «عَشْر».

وعيسى كعيساكم، ونبي كنبيكم»^(١)، وطُبِعَتِ الورقةُ مع رسالته «حلُّ
السُّؤالاتِ المُشكلةِ»: إِنَّ هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا قَوْلُ الرِّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والحجّةُ فيما نحن فيه قولُ المعصومِ لا أقوالُ الصّحابةِ.

وهذا مشتملٌ على غفلةٍ عما تقرّر في أصولِ الحديثِ: أَنَّ قولَ الصّحابي
فيما لَا يُعَقَّلُ بالرّأي في حكمِ المرفوع، لَا سِيَّما قولٌ مَنْ لَا يأخذُ عن
الإسرائيليات.

الثَّامِنَ عَشَرَ

ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ والحديثِ مَأْخَذُ هَذَا مِنْ
الإسرائيلياتِ، كما قال به ابنُ كثيرٍ وغيرُهُ.

وفيه: أَنَّ هَذَا الاحتمالَ ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَتَبِعَهُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، لَكِنَّهُ مُرَدُّوهُ،
وعند من نَظَرَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فَإِنَّ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ
لَا يَأْخُذُ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَيُشَدِّدُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ مِنْهَا، وَيَطْعَنُ عَلَيْهِ.

التَّاسِعَ عَشَرَ

أَنَّهُ نَقَلَ فِيهَا عِبَارَةَ «تَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ
مِثْلَهُنَّ﴾^(٢) فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ وَنَسَبَهَا إِلَى السَّيُوطِيِّ.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» في تفسير سورة الطلاق (٢: ٤٩٣)، وقال: حديثٌ صحيح
الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وللإمام اللكنوي ثلاث رسائل حول هذا الحديث، منها رسالةٌ بالعربية سَمَّاهَا «زَجَرَ النَّاسِ
عَنِ انْكَارِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ»، تَوَسَّعَ فِي الْكَلَامِ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيثِ وَرَجَّحَ قَبُولَهُ، وَذَكَرَ تَأْوِيلَاتِ
الْعُلَمَاءِ فِي مَعْنَاهُ.

(٢) من سورة الطلاق، آية (١٣).

وهو خطأ فاحش! صَدَرَ بِتَقْلِيدِ صَاحِبِ «كَشَفِ الظُّنُونِ»، فَإِنَّهُ قَالَ:
«تفسير الجلالين» من أولِهِ إلى آخرِ سورةِ الإسراءِ للعلامةِ جلالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ
ابنِ المحلي الشَّافِعِيِّ، المتوفى سنةَ أربعٍ وستينٍ وثمانمئةٍ، ولمَّا ماتَ كَمَلَهُ
الشَّيْخُ جلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحْمَنِ السِّيُوطِيُّ المتوفى سنةَ إحدى عشرةٍ
وتسعمئةٍ. انتهى^(١).

وهو خطأ يعلمُهُ الطَّلَبَةُ فضلاً عن الكَمَلَةِ، والصَّحِيحُ أَنَّ المحلي فَسَّرَ مِنْ
أولِ الكهفِ إلى الآخرِ، وكَمَلَهُ السِّيُوطِيُّ مِنَ الأوَّلِ إلى آخرِ سورةِ الإسراءِ،
وهذا مع قطعِ النَّظَرِ عن كونهِ مُصَرِّحاً في كلامٍ كثيرٍ من العلماءِ، تَشْهَدُ عليه
العبارةُ الموجودةُ في آخرِ تفسيرِ الإسراءِ: هذا آخرُ ما أكملتُ به تفسيرَ القرآنِ
الذي أَلْفَهُ الإمامُ والعلامةُ المحقِّقُ جلالُ الدِّينِ المحلي الشَّافِعِيُّ... إلخ^(٢).

وعبارةُ الديباجةِ: هذا ما اشتدَّتْ إِلَيْهِ حاجةُ الرَّاغِبِينَ في تَكْمِلَةِ تفسيرِ
القرآنِ الكريمِ الذي أَلْفَهُ الإمامُ العلامةُ جلالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ المحلي
الشَّافِعِيِّ، وتتميمُ ما فاتَهُ، وهو مِنْ أوَّلِ سورةِ البقرةِ إلى آخرِ سورةِ
الإسراءِ... إلخ، فَإِنَّ ضميرَ هو راجعٌ إلى ما فاتَهُ أو التتميمِ.

وبالجملةِ فالعبارةُ المذكورةُ في تفسيرِ سورةِ الطلاقِ للمحلي لا للسِّيوطي.

تنبيه:

هذه المسألةُ قد وَقَعَ فيها من علماءِ عصرِنَا آراءٌ مُختلفةٌ، وأقوالٌ
متساقطةٌ، وأدَّى التَّزَاعُ إلى التَّكْفِيرِ والتَّضْلِيلِ، وليستِ المسألةُ ممَّا يُحْكَمُ فيها
لأحدِ الطرفينِ بالكفرِ وسوءِ السَّبِيلِ.

(١) «الكشف» (١: ٥٤٤).

(٢) من «تفسير الجلالين» (ص ٢٩٣-٢٩٨). مؤسسة الرسالة. ط ٢. ١٩٩٥ م.

وقد صَنَّفْتُ فيها^(١) رسائلَ ثلاثة، اثنتانٍ منها باللسانِ الهندية:

إحدهما^(٢): «الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات»^(٣).

وأخرهما^(٤): «دافع الوسواس في أثر ابن عَبَّاس»^(٥) حَقَّقْتُ فيها الأمرَ بوجهٍ أنيق، ودفعْتُ شبهاتٍ كثيرٍ من المشكِّكينَ على طريقِ التحقيق.

وثالثهما: بالعربية مسمَّاةً بـ «زجر النَّاس عن إنكار أثرِ ابنِ عَبَّاس»^(٦) أدرجتُ فيها مطالبَ الرِّسالتين السَّابقتين، وزِدْتُ فيها كثيراً من كتبِ مَنْ اللهُ عَلَيَّ بمطالعتها في الحرمينِ الشَّريفين، وفرغتُ من تأليفها بمكةَ المعظمةِ في التاسعَ والعشرينَ من ذي القعدةِ من السَّنةِ الثَّانيةِ والتَّسعينِ بعدَ الألفِ والمئتين، وقد وَقَفَ عليها علماءُ الحرمينِ فَحَسَّنوها ومدَّحُوا ما فيها، وكتبَ عليها مصدِّقاً محققاً مولانا الشَّيْخُ عَبْدُ الغني المجدِّدي الدَّهْلَوِيّ، نَزِيلُ المدينةِ الطَّيبة - أدخله اللهُ في الدَّرجاتِ العُلىة - كلماتٍ عديدةً بأقلامه الشَّريفة.

(١) في الأصل: «فيه».

(٢) في الأصل: «أحدهما».

(٣) توجد نسخةٌ بخط المؤلف بجامعة عليجراه الإسلامية بقسم مخطوطات فرنكي محل رقم (١٩٠/١٠)، وهي تشمل على ثلاثين ورقةً بالقطع الصغير كما في كتاب «الإمام عبد الحي اللكنوي» للدكتور تقي الدين الندوي (ص ١٦٦-١٦٧).

(٤) في الأصل: «آخرهما».

(٥) طُبِعَتْ في المطبع اليوسفي بلكنو بدون ذكر سنة الطبع. ويوجد نسخة بخط المؤلف في جامعة عليجراه الإسلامية بقسم مخطوطات فرنكي محل رقم (١٨٣/٣) وتقع في ثلاث وثلاثين ورقةً بالقطع الصغير. كذا في كتاب «الإمام عبد الحي اللكنوي» (ص ١٦٨).

(٦) طُبِعَتْ في المطبع المصطفائي سنة (١٣٠٣هـ) بلكنو مع مجموعة الرسائل الخمس، ثُمَّ أُعيد طبعها بالمطبع اليوسفي بلكنو سنة (١٣٢٧هـ) مع مجموعة الرسائل الخمس. وهي تشمل على اثنا عشر صفحةً بالقطع الكبير كذا في «الإمام عبد الحي» للدكتور الندوي (ص ١٨٩).

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى هَاتِيكَ الرِّسَائِلِ عَلِمَ أَنَّ وَرَقَةَ صَاحِبِ «الْإِتْحَافِ» أَكْثَرُ مَا فِيهَا مِمَّا لَيْسَ تَحْتَهُ دَلَالٌ، وَلَوْلَا خَوْفُ التَّطْوِيلِ الْمَخْلُ لَطَوَّلْتُ الْكَلَامَ بِإِحْقَاقِ الْحَقِّ وَإِبْطَالِ الْبَاطِلِ.

العشرون

أَنَّهُ أَلْفَ شَعْرًا فِيهِ اسْتِمْدَادٌ بِالشُّوْكَانِيَّ، وَأَدْرَجَهُ فِي «نَفْحِ الطَّيِّبِ مِنْ ذِكْرِ الْمَنْزِلِ وَالْحَبِيبِ» حَيْثُ قَالَ:

زمرهء راى درافتا دبار باب سننن شيخ سنت مروى قاضى شوكانى مدوى
وهذا عجيب منه! فَإِنَّهُ مِمَّنْ يَجْعَلُ نِدَاءَ الْأَمْوَاتِ وَالْاسْتِمْدَادَ بِهِمْ لَا سِيَّمَا
مِنَ الْمَوَاضِعِ الْبَعِيدَةِ شَرْكَاءَ، وَيَجْعَلُ قَوْلَهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَيَا شَيْخَ عَبْدِ الْقَادِرِ
شَيْئًا لِلَّهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ كُفْرًا، فَمَنْ الَّذِي حَرَّمَ الْاسْتِمْدَادَ بِالْغَوْثِ الصَّمْدَانِيِّ
وَالرَّسُولِ الرَّبَّانِيِّ، وَأَحَلَّ الْاسْتِمْدَادَ بِالشُّوْكَانِيَّ، وَقَدْ صَرَّحَ وَالِدُهُ الْمَاجِدُ
مَوْلَانَا السَّيِّدُ أَوْلَادِ حَسَنِ الْقَنُوجِيِّ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ «بِرَاهِ سُنْتِ» الْمَنْظُومَةِ
بِاللِّسَانِ الْهِنْدِيَةِ أَنَّ الْاسْتِمْدَادَ بِالْأَمْوَاتِ بَدْعَةٌ!

الحادي والعشرون

ذَكَرَ فِي رِسَالَتِهِ «الْفَرْعَ النَّامِي فِي الْأَصْلِ السَّامِيِّ» فِي ذِكْرِ نَسَبِهِ الشَّرِيفِ:
أَنَّهُ صِدِّيقُ حَسَنِ ابْنِ أَوْلَادِ حَسَنِ بْنِ أَوْلَادِ عَلِيِّ بْنِ لُطْفِ اللَّهِ بْنِ عَزِيزِ اللَّهِ بْنِ
لُطْفِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ أَصْغَرَ بْنِ سَيِّدِ كَبِيرِ بْنِ تَاجِ الدِّينِ بْنِ سَيِّدِ جَلَالِ رَابِعِ بْنِ
سَيِّدِ رَاجُو بْنِ سَيِّدِ جَلَالِ ثَالِثِ بْنِ سَيِّدِ حَامِدِ كَبِيرِ بْنِ سَيِّدِ نَاصِرِ الدِّينِ مَحْمُودِ
ابْنِ سَيِّدِ جَلَالِ الدِّينِ مَخْدُومِ جِهَانِيَّانِ جِهَانَ كَشْتِ بْنِ سَيِّدِ أَحْمَدِ كَبِيرِ بَيْنِ سَيِّدِ
جَلَالِ أَعْظَمِ بْنِ سَيِّدِ عَلِيٍّ سُوَيْدِ بْنِ سَيِّدِ جَعْفَرِ بْنِ سَيِّدِ أَحْمَدِ بْنِ سَيِّدِ مَحْمُودِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ أَشْقَرِ بْنِ جَعْفَرِ زَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ نَقِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ تَقِيِّ بْنِ عَلِيٍّ

رضا بن موسى كاظم بن جعفر صادق بن محمد باقر بن زين العابدين بن حسين بن فاطمة بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم ذكر لكل اسم من هذه الأسماء ترجمة على حدة^(١)، وابتدأ بالأصل الأعظم النبي المكرم - صلى الله عليه وسلم - وذكر بعده: علي بن أبي طالب وبعده فاطمة الزهراء، وبعده الحسين بن علي، ثم زين العابدين ثم محمد الباقر، ثم جعفر الصادق، ثم موسى كاظم، ثم علي رضا، ثم محمد تقي، ثم علي نقي، ثم جعفر زكي، ثم علي أشقر، ثم ابنه عبد الله، وذكر في ترجمته أنه كان له ابن واحد مسمى بمحمد، وجميع نسله منه، ثم ذكر سيد محمود بن سيد عبد الله وقال في ترجمته أن له خمسة أبناء: أبو القاسم، ويحيى، وعلي، وعيسى، ومحمود. ثم ذكر سيد أحمد بن سيد محمود، وذكر أنه كان له ابن واحد بقي العقب منه اسمه محمد، ثم ذكر سيد محمد بن محمود، ثم ذكر جعفر بن سيد محمد، ثم ذكر بقية الأسماء مرتباً تنازلاً.

وغير خفي على كل سليم وغوي ما في الأسامي التي ذكرها عند سرد أسمائهم^(٢) وما في الأسامي التي أوردها عند ذكر تراجمهم: من الاختلاط والاختلاف.

الثاني والعشرون^(٣)

ألف أشعاراً رائعة مدرجة في «نفح الطيب»، وذم فيها غاية الذم التقليد مطلقاً من غير فرق بين تقليد المريض وتقليد الطيب، ومن غير أن يفرق بين التقليد الجامد وغير الجامد، وبين التقليد التعصبي والتقليد الإنصافي.

(١) في الأصل: «على حدة» مكررة.

(٢) في الأصل: «أسماء».

(٣) في الأصل: «عشرون».

وهذا بعيدٌ عن شأنِ العلماء المتدينين والفضلاء المنصفين، ولعمري مَنْ
فرَّ عن مُطلقِ التَّقْلِيدِ وَقَعَ في الحيرةِ في هلالِ العيدِ .

الثَّالِثُ والعِشْرُونَ

ذَكَرَ في المسائلِ الملحقةِ برسالةِ «الانتقادِ الرَّجِيعِ في شرحِ الاعتقادِ
الصَّحيحِ» مسألةَ التَّراوِيجِ، وفَصَّلَ في كَيْفِيَّتِهَا وَكَمِيَّتِهَا^(١)، وقال في أثناءِ
كلامِهِ:

إذا عرفت هذا عرفت أَنَّ عُمَرَ هو الذي جعلها جماعةً على معين،
وسمَّاهَا بدعةً، وأمَّا قوله: نعم البدعة، فليس في البدعةِ ما
يُمدَحُ، بل كُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ .

وهذا فيه سوءُ أدبٍ بالنَّاطِقِ بالصَّوابِ سيدنا عُمَرُ بنِ الخطابِ، وإيرادُ
عليه، وهو مبنيٌّ على عَدَمِ فَهْمِ مَرَامِهِ، وقد كان عُمَرُ أَعْلَمَ بحديثِ: «كُلُّ بدعةٍ
ضلالةٌ»^(٢) وطريقةِ نَبِيِّهِ مِمَّنْ يُشِيرُ بالإِيرادِ عليه .

(١) في الأصل: «كَيْفِيَّتُهُ وَكَمِيَّتُهُ» .

(٢) رواه مُسْلِمٌ في كتابِ الجمعةِ رقم (١٤٣٥)، ولفظه: «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ
جَيْشٍ، يَقُولُ: صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءَكُمْ، وَيَقُولُ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ، وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ
السَّيَّابَةِ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ: أَنَا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ
وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخْدَتَاتُهَا وَكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا أَوَّلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ
مَالًا فَلَاهِلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلِأَيِّ وَعَلَيَّ»، والنَّسَائِيُّ في كتابِ صلاةِ العيدين رقم
(١٥٦٠) وفيه زيادة «وَكُلُّ مُخْدَتَةٍ بدعةٌ، وَكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وَكُلُّ ضلالةٍ في النَّارِ»، وأبو
دَاوُدَ في كتابِ السُّنَنِ رقم (٣٩٩١)، وابنُ ماجه في المقدمة رقم (٤٤)، (٤٥)، وأحمدُ في
مسند الشاميين برقم (١٦٥٢١، ١٦٥٢٢)، والدارمي في كتاب المقدمة رقم (٩٥، ٢٠٨)،
وزيادة «كُلُّ ضلالةٍ في النَّارِ» تَوَسَّعَ في الكلامِ حولها الشَّيْخُ عبدُ الفتاحِ أبو غدة رحمه الله
تعالى في نهاية «تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار» ورجَّحَ عدمَ قبولها .

والذي نصَّ عليه ابنُ تَيْمِيَّةَ في «منهاجِ السُّنَّةِ»^(١) وغيره: أَنَّ عُمومَ الحديثِ بالنسبةِ إلى البدعةِ الشرعيةِ، والبدعةُ في قولِ عُمَرَ محمولةٌ على البدعةِ اللغويةِ، فلا تخالفَ بين هذه البدعةِ وذِمَّ الرِّسُولِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم البدعةِ.

ومن شاء زيادةَ التَّحْقِيقِ في هذا البحثِ فليرجع إلى رسائلي «إقامة الحُجَّةِ على أن الإكثار في التَّعَبُّدِ ليس ببدعة»، و«تُخَفَّةُ الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار»، و«التَّحْقِيقُ العجيب في مسألة التَّثْوِيبِ»، و«ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدَّخَانِ»، و«آكام النَّفَاسِ بأداء الأذكار بلسان الفارس».

الرَّابِعُ والعِشْرُونَ

قال بُعَيْدٌ مامراً بعد ذِكْرِ حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(٢) إِنَّهُ ليس المرادُ بسنةِ الخلفاءِ إلا طريقتهم الموافقةَ لطريقتهِ من جهادِ الأعداءِ وتقويةِ شعائرِ الدِّينِ ونحوها، ومعلومٌ من قواعدِ الشَّريعةِ أَنَّهُ ليس لخليفةٍ راشدٍ أن يُشَرِّعَ طريقةً غيرَ ما كان عليه النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نفسه الخليفةَ الرَّاشِدِ سَمَّى ما رآه من تجميعِ صلاتِهِ بدعةً، ولم يقل إنها سنةٌ.

(١) هو «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» حققه د. محمد رشاد سالم طبع في مكتبة دار العروبة.

(٢) رواه الترمذي في كتاب العلم في (باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) برقم (٢٦٧٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابنُ ماجه في المقدمة في (باب أنباء الخلفاء . . .) برقم (٤٣٢٤٢)، وأبو داود في كتاب السنة (باب في لزوم السنة) برقم (٦٤٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧)، وأحمد في «المسند» (٤: ١٢٦، ١٢٧).

وهذا مأخوذ من كتب الشيعة الشنيعة، كـ «منهاج الكرامة» للحلي^(١) الشيعي، والمتكفل لردّه «منهاج السنة» لابن تيمية وغيره من كتب أهل السنة^(٢).

الخامس والعشرون

ذَكَرَ في ترجمة نفسه في «إتحاف الثّلاء» بالفارسية ألفاظاً لا يستحسنها مهرة الفارسية، كقوله: له كاتب سريع السّير، فإنّ بهذا لا يوصف المنشئ والكاتب بل البريد والمسافر، وكقوله: ورجشم ناتو ان بين، فان لفظ: ناتو ان بين في عرفهم يستعمل بمعنى الحاسد.

تنبيه:

هذه المسامحات التي ذكرتها هاهنا وما ذكرتها في المقدمة، ذكرت بطريق التّموذج، وبالنموذج يُعرف الأصل، ولا تظنّ أنّي تعقبته حسداً أو عناداً - معاذ الله منه - أو تحقيراً وتذليلاً - أعوذ بالله منه - بل حفظاً للخواص والعوام عن الأكاذيب وسيئات الأوهام، وإن شئت الزيادة فانتظر في مستقبل الأيام.

(١) هو الحسين - وقيل الحسن - بن يوسف الحلّي المعتزلي الشيعي، المتوفى سنة (٧٢٦هـ).

(٢) للإمام تقي الدين السبكي (٦٨٣-٧٥٦هـ) كما في «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ١٧٦).

أبيات رائعة يصف فيها حال ابن المطهر ورد ابن تيمية عليه، منها:

وابنُ المطهر لم تطهر خلّاقه	داع إلى الرّفص غالٍ في تعصّب
لقد تقوّل في الصّحب الكرام ولم	يستحي ممّا افترأه غير منجبه
ولابن تيمية ردّ عليه وفي	بمقصّد الردّ واستيفاء أضربه
لكنّه خلط الحقّ المبين بما	يشوبّه كدراً في صفو مشربه

ولو باحثٌ معه في المسائلِ الشَّاذَّةِ التي اختارها والدَّلَّائِلُ الفاذَّةِ التي أوردَها في رسائله ودفاتره لطال [المقام، والسلامُ علينا] وعليه ورحمةُ الله وبركاته إلى يومِ القيامِ.

اللهم أصلح حالنا وحالَهُ، ووفِّرْ صالحاتِ أعمالنا [وأعماله، وتقبَّلها] منا ومنه.

إعلامٌ إلى صاحبِ «الإتحاف» وناصره الكرام: يَجِبُ عليكم إن أردتم الجوابَ تركَ [الخطأ والعناد]، لا إصلاحُ الكلام وإن لم يكن قابلاً للصُّلُوح، وعَدَمُ قبولِ الحقِّ وإن كان شديدَ الوضوح، [ولا بد من تنزيه] الأَقلامِ عن الكلماتِ الرديّةِ والألفاظِ الكريهةِ التي هي من مستحسناتِ العوام، وقد طلبَ مني [البعضُ الردَّ عليه] لَمَّا سَمِعَ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيَّ للمطالعة، فلما رَأَى ما في ديباجته من الكلماتِ الشَّنِيعَةِ والجُمَلِ القبيحةِ طرحه ولم [يأبه به، لأنه] لا يليقُ أن يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ.

وهذا آخرُ المرام، والحمدُ لله على التَّمام، والصَّلَاةُ على رسولِهِ وعلى آلِهِ العِظام، وكان [...] من شعبانِ مِنَ السَّنَةِ السَّابِعَةِ والتَّسْعِينَ بعد الألفِ والمِائَتَيْنِ مِنَ الهِجْرَةِ على صاحبها أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ^(١).



(١) ما بين المعقوفات قَدَرْتُهُ لذهابه من الأصل بسبب تمزيقٍ وقع فيه. جاء في خاتمة النسخة المطبوعة العبارة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، حامداً ومصلياً وبعد فقد تمَّ طبعُ الرسالةِ الكافيةِ والعجالةِ الشَّافِيَةِ المسمَّاةِ بـ «إبراز الغي الواقع في شفاء العي» لمولانا العلام والحبر القمقام محيي السَّنَةِ قَامِعِ البدعةِ وحيدِ العصرِ فخرِ الهندِ أَبِي الحسناتِ المَوْلَوِيِّ مُحَمَّدَ عَبْدِ الحَيِّ - عَمَّ فيضه الجَلِّي والخفي - تحت إدارة محمد تيغ بهادر في مطبعة المعروف بأنوار محمدي في أول شعبان من سنة (١٣٠١هـ).

الفهارس الفنية

ويشتمل على:

- ١ - الآيات القرآنية .
- ٢ - الأحاديث النبوية .
- ٣ - أسماء الصحابة .
- ٤ - أسماء الأعلام .
- ٥ - أسماء الكتب .
- ٦ - الموضوعات .

١ - الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
﴿ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾	٩٥
﴿ اسْكُسْ بُنْيَكُنْ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾	٩٥
﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾	١٥٩
﴿ كَلَّا لَنْ نُرْهَنَّكَ لُتُفْعَمَا وَالنَّاصِيَةَ ﴿١٥٩﴾ نَاصِيَةً كَذِبَةٍ خَاطِفَةٍ ﴿١٦٠﴾ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾	١٤٦
﴿ وَحَدِّثْ لَهُمُ بِاللَّيْلِ مِنْ أَحْسَنَ ﴾	٩٢

٢ - الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
«دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»	٢٢، ٢١
«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»	١٦٥
«في كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، ...»	١٥٨
«كل بدعة ضلالة»	١٦٤
«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»	٩٨، ٩٧
«لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه»	١٩
«من زار قبري وجب له شفاعتي»	١٠٢
«من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»	٢١، ١٩

٣ - أسماء الصحابة

عبد الله بن الحارث: ١٥٠	أنس بن مالك: ٢٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣
عبد الله بن عمر: ١٤٩، ٢٣	جابر بن عبد الله: ١٥٤، ١٤٩
عبد الله بن المازني: ١٥٠	أبو جحيفة: ١٤٩
علي بن أبي طالب: ١٦٣، ١٦٤	السائب بن يزيد: ١٤٩
عمر بن الخطاب: ١٦٥	سهل بن سعد الأنصاري: ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤
عمرو بن حريث: ١٤٩	أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي: ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤
عمرو بن العاص: ٢٣	عائشة بنت عجر: ١٥٥
فاطمة الزهراء: ١٦٣	عبد الله ابن عباس: ١٥١، ١٥٩
محمود بن الربيع: ١٤٩، ١٥٤	عبد الله بن أبي أوفى: ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣
محمود بن ليبيد: ١٤٩	عبد الله بن أنيس: ١٥٥
معقل بن يسار: ١٥٤	
واثلة بن الأصقع: ١٥٠	

٤ - أسماء الأعلام

الأوزاعي: ١٥٢	إبراهيم بن سعد الجوهري: ١٥٤
البخاري: ٧٥، ٧٦، ٩٢، ١٥٥، ١٥٧	ابن الأثير: ٣٠، ٥٠
بدر الدين الشبلي محمد بن عبد الله أبو البقاء الدمشقي: ١٠١	أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي سبط العجمي: ٥٣، ٥٦، ٦٧
البرمكي: ٤١	أحمد بن حنبل: ٧٥، ١٤٣
برهان الدين الفزاري: ٦٠	أحمد النسفي: ١٤٥
البرهان العجلوني: ٣٣	إسحاق الآمدي: ٦٠
ابن بشكوال: ٥٨	الأصفهاني: ٦٠
البغوي: ٧٥	أكمل الدين محمد بن محمد البابر تي: ١٢٠
أبو بكر أحمد بن علي الأصبهاني: ١١٩	ألف بيك: ١١٣
أبو بكر بن داود السجستاني: ٣٠	ابن أميله: ٣٥
أبو بكر بن أبي عاصم: ٧٥	

ابن الجوزي: ٢٤، ٥١، ٥٢، ٥٩، ٦٩،

١٥١، ١٣٣

الجوهري: ٤١

الجويني: ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣،

ابن حبان: ١٤٩

حبيب السيران: ١١٣

ابن حجر المسقلاني: ٢٤، ٢٧، ٣٧، ٣٨،

٤٧، ٥٤، ٥٨، ٦٠، ٦٨، ٩٦،

١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨،

١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٢٤، ١٣١،

١٣٢، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨،

١٥٢، ١٥١

ابن حجر المكي الهيثمي: ١٠٢، ١٥٦،

ابن حزم: ٧٣، ٧٤

أبو الحسن الأشعري: ١٢٢

الحلي الشيعي: ١٦٦

أبو حنيفة: ٢٤، ٢٥، ٧٩، ٨٠، ١١٨،

١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢،

١٥٣، ١٥٥

أبو حيان: ٣٥

خالد الأزهرى: ٣٣

الخطيب البغدادي: ٣٠، ١٥١،

ابن خلدون: ٨٠، ٨٩

ابن خلكان: ٣١، ٤٠، ٤٢، ٥١، ٥٢،

٥٥، ٥٨، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ١١٧، ١١٨،

الدارقطني: ٣٠، ٣٦، ٦٥، ١٥١،

أبو داود: ٧٥

داود الظاهري: ٢٣، ١٤٢

الديماطي: ١٢٣

الذهبي: ٢٤، ٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٠،

٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٧٧، ٩٤،

١٠١، ١٠٩، ١١٥، ١٢١، ١٢٢،

١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٩، ١٥٠،

أبو بكر بن العربي: ٥٨، ٧٠،

أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر: ٧٢،

٧٣

البلقيني: ٣٨، ٥٣

البهاء السبكي: ١٢٠

البيضاوي: ٢٩

التاج أحمد الفرغاني: ٤٧

تاج الدين بن الدهان: ١١٠

التاج السبكي: ٣١، ١١٥، ١٢٠، ١٢١،

١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦،

التقي السبكي: ٣٥، ٦١، ٩٨، ١٠٢،

١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤،

١٢٥، ١٢٦، ١٥٦

التوخى: ٤١

التهاوي: ٣٣

التوربشتي: ٢٤

ابن تيمية: ١٨، ٢٣، ٦٠، ٦١، ٩٣، ٩٥،

٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١،

١٠٣، ١٠٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤،

١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٢، ١٦٦

الثوري: ١٥٢

الجرجاني: السيد الشريف علي: ١١٨

الجرجاني: محمد بن يحيى: ١٢٧،

١٢٩، ١٢٨

جرير بن عبد الحميد: ٧٥

الجزري: ٢٤، ٣٨، ٦٢، ٦٣،

جلال الدين المحلي: ١٦٠

الجمال الإنساني: ٣٥

جمال الدين يوسف الزيلعي: ٤٩، ١٣١،

١٣٢، ١٣٥، ١٣٦

الجمال يوسف الملطى: ٥٣

ابن أبي جمرة: ٦٦، ٦٧

الرازي: الإمام فخر الدين: ١١٩، ٨٢
 الرازي: قطب الدين محمد بن أحمد: ٨٩
 ابن رجب الحنبلي: ٣٢، ٥٩، ٧٨، ٨١،
 ١٢١، ٩٨

رضي الدين حسن بن محمد الصغاني:
 ١٢٣، ٦٤

ركن الدين محمد العميدي: ١١٨

ابن روزبهان: ٢٧

ابن الزراد: ٦٠

أبو زرعة: ٧٥

زكريا الأنصاري: ٣٨، ٣٧

الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن
 عمر: ٥٠، ٧١، ٨٢، ١٣٠، ١٢٤، ١٤٥

زين الدين قاسم بن قطلوبغا: ٤٦، ٧١،
 ١٣٣، ١٤٠

السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد
 الرحمن: ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٧

٣٨، ٣٩، ٤٦، ٥٤، ١٤٦

ابن سعد: ٢٤، ١٥٠، ١٥٢

السعد الديري: ٦٨

أبو سعيد العلائي: ١٠٩

أبو سليمان الخطابي: ٣٦، ٥٥، ٧٧،
 ١٣٤، ١٤١

السمعاني: ٣٠، ٤١، ٥٠، ٥٥، ٧٧، ١٤٨

السيوطي: ٢٤، ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٦١، ٦٤

٦٧، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ١٠٤، ١٠٥

١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠

١١١، ١٢٣، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٥

١٤٦، ١٥١، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠

الشافعي: ١٥٥

الشاheed عبد العزيز الدهلوي: ١٥٨

ابن الشحنة: ٣١، ٥٠، ٦٠

شريك القاضي: ٧٥

الشمس الوفائي: ٣٨

الشمسي: ٣٨

شهاب الدين بن حجي: ٦١

الشهاب العبادي: ٣٣

الشهاب المجدي: ٣٨

ابن شعبة: ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٦٠، ١٢٢، ١٢٣

الشوكاني: ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٣٣، ٣٤

٨٢، ٨٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠

١١١، ١٣٩، ١٤٥، ١٥٧، ١٦٢

ابن أبي شيبة: ٧٥، ٧٦

ابن الصائغ: ٣٥

صائن الدين بن هبة الله بن الحسن بن هبة
 الله: ٤٢

صالح بن محمد: ٧٦

الصدر اليوسفي: ٥٣

ابن الصلاح: ٦٠، ٧١، ٧٣، ١٤٩

الصلاح الكتبي: ٤٣

طاشكبري زاده: ٣١، ٦٢

طاهر الفتني: ١٥٣

أبو عبد الله بن جابر الأندلسي: ٥٣

عبد الله القرماني: ٢٩

أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني:
 ٦٨

ابن عبد البر: ١٩، ٢١، ١٤٨، ١٥٦

أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد: ٧٣، ٧٥

عبد الرحمن الجاوي: ١١٣

عبد السلام البغدادي: ٤٧

عبد العظيم المنذري: ٤٠، ٤١

عبد الغني الدهلوي: ١٦١

عبد الغني النابلسي: ٢٩

عبد اللطيف الكرمانلي: ٤٧

القاضي أبو محمد الأصفهاني: ١٥٤
 ابن قانع: ١٤٩
 القسطلاني: ٤٥، ٣٣
 القضاعي: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن
 جعفر بن مكمون: ٣٩، ٦٥، ٦٩،
 ١٣٢
 القطب الحلبي: ٥٥، ٣٥
 ابن القيم: ٩٨، ٨١، ٦١
 الكافي: ٣٨
 الكرخي: ١٢٩
 الكفوي: ٨٨، ٨٢، ٧٣، ٥٧، ٥٠، ٢٨
 ١٤٤، ١٣٦، ١٢٩، ٨٩
 كمال الدين بن الزملكاني: ٤٣
 كمال الدين محمد بن أبي شريف القدسي:
 ٦٨، ٦٧
 الليث بن سعد: ١٥٢
 المارديني: علاء الدين علي بن عثمان:
 ١٤١، ١٣٤، ٨٢، ٧٣
 ابن ماجة: ٧٥
 مالك بن أنس: ١٨، ٩٧، ٩٩، ١٠١
 ١٠٣، ١٥٤
 ابن المبارك: ٧٥
 المجد الرومي: ٤٧
 مجير الدين الحنبلي: ٦٨، ٦٢، ٤٢
 محمد بشير السهسواني: ١٢٨، ١٦، ١٥
 محمد بن الحسن أبو بكر بن فورك: ١١٥
 محمد بن عباد الخلاطي: ١١٩، ٧٩
 محمد بن عبد الباقي الزرقاني: ٣٣، ٥٢
 ٦٧
 محمد بن علي البركلي الرومي: ٢٩، ٦٦
 ٧٠
 محمد بن القاسم البقالي الخوارزمي: ٢٨

أبو عبد النصير: ١٦، ١٥
 ابن عبد الهادي: ١٢٧، ٩٨
 عبد الوهاب الشعراني: ٦٦، ١٤٥، ١٤٨،
 ١٥٧
 أبو عبيدة: ٧٥
 العجلي: ٧٥
 العراقي: زين الدين عبد الرحيم: ٣٧،
 ٤٥، ٥٣، ١٠٩، ١٣٧، ١٤٨
 العراقي: الولي العراقي: ١٥١، ٣٨، ٢٤
 العزيز جماعة: ٤٧، ٣٥
 ابن عساكر: ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤،
 ٦٠، ١٣٣
 علاء الدين التركماني: ١٣٧
 علاء الدين القوشجي: ١١٢، ١١٣
 العلاء مغلطائي: ١٤٠، ٣٥
 ابن علان: ١٢٧
 علي القاري: ٢٤، ٣٢، ٥٠، ٥٧، ٦٩،
 ٧٢، ٧٤، ٧٨، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨
 ١١٠، ١٣٣
 علي بن محمد بن أحمد الخباني: ١٠٥
 عماد الدين إسماعيل بن كثير: ٥٩، ٦٠
 ٦٧، ٧١، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٩
 أبو عمران المالكي: ١٢٧، ١٣٠
 العميدي: ٨٩
 عياض القاضي: ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣
 عيسى المغربي: ٣٥
 أبو الفتح ابن سيد الناس: ٣٥
 فخر الإسلام البزدوي: ٥٧، ٧٨، ٨٩
 ٩٠، ١١٣، ١١٥
 الفخر الزيلعي: ٤٩، ١٣٦
 الفلاس: ٧٥
 أبو القاسم البغوي: ٣٠

أبو محمد القاسم بهاء الدين: ٤٢
 محمد بن محمد الأقصرائي: ١١٩
 محمد بن محمد بن نمير الكاتب: ٣٥
 محمود بن أحمد بن عبد السيد: ١١٨
 محيي الدين أخيه زاده: ٥٩
 محيي الدين بن عربي: ١٤٥
 ابن المديني: ٧٦، ٧٥
 مرة بن يعقوب بن إدريس الحنفي: ٧٤
 المزني: ١٢٣، ١٢٢، ١٠٩، ١٠١، ٦٠، ٣٥
 مسلم بن الحجاج: ٩٢، ٧٥
 مسلم بن خالد الزنجي: ١٥٢
 مصطفى البرسوي: ١١٣
 ابن معين: ٧٥
 ابن المقرئ: ٣٨
 ملا عبد النبي بن أحمد بن عبد القدوس: ٧٦
 ابن الملقن: ١٣٢، ٧٩، ٥٣، ٣٥، ٣٤
 المناوي: ٣٨
 المولى عبد الرحمن: ٢٩

ابن ناصر الدين الدمشقي: ١٢٠، ١٢١، ١٢٤
 ناصر المطرزي: ١٤٤
 نجم الدين بن جماعة: ٦٢
 النسفي: ٩٠
 نصر الهوريني: ٨٠
 نظام الدين الحصري: ١١٨، ١١٧
 أبو نعيم: ١٤١، ٣٠
 النووي: ١٥١، ١٦٩، ٣٢، ٢٣
 ابن هشام: ٣٥
 ابن الهمام: ٨٧، ٨٥، ٦٨، ٤٧، ٣٨
 ٩٣، ٩٢، ٨٨
 الواقدي: ١٤٨
 أبو الوليد الباجي: ١٣٣، ٥٧، ٥١
 ولي الله الفرخ آبادي: ١١٢
 الياضي: ٥١، ٥٠، ٤٢، ٤٠، ٣٠، ٢٤
 ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٥٨، ٥٥، ٥٢
 يحيى الصواف: ١٢٣
 أبو يوسف: ١٤٨

٥ - أسماء الكتب

الأصل في الوصل والفصل: ٤٨
 الإسماعيل شرح الإرشاد: ٦٨
 الاستغناء بالقرآن: ٨١
 الإشراف في مسائل الخلاف: ٧٢
 الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من
 الأحاديث النبوية: ٢٨
 الإكسير في أصول التفسير: ٨١، ١٣
 ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠
 ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥

الابتهاج بأذكار المسافرين الحاج: ٢٧
 الأجوبة عن اعتراض ابن أبي شيبة على أبي
 حنيفة: ٤٨
 الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي العز على
 الهداية: ٤٨
 الآداب الباقية: ١١١، ٨٩
 الإرشاد: ٩٠
 الاستذكار: ١٩
 الاغتباط: ٥٥، ٥٤

أربعين النووي: ٦٩
 إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري:
 ٤٥، ٣٢
 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم
 الأصول: ١٣٩، ٣٣
 أسئلة الحاكم: ٤٧
 أسماء رجال الكتب الستة: ١٣٢، ٣٤
 أسماء رجال شرح معاني الآثار: ٤٧
 أسماء رجال شرح موطأ محمد: ٤٧
 أسماء رجال كتب الآثار: ٤٧
 أسماء رجال مسند أبي حنيفة: ٤٧
 أسماء القرآن: ٨١
 إصلاح غلط المحدثين: ٣٦
 أصول البزدوي: ١١٤
 أعمال في الوصايا: ٤٨
 أعمال في إخراج المجهولات: ٤٨
 آكام النفائس بأداء الأذكار بلسان فارس:
 ١٦٥
 آكام المرجان في أحكام الجان: ١٠١
 إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس
 ببدعة: ١٥٢، ٢٤
 إلزامات على الصحيحين: ٣٥، ٣٦
 ألفية في أصول الحديث: ١٤٨، ٣٧
 أمالي القضاعي في الحديث: ٣٩، ٦٥
 ١٣٢، ٦٩
 إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف
 الإمام: ٨٤
 أمثال القرآن: ٨١
 أمنية النبوة فيما يرد على تصحيح النووي
 والتنبيه: ٣٥
 أنباء الخلائق بأبناء علماء هندوستان: ٦٥

الأمالي على مسند أبي حنيفة: ٤٧
 الأمالي لابن عساكر: ٣٩
 الإنباء: ٣٩
 الأنساب للسمعاني: ٣٠، ٥٠، ٥٥، ٧٧
 الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل:
 ٦٨، ٦٢، ٤٢
 الاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي: ٤٧
 الاهتمام بتلخيص الإمام: ٥٥
 الآيات البيّنات على وجود الأنبياء في
 الطبقات: ١٦١
 الأوسط في السنة والإجماع: ٧٣
 الانتقاد الرجيع شرح الاعتقاد الصحيح:
 ١٦٤
 أبجد العلوم: ١٤٧، ١٤٤، ١٣٩، ٢٥، ٢٤
 إتحاف النبلاء: ١٣، ١٦، ١٧، ٢٧، ٧٢،
 ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦،
 ٩٦، ١١١، ١١٧، ١١٩، ١٢٠،
 ١٢١، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦،
 ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦،
 ١٥٨، ١٦٦، ١٦٧
 أخبار أبي مسلم الخراساني: ٤٤
 أخبار السند: ٤٤
 اختصار تلخيص المفتاح: ٤٨
 اختصار كتاب الجهاد: ٤٤
 اختصار كتاب القدر: ٤٤
 اختصار تقويم البلدان: ٤٤
 اختصار سنن البيهقي: ٤٤
 اختصار تاريخ ابن عساكر: ٤٤
 اختصار المستدرک: ٤٤
 اختصار تاريخ الخطيب: ٤٤
 اختصار تاريخ نيسابور: ٤٤
 أذكار الصلاة: ٢٨

تحرير الأقوال في مسألة الاستدلال: ٤٨
 تحرير الأدبار: ٤٤
 التحقيق: ٧٠
 التحقيق العجيب في مسألة الثوب: ١٦٥
 تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار:
 ١٦٥
 تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج
 الإحياء: ١٣٣، ٧١، ٤٦
 التحقيق في أحاديث الخلاف: ١٣٣، ٥١
 تخريج أحاديث الإحياء لابن قطلوبغا: ٤٧
 تخريج أحاديث الإحياء للعراقي: ٣٧،
 ١٣٧، ٤٥
 تخريج أحاديث أدلة النبيه: ٦٠
 تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية: ٤٧
 تخريج أحاديث الرافعي: ٣٥
 تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار:
 ٤٧
 تخريج أحاديث البزدوي: ٤٧
 تخريج أحاديث العوارف: ٤٧
 تخريج أحاديث أبي الليث: ٤٧
 تخريج أحاديث جواهر القرآن: ٤٧
 تخريج أحاديث الكشف: ٤٩، ٧٢،
 ١٣١، ١٣٥، ١٣٧
 تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب: ٤٤
 تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن
 الملقن: ٣٥
 تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن
 كثير: ٦٠
 تخريج أحاديث وسيط الغزالي: ٣٥
 تخريج أحاديث منهاج الوصول: ٣٥
 تخريج أحاديث منهاج العابدين: ٤٧
 تخريج الأقوال: ٤٩

بداية السائل إلى أدلة المسائل: ١٠٥
 البداية والنهاية: ٦٠، ١٤٠
 البرهان: ٨٢
 البستان: ٢٦
 بغية الوعاة في طبقات النحاة: ٥٠، ٦١،
 ٦٤، ٨٨
 بهجة الأريب فيما في القرآن العزيز من
 الغريب: ٨٢، ١٣٤
 تاج التراجم فيمن صنف من الحنفية: ٤٨
 تاريخ ابن خلدون: ٨٠، ٨٩
 تاريخ ابن خلكان: ٤٠، ٤١، ٥١، ٥٢،
 ٥٥، ١٤٤، ١٥٧
 تاريخ الحفاظ: ٥٢
 تاريخ دمشق: ٤٠، ١٣٣
 تاريخ الدول الإسلامية: ٤٣
 تاريخ بغداد: ٣٠، ٤١، ١٥١
 تاريخ الذهبي: ٤٣، ٢٥
 تاريخ النبلاء: ٤٣
 تبصرة البصائر في معرفة الأواخر: ١٥٠
 تبصرة الناقد في كيد الحاسد: ٤٨
 التبصير: ٦٧
 تبويب مسند أبي حنيفة: ٤٧
 التبيان في مناقب عثمان: ٤٤
 تبيان الوهم والتخليط الواقع في حديث
 الأبط: ٤٤
 تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة: ١٥١
 التبيين لأسماء المدلسين: ٥٤، ٥٥
 التجريد: ١١٢
 التجريد في أسماء الصحابة: ٤٥
 تحرير الأنظار في أجوبة ابن العطار: ٤٨
 تحرير الأقوال في صوم ست من شوال:
 ٤٩

- تدريب الراوي: ١١٠، ١٠٨
 تذكرة الحفاظ للسيوطي: ١٠٨
 تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤٤، ٤٥، ١٢٣، ١٥٠
 تذكرة الطالب المعلم في من يقال إنه مخضرم: ٥٤
 تهذيب التهذيب: ٤٣
 تراجم مشايخ المشايخ: ٤٨
 تراجم مشايخ شيوخ العصر: ٤٨
 ترتيب الإرشاد: ٤٧
 ترتيب التعبير: ٤٧
 ترتيب مسند أبي حنيفة: ٤٧
 ترصيع الجوهر النقي: ٤٨
 ترويح الجنان بتشريح حكم الدخان: ١٦٥
 التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخاري في الصحيح: ١٣٣، ٥٨
 التعليق الممجد على موطأ محمد: ٥١، ٥٥، ٧٧، ١٠٨، ١٥٧
 تعليق مسند الفردوس: ٤٧
 تعليق على القصارى في الصرف: ٤٨
 تعليق على شرح الغزي في الصرف: ٤٨
 تعليق على شرح العقائد: ٤٨
 تعليق على الأندلسية في العروض: ٤٨
 تعليق على تقريب ابن حجر: ٤٨
 التعليقات السنية على الفوائد البهية: ٢٧، ٣٧، ٤٣، ٥٨، ٦٢، ١٠٥، ١٠٨
 ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٥، ١٣١، ١٣٠، ١٢٧
 تفسير الجلالين: ١٦٠، ١٥٩
 تقرير العلوم: ٩١
 تقريب التهذيب: ١٥٣، ١٢٥
- تقويم اللسان في الضعفاء: ٤٨
 تلخيص سيرة مغلطاني: ٤٨
 تلخيص المستدرک: ٥٤
 تلخيص دولة الترك: ٤٨
 تلخيص مبهمات ابن بشكوال: ٥٤
 التلخيص: ٥٤
 تلقیح الفہوم: ٥٢
 التلويح للتفتازاني: ١١٥، ٥٧
 تنقيح أحاديث التعليق: ٤٣
 تنقيح الباب: ٣٨
 تهذيب الأسماء واللغات: ١٥١
 التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح: ٥٣
 التوضيح لصدر الشريعة: ١١٦، ١١٥، ٥٧
 التوضيح شرح المصابيح: ٦٢
 توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق: ٥٤
 جامع الترمذي: ٧٠، ٥٨
 جامع المسانيد والألقاب: ٥٩
 جامع المسانيد لابن كثير: ١٢٠، ٧١، ٥٩
 جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام: ٦١
 الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة: ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١
 الجوهر المنظم في زيارة النبي المكرم: ١٠٢
 حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: ٦١
 الحديقة الندية: ٩٢، ٢٩
 حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: ١٢٣، ١٠٩، ١٠٧، ٦٧، ٥٠، ٤٩، ٣٧
 الحصن الحصين: ٦٤، ٦٣، ٦٢
 حصول المأمول من علم الأصول: ١٠٥، ١١١

الحطة في ذكر الصحاح الستة: ١٣، ٢٤،

٢٥، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٧٢، ٧٧، ٨١،

١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٣٤

حل السؤالات المشكلة: ١٨، ١٥٩

حلية الأولياء: ٣٠، ١٤١

حواشي ألفية العراقي: ٤٧

حواشي ألفية العراقي لسبط ابن

العجمي: ٥٤

حواشي التجريد: ٥٤

حواشي سنن أبي داود: ٥٤

حواشي صحيح مسلم: ٥٤

حواشي على نخبة ابن حجر: ٤٧

حواشي مراسيل العلائي: ٥٤

حواشي مشته النسبة: ٤٨

الخصائص النبوية: ٣٥

خلاصة الأثر: ٣٢، ٥٨

الخلاصة في الحديث: ٣٥

دافع الوسواس عن أثر ابن عباس: ١٦١

دراسات اللييب في الأسوة الحسنة

بالحييب: ٩٣

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ٥٩،

٩٦، ١٢٤، ١٣٦

الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع: ٦٨

در السحابة في وفيات الصحابة: ٦٤، ١٣٤

دقائق الأخبار: ٦٥

ذيل طبقات القراء: ٦٢

رحلة الصديق إلى البيت العتيق: ١٨،

٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤

الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن

تيمية شيخ الإسلام كافر: ١٢٥

رسالة في البسمل: ٤٨

رسالة في رفع اليدين: ٤٨

رسالة فيمن روى عن أبيه عن جده: ٤٨

رفع الاشتباه عن مسألة المياه: ٤٨

رفع اليدين: ١٥٥

روضة المناظر من أخبار الأوائل والأواخر:

٣١، ٥٠

زاد المسير في علم التفسير: ٥٢

زجر الناس عن إنكار أثر ابن عباس: ١٦١

زوائد الترمذي على الثلاثة: ٣٥

زوائد أبي داود على الصحيحين: ٣٥

زوائد رجال الموطأ: ٤٧

زوائد سنن الدارقطني على الستة: ٤٧

زوائد على العجلي: ٤٧

زوائد ابن ماجه على الخمسة: ٣٥

زوائد مسند الشافعي: ٤٧

زوائد النسائي على الثلاثة: ٣٥

سبعة المرجان: ٦٤

السعي المشكور في نقض القول المحكم

المأثور: ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣،

١٠٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٣

سنن الدارقطني: ٦٥

سنن أبي داود: ٧٧

سير أعلام النبلاء: ٤٤، ٥١

سيرة مغلطائي: ١٤٠

شرح أربعين النووي: ٣٥

شرح ألفية العراقي لتركيا الأنصاري: ٣٨

شرح ألفية العراقي لابن ناصر الدين

الدمشقي: ٧٢

شرح ألفية ابن مالك: ٣٦

شرح البخاري: ٣٥

شرح بهجة الوردية: ٣٨

شرح التبريزي: ٣٥

شرح التنبيه: ٣٥

الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية:

١١٣، ٦٢، ٣١

شهاب الأخبار: ٦٩

الصارم المنكي على نحر ابن السبكي:

٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٢٧

صحيح البخاري: ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٦،

٥٤، ٥٥، ٦٧، ٦٨، ٧٧، ٧٨،

١٠٦، ١١٤، ١٣٤، ١٤١، ١٥٩

صحيح مسلم: ٥٤، ٥٧، ٧٩، ١٠٦، ١١٩

صفة الصفوة: ٦٩

صفوة الزيد: ٦٨

الضوء اللامع: ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ٥٤

طبقات الأولياء: ٦٦

طبقات الحفاظ: ٤٣

طبقات الحنفية للكفوي: ٢٨، ٥٠، ٥٧،

٦٤، ٧٣، ٨٢

طبقات الحنفية لعلي القاري: ٥٠

طبقات ابن رجب: ١٢١

طبقات ابن سعد: ١٥٢

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣١،

١١٥، ١٢٢

طبقات الشافعية الصغرى للسبكي: ١٢٢

طبقات الشافعية الوسطى للسبكي: ١٢٢

طبقات الشافعية لابن شهبة: ٤٠، ٤٢،

٤٣، ٦٠، ١٢٢

طبقات الشافعية لابن كثير: ٦٠، ٦١

طبقات الشافعية لابن الملقن: ٣٥

طبقات الصوفية: ٣٥

طبقات القراء لابن الملقن: ٣٥

طبقات القراء للذهبي: ٤٣

طبقات المحدثين: ٣٥

الطب النبوي: ١٤١

شرح الحاوي الصغير: ٣٥

شرح حديث الأربعين: ٦٦

شرح حديث عبادة: ٦٦

شرح درر البحار: ٤٨

شرح رسالة السيد في الفرائض: ٤٨

شرح الزرقاني على موطأ مالك: ٨٠

شرح زوائد مسلم على البخاري: ٣٥

شرح شمائل الترمذي: ٢٧، ٦٩

شرح صحيح مسلم: ٢٣

شرح فرائض الكافي: ٤٨

شرح العمدة: ٣٥

شرح الكنز: ١٣٧

شرح معجم البحرين: ٤٨

شرح مختصر ابن الحاجب: ٣٦

شرح مختصر القدوري: ٤٨

شرح مختصر المنار: ٤٨

شرح مختصر الكافي: ٤٨

شرح مختصر الكافية: ٢٩

شرح مخمسة عبد العزيز في العربية: ٤٨

شرح المصابيح: ٧٢

شرح المصباح: ٤٨

شرح مناظر النظر في المنطق: ٤٨

شرح المنتقى لابن تيمية لابن الملقن: ٣٥

شرح منظومة ابن الجزري: ٤٧

شرح المنهاج الفرعي ولغاته: ٣٥

شرح المواهب اللدنية: ٣٣، ٥٢، ٦٧

شرح ورقات إمام الحرمين: ٤٨

شرح الوقاية: ١١٥

الشريعة: ٨٩

الشفاء: ٦٧، ١٢٧

شفاء السقام في زيارة خير الأنام: ٩٨

الطريقة المحمدية: ٧٠، ٢٩
 عارضة الأحوزي شرح جامع الترمذي:
 ٧٠، ٥٨
 العبر بأخبار من غير: ٣٠، ٤٢، ٤٤،
 ٥٥، ٥١، ٥٠
 العرش: ٤٤
 العقائد النسفية: ١٣٤
 العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ١٥١
 علوم الحديث: ٧١، ٧٣
 عوالي الطحاري: ٤٧
 عوالي أبي الليث: ٤٧، ٧١
 غاية الوصول إلى علم الفصول: ٣٨
 غريب أحاديث شرح الأقطع على:
 القدوري: ٤٨
 الفائق في غريب الحديث: ٧١
 فتاوى ابن قطلوبغا: ٤٩
 فتح الباري: ١٠٦
 فتح الطالب في أخبار علي بن أبي طالب:
 ٤٤
 فتح القدير للشوكاني: ٨٢
 فتح القدير لابن الهمام: ٩٢، ٨٥، ٨٤، ٦٨
 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ٣٩
 فتح الوهاب بشرح الآداب: ٣٨
 الفتوحات المكية: ١٤٥
 فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد:
 ٧٢، ٧٤، ١٣٤
 الفرائد في شرح العقائد: ٦٨
 الفرع الثاني في الأصل السامي: ١٦٢
 الفصوص: ١٤٥
 الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ٤٩،
 ٥٠، ٥٧، ٦٥، ٧٣، ٧٥، ٨٢، ٨٥،
 ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١١٧، ١١٨، ١١٩،
 ١٢٧، ١٣٦، ١٤٤

الفوائد الجلة في اشتباه القبلية: ٤٨
 فوات الوفيات: ٤٣، ١٢٣
 القصيدة المنفرجة: ٣٨
 قض نهارك بأخبار ابن المبارك: ٤٤
 القول القائم في بيان حكم الحاكم: ٤٨،
 ٤٩
 القول المتبع في أحكام الكنائس والبيع:
 ٤٨، ٤٩
 القول المنصور: ١٦
 القول المنصور في زيارة سيد القبور:
 ١٢٧، ١٣٠
 الكاشف لسبط المعجمي: ٤٤، ١٥١
 الكاشف مختصر تهذيب الكمال: ١٤٤،
 ١٥١
 الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف:
 ١٣١
 الكافية: ٣٨
 الكامل: ٣١، ٥٠
 الكبائر: ٤٤
 كتائب أعلام الأخيار: ٨٨
 الكشاف: ٥٠، ٨٢، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦،
 ١٤٥
 الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث:
 ٥٤، ٥٥
 كشف الظنون: ٢٦، ٢٩، ٣١، ٦٨، ٧٧،
 ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٣٠، ١٣١،
 ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦،
 ١٣٧، ١٦٠
 الكلام المبرم في نقض القول المحكم:
 ١٦، ٩٦، ١٤٣
 الكلام المبرور: ١٦
 لقط المنافع من الطب: ٥٢

متتقى من قضاة مصر: ٤٨
 منهاج السنة: ١٠٤، ١٦٦، ١٦٥
 منهاج الكرامة: ١٦٦
 منهج الوصول: ٣٨
 منهج الوصول إلى اصطلاح أحاديث
 الرسول: ١٠٥
 الموضوعات: ٥٢
 ميزان الاعتدال: ٤٣، ٤٤
 النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير:
 ٨٤، ٩٣، ١٠٤، ١٠٨
 نبأ الدجال: ٤٣
 نثر الهميان في معيار الميزان: ٥٤
 النجيدات في السهو عن السجادات: ٤٨
 نزهة الرائض في أدلة الفرائض: ٤٧
 النشر في القراءات: ٦٢
 نصب الراية لأحاديث الهداية: ٤٩، ١٣١،
 ١٣٧، ١٣٥
 نظم الجواهر في ذكر طبقات المفسرين:
 ١١٢
 نفع الطيب في ذكر المنزل والحييب:
 ١٦٢، ١٦٣
 نفص الجعبة بأخبار شعبة: ٤٤
 نعم السمير في سيرة عمر: ٤٤
 نهاية السؤل في رواية الستة الأصول: ٥٤
 نور الأنوار: ١١٦
 نور النبراس على ابن سيد الناس: ٥٤
 هالة البدر في عدد أهل بدر: ٤٤
 الهداية: ٥٧، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩
 هدية السائل إلى أجوبة المسائل: ١٠٨
 وظائف النبي: ٧٦
 الوقاية: ١١٥

ما بعد الموت: ٤٤
 المؤلف والمختلف: ٧٣
 متن في علم الفرائض: ٢٩
 مجمع البحار: ١٥٣
 المحاكمات: ٨٩
 المحرر المذهب: ٣٥
 مختصر ايساغوجي: ٣٨
 مختصر تهذيب الكمال: ٦٠، ٦١
 مختصر الروضة: ٣٨
 مدينة العلوم: ١٥٢، ١٥٥
 المذهب المأثور: ١٦
 مرآة الجنان: ٣٠، ٤٠، ٤٢، ٥٠، ٥١،
 ٥٥، ٧٥
 المرقاة شرح المشكاة: ٧٤، ١٠٥، ١٠٨
 المسامرة شرح المسامرة: ٦٨
 مسند أحمد: ٧٩
 مسند ابن أبي شيبة: ٧٥، ٧٦
 مسند بقي بن مخلد: ٧٣
 المستملى اختصار المحلى: ٤٣
 مسك الختام شرح بلوغ المرام: ٢٣
 المشتبه في الأسماء والأنساب: ٤٣
 مصنف ابن أبي شيبة: ٧٥، ٧٦
 معجم شيوخ الذهبي: ٤٤
 معجم محدثي الذهبي: ١٢٢
 المغرب: ١٤٤
 المغني في الضعفاء: ٤٤
 مفتاح الحصن شرح الحصن: ٦٣، ٦٤
 المقتضى في ضبط ألفاظ الشفا: ٥٤
 مقدمة التجويد: ٣٨
 المنتظم في التاريخ: ٥٢
 المنتقى: ٣٥

٦ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
هذه الرسالة	١
كلمة بين يدي الكتاب بقلم العلامة الشيخ وهي سليمان غاوجي الألباني	٣
مقدمة التحقيق	٧
نسبة الكتاب لمؤلفه	٨
صور من نسخة الأصل	٩-١٠
خطبة الكتاب	١٣
احتواء رسالة «شفاء العي» على أجوبة لإيرادات اللكنوي على القنوجي	١٣
ترجمة صديق حسن خان	١٣-١٤
رد الإمام اللكنوي على القنوجي ليس عناداً وبغضاً	١٤
تصانيف القنوجي غير منقحة ولا مهذبة، تجمع الرطب واليابس	١٤
في تصانيف القنوجي مسائل بشعة شاذة، وأغلاط فاحشة	١٤
سبب إبراز أغلاط القنوجي :	
١ - أن يتحفظ الخواص والعوام عن الخرافات والأكاذيب	١٥
٢ - أن يتنبه مؤلفها	١٥
تأليف «شفاء العي» كان بإشارة وعلم القنوجي	١٥
مؤلف «شفاء العي» في الحقيقة هو محمد بشير السهسواني	١٥
تعريف ببلدة بهوبال وحكامها	١٥
ترجمة محمد بشير السهسواني	١٥
محاورة الإمام اللكنوي والسهسواني حول إدراج اسم غير المؤلف للرسالة	١٦
إطلاع القنوجي على «شفاء العي»	١٦
إرادة الإمام اللكنوي ترك التعقبات على القنوجي	١٧
تأليف «شفاء العي» هو سبب تأليف «إبراز الغي»	١٧
مقدمة على ذكر مسامحات القنوجي في رسائله المتفرقة	١٧

عادات القنوجي التي يجب أن يجتنبها

- أنه يقلد تقليداً جامداً ابنَ تيمية وتلامذته والشوكاني وأمثاله، وما هم
بجنب المجتهدين إلا كالعصافير (١٨) أمثلةً تقلده لهم:
- ١ - زيارة القبر النبوي ١٨
- ٢ - عدم وجوب قضاء الصلاة على من تركها عمداً ١٨
- جمود الظاهرية على ما ورد من غير رواية وفكر ١٩
- تَباع الشوكاني للظاهرية في مسألة القضاء ١٩
- الشوكاني كثير الاتباع للظاهرية في مؤلفاته ١٩
- جواب ابن عبد البر في قضاء الصلاة على من تركها عامداً ١٩-٢٢
- لا يكون إماماً في العلم من أخذ بالشاذ في العلم ٢٢
- حرامٌ على حملة الشريعة أن يذكروا رأي الشوكاني في القضاء إلا لردّه ٢٢
- ٣ - عدم وجوب الزكاة في أموال التجارة ٢٣
- تأليف الغماري رسالةً في وجوب زكاة التجارة ٢٣
- من عاداته أنه يجعل ما يوافق رأيه - وإن كان مختلفاً فيه مع علمه بكونه
مختلفاً فيه - مجمَعاً عليه، وهذا من عادات ابن تيمية وتلامذته ٢٣
- مثاله: قوله إن أبا حنيفة لم يرَ أحداً من الصحابة مطلقاً عند المحدثين ٢٣
- والجوابُ عنه ٢٤-٢٥
- طعن القنوجي في الأئمة هو السبُّ لجمع مسامحاته لثلاث يغتر بها الجاهلون ٢٥
- من عاداته: أن كلامه في موضع يعارض كلامه في موضع آخر ٢٥
- التخالف من عالم بين كلاميه في تأليفين ليس بمستبعد غاية البعد، إنما
المستبعد تخالفهما في تأليف واحد ٢٦
- من عاداته: أنه ينقل في تصانيفه كل ما وجد في المنقول عنه ٢٦
- ذكر بعض المسامحات والمعارضات الواقعة في التراجم في
«إتحاف النبلاء» في المقصد الأول منه ٢٧
- الأول: في السخاوي، وترجم له ٢٧

- الثاني: في السخاوي أيضاً ٢٨
- الثالث: في البقالي ٢٨
- الرابع: في البركلي، وترجم له ٢٩
- الخامس: في الدارقطني، وترجم له ٣٠
- السادس: في طاشبكري زاده ٣١
- السابع: في علي القاري ٣٢
- الثامن: في ابن رجب ٣٢
- التاسع: في القسطلاني، وترجم له ٣٢
- العاشر: الشوكاني ٣٣
- الحادي عشر: ابن الملقن، وترجم له ٣٤
- معنى وضبط الواد ياشي ٣٤
- الثاني عشر: في الخطابي ٣٦
- الثالث عشر: في الدارقطني ٣٦
- الرابع عشر: في العراقي، وترجم له ٣٧
- الخامس عشر: في زكريا الأنصاري، وترجم له ٣٧
- السادس عشر: في العراقي ٣٩
- السابع عشر: في القضاعي ٣٩
- الثامن عشر: في ابن عساكر ٣٩
- التاسع عشر: في ابن عساكر، وترجم له ٤٠
- العشرون: في الذهبي، وترجم له ٤٣
- الحادي والعشرون: في ابن عساكر ٤٤
- الثاني والعشرون: في الذهبي ٤٥
- الثالث والعشرون: في القسطلاني ٤٥
- الرابع والعشرون: في العراقي ٤٥
- الخامس والعشرون: في ابن قطلوبغا، وترجم له ٤٦
- السادس والعشرون: في الزيلعي ٤٩
- السابع والعشرون: في الزيلعي ٤٩

- الثامن والعشرون: في الزمخشري، وترجم له ٥٠
 التاسع والعشرون: في الباجي، وترجم له ٥١
 الثلاثون: في ابن الجوزي، وترجم له ٥١
 الحادي والثلاثون: في سبط ابن العجمي، وترجم له ٥٣
 الثاني والثلاثون: في الخطابي، وترجم له ٥٥
 الثالث والثلاثون: في قطب الدين الحلبي ٥٥
 الرابع والثلاثون: في سبط ابن العجمي ٥٦
 الخامس والثلاثون: في ابن رجب ٥٦
 السادس والثلاثون: في البزدوي ٥٧
 السابع والثلاثون: في الباجي ٥٧
 الثامن والثلاثون: في علي القاري ٥٨
 التاسع والثلاثون: في ابن العربي ٥٨
 الأربعون: في ابن رجب ٥٩
 الحادي والأربعون: في ابن الجوزي ٥٩
 الثاني والأربعون: في ابن كثير ٥٩
 الثالث والأربعون: في ابن القيم ٦١
 الرابع والأربعون: في الجزري، وترجم له ٦٢
 الخامس والأربعون: في الجزري ٦٣
 السادس والأربعون: في الجزري ٦٣
 السابع والأربعون: في الجزري ٦٤
 الثامن والأربعون: في الجزري ٦٤
 التاسع والأربعون: في الصغاني ٦٤
 الخمسون: في القضاعي ٦٥
 الحادي والخمسون: في الدارقطني ٦٥
 الثاني والخمسون: في البركلي ٦٦
 الثالث والخمسون: في ابن أبي جمرة ٦٦

- ٦٧..... الرابع والخمسون: في الحلبي
- ٦٧..... الخامس والخمسون: في ابن أبي شريف القدسي
- ٦٨..... السادس والخمسون: في التلمساني
- ٦٩..... السابع والخمسون: في القاري
- ٦٩..... الثامن والخمسون: في القضاءي
- ٦٩..... التاسع والخمسون: في ابن الجوزي
- ٧٠..... الستون: في البركلي
- ٧٠..... الحادي والستون: في ابن العربي
- ٧١..... الثاني والستون: في ابن كثير
- ٧١..... فائدة حول تسمية الباعث الحثيث
- ٧١..... الثالث والستون: في ابن قطلوبغا
- ٧١..... الرابع والستون: في الزمخشري
- ٧٢..... الخامس والستون: في القاري
- ٧٢..... السادس والستون: في ابن المنذر
- ٧٣..... السابع والستون: في المارديني
- ٧٣..... الثامن والستون: في بقي بن مخلد
- ٧٤..... التاسع والستون: في القاري
- ٧٤..... السبعون: في قرّة بن يعقوب
- ٧٥..... الحادي والسبعون: في ابن أبي شيبة
- ٧٦..... الثاني والسبعون: في ابن أبي شيبة
- ٧٦..... الثالث والسبعون: في عبد النبي بن أحمد الحنفي

ذكر قدر من المسامحات الواقعة في التراجم في «الحطة في ذكر

- ٧٧..... الصحاح الستة»
- ٧٧..... الرابع والسبعون: في الخطابي
- ٧٨..... الخامس والسبعون: في البزدوي
- ٧٨..... السادس والسبعون: في ابن رجب

- السابع والسبعون: في القاري ٧٨
- الثامن والسبعون: في الخلاطي ٧٩
- التاسع والسبعون: في ابن الملتن ٧٩
- الثمانون: في قوله: إن روايات أبي حنيفة سبعة عشر حديثاً، والجواب عنه ٧٩
- ذكر بعض المسامحات الواقعة في «الإكسير في أصول التفسير» ٨١
- الحادي والثمانون: في ابن القيم ٨١
- الثاني والثمانون: في ابن رجب ٨١
- الثالث والثمانون: في الرازي ٨١
- الرابع والثمانون: في التركماني ٨٢
- الخامس والثمانون: في الشوكاني ٨٢
- السادس والثمانون: في الزمخشري ٨٢
- خاتمة بتاريخ كتابة هذه المسامحات ٨٢
- تنبيه في كثرة مسامحات القنوجي ٨٤
- الجواب عن الإيرادات على الإمام اللكنوي ٨٤
- إيراد على كون ابن الهمام متعصباً والجواب عنه ٨٤-٨٧
- منكر الحديث لا يطلق في عرف المحدثين على كل من روى منكراً ٨٦
- عادات المقلدين الجامدين ٨٦
- إيراد بعض المسائل التي زعم مخالفة الحنفية فيها للحديث وأن ابن الهمام ٨٧-٨٨
- لم يجب عنها، والجواب عنه ٨٧-٨٨
- إيراد بكون ابن الهمام جدلياً، والجواب عنه ٨٨-٩٢
- تعريفات لمعنى الجدل ٩٠-٩٢
- الجدل لإظهار الصواب لا بأس به، والجدل الممنوع الذي يضيع الأوقات ٩١
- معنى علم الخلاف ٩١
- إيراد أن ابن الهمام خرق الإجماع على تقديم ما في «الصحيحين» على ما ٩٢
- غيرهما، والجواب عنه ٩٢
- انقسام الناس في النظر إلى ابن تيمية ٩٣

- نظرة الإمام اللكنوي إلى ابن تيمية ٩٤
- إيراد بعدم وجود هذه القسمة، والجواب عنه ٩٤
- كلام ابن تيمية في مسألة زيارة قبر الرسول ﷺ ٩٥
- علم ابن تيمية أكثر من عقله، ونظره أكبر من فهمه ٩٥
- كلام القنوجي في مسألة الزيارة، ورد الإمام اللكنوي ٩٦
- رأي الإمام اللكنوي في كتاب «الصارم المنكي» ٩٩
- رأي الإمام اللكنوي في مسألة زيارة قبر الرسول ﷺ ٩٩
- شرعية الشيء وعدمها فرع إمكانه ١٠١
- إمكان المناكحة بين الجن والإنس ١٠١
- إيراد القنوجي أن أحاديث الزيارة ضعيفة وموضوعة، والجواب عن ذلك ١٠٢
- افتراء القنوجي على مالك والجويني وعياض بأنهم ضعفوا أحاديث الزيارة ١٠٣
- دعوى أن السيوطي تتلمذ على ابن حجر، وجوابه عنها ١٠٤
- دعوى نسبة القوشجي إلى موضع اسمه: قوشج لا أصل له ١١٢
- كثرة الأوهام والأغلاط في «كشف الظنون» ١١٤
- غلط القنوجي في تاريخ وفاة البزدوي، ودعوى أنه ناقلاً ليس ملتزماً ١١٣
- للصحة، وجواب ذلك ١١٣
- قول الإمام اللكنوي بأنه ليس كثير الأغلاط الفاحشة، ولا ممن يصنف في ١١٦
- حال الغفلة كما هو حال القنوجي ١١٦
- إيراداً وتخطئة للإمام اللكنوي في ترجمته نظام الدين الحصري، وجوابه عن ١١٧
- ذلك ١١٧
- خطأ القنوجي في وفاة الرازي ودفاع السهسواني عنه، والجواب عن ذلك كله ١١٩
- دعوى أن الرقعة المبعوثة للذهبي في الاعتذار في حق ابن تيمية لتقي الدين ١٢١
- السبكي لا للتاج، والجواب عنه ١٢١
- كلمة أخرى للإمام اللكنوي في كتاب «الصارم المنكي» لابن عبد الهادي ١٢٧
- الاعتراض بأن الجرجاني ليس من أصحاب الترجيح، والجواب عنه ١٢٧

- الاعتذار عن أخطاء القنوجي في الوفيات بأنه ناقلٌ من «كشف الظنون»
 ١٣٠ والجوابُ عنه
- الاعتذار بذكر قصة بليد طلب العلم وجاز على الناس حتى فضحه جهله ١٣٠
 قول القنوجي أن الزيلعي لخص تخريج أحاديث الهداية لابن حجر،
 ١٣١ والجواب عنه
- ذكر أمثلة لمخالفة القنوجي لصاحب «الكشف» في صوابه وموافقته في
 خطئه ١٣٥-١٣٢
- اسم الزيلعي مُخرَج أحاديث الهداية هو عبد الله لا يوسف ١٣٧-١٣٥
 نقل قولين متخالفين في صفحتين متقاربتين مع الغفلة عن تناقضهما بعيداً عن
 شأن العلماء ١٣٦
- مرافقة العراقي والزيلعي في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي عُنيَا بها ١٣٧
 ذكر تاريخ الانتهاء من هذه التعقبات ١٣٧
 الخاتمة ١٣٨
- ذكر مسامحات أخرى للقنوجي في «أبجد العلوم»
 ١٣٩
- الأول : في الشوكاني ١٣٩
 الثاني: في ابن كثير ١٤٠
 الثالث: في ابن قطلوبغا ١٤٠
 الرابع: في مغلطاني ١٤٠
 الخامس: في المارديني ١٤١
 السادس: في أبي نعيم ١٤١
 السابع: في الخطابي ١٤١
 الثامن: في دعوى أن أصول الدين اثنان لا ثالث لها: الكتاب والسنة، وردّها .. ١٤٢
 التاسع: في الزمخشري ١٤٤
 العاشر: في الزمخشري ١٤٥
 الحادي عشر: في محيي الدين ابن عربي ١٤٥
 الثاني عشر: في ابن كثير ١٤٦

- الثالث عشر: في ابن حجر العسقلاني ١٤٦
- الرابع عشر: في شبهات أوردها القنوجي حول الإمام أبي حنيفة، والرد عليها ١٤٧-١٥٧
- آخر الصحابة وفاة ١٤٩-١٥٠
- معاصرة أبي حنيفة للصحابة أمرٌ قطعي لا ينفيه إلا غبي أو غوي ١٥٠
- فتيا ابن حجر بأن أبا حنيفة رأى الصحابة ١٥١
- اتفاق المحدثين على أن أربعة من الصحابة كانوا في عهد الإمام أبي حنيفة ١٥٣
- الصحابة المشكوك أن أبا حنيفة أدرك زمانهم ١٥٤
- عدم قبول الجرح المبهم ١٥٦
- عدم قبول الجرح فيمن تحققت عدالته وثبتت إمامته ١٥٧
- شبهة أن أبا حنيفة لم يكن عالماً بالعربية ١٥٨
- السادس عشر: في عبد العزيز الدهلوي ١٥٨
- السابع عشر: في حديث «في كل أرض آدم كآدمكم» ١٥٨
- قول الصحابي فيما لا يُعقل بالرأي: في حكم المرفوع ١٥٩
- الثامن عشر: في أن ابن عباس لا يأخذ عن الإسرائيليات ١٥٩
- التاسع عشر: في نسبة ما فسره السيوطي للمحلي في «تفسير الجلالين» ١٥٩
- والعكس ١٥٩
- العشرون: في استمداد القنوجي بالشوكاني! ١٦٢
- الحادي والعشرون: خلط القنوجي في نسبه ١٦٢
- الثاني والعشرون: في ذم القنوجي للتقليد، والرد عليه ١٦٣
- الثالث والعشرون: في الاعتراض على قول عمر: «نعمت البدعة»، والجواب عنه ١٦٤
- الرابع والعشرون: في المراد من تشريع الراشدين رضي الله عنهم ١٦٥
- الخامس والعشرون: في ذكر القنوجي ألفاظاً لا يستحسنها مَهْرَة الفارسية ١٦٦
- المسامحات السابق ذكرها كانت بطريق النموذج لا التبع والاستقصاء ١٦٦
- تاريخ ختم الكتاب ١٦٧
- خاتمة الطبعة الهندية ١٦٧

الموضوع	الصفحة
الفهارس الفنية :	١٦٩
١ - فهرس الآيات القرآنية	١٧١
٢ - فهرس الأحاديث النبوية	١٧١
٣ - فهرس أسماء الصحابة	١٧٢
٤ - فهرس الأعلام	١٧٢
٥ - فهرس الكتب	١٧٦
٦ - فهرس الموضوعات	١٨٤



صدر المؤلف الإجماع اللكنوي:

هَذَا تِلْكَ لِبَرِّهِمْ

فِي

سُبْحَةِ لِكَلِمِهِ

المستقى

نُزْهَةَ الْفِكْرِ فِي سُبْحَةِ الذِّكْرِ

تحقيق

صلاح محمد أبو الحجاج

وهي أول طبعة علمية مُحَقَّقة لِلْكِتَابِ

دار الفتح

عمان - الأردن

صَدَرَهُ يَتَّى :

مِنْ عَمْرِو بْنِ الْخَلَّاحِ

بِقَبْلِهِ
الْإِمَامُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوَيْتِي
المتوفى سنة ١٣٧١ هـ رحمه الله تعالى

أعني به وعلق عليه
إياد أحمد العوج

كَلَامُ الْفَتْخِ
عمان - الأردن



صَدْرَ حَدِيثًا:

الترجمة الكاملة لسيد القراء

الفتح المواجهي

في

ترجمة لاصطلاح الشطبي

تأليف

الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني

المتوفى سنة ٩٢٣ هجرية رحمه الله تعالى

تحقيق

إبراهيم بن محمد الجردي

قدم له

فضيلة القارئ

الشيخ شكري الحفني

مؤلف تحفة العصر

فضيلة العلامة

الشيخ محمد كريم راجح

شيخ قراء الشام

دار الفتح

عمان - الأردن